جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990 إلى 2014

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: تحليل سياسات خارجية

إعداد الطالب:

. قاسيلي عبد القادر

تحت إشراف الدكتور:

. عبد الكريم شكاكطة

لجنة المناقشة:

. أ ملاح نصيرة.....رئيساً

. أ عبد الكريم شكاكطة.....مقرراً

. أ. كريمة كروي .....عضواً

السنة الجامعية: 2015/2014

الشكر و التقدير

الحمد للّه ربه العالمين و الصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وعلى آله و صحابته وبعد :

بعون اللّه وتوفيقه تمت كتابة هذه المذكرة آملين أن نكون قد وفّقنا في عملنا

المتواضِع هذا ،كما نأمل أن نكون عند حسن ظن من كان لنا خير عون في هذا

العمل ونخصُّ بالذكر الأستاذ المشرف " عبد الكريم شكاكطة " الذي تابع البحث

وساهم في إنجازه و كذلك إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تكويننا طيلة خمس

سنوات والحمد لله ربه العالمين.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من كانا سبب وجودي في هذا العالم،في هذه الحياة

أمي و أبي وجدي، وجدتي (رحمها الله).

كذلك أهديه إلى إخوتي و أخواتي :

محمد ، أحمد ، علي ،بلال،رشيد ،لخضر،فاطمة،آمنة .

إلى أعزّ أصدقائي وإخواني:

جلول زيان عمار

بلال خفيفه

فاضل سليم

عتبة منور

طاهر رهيفه

و إلى كل من يعرفني

مقدمـــة

مقدمة

مع انتهاء الحرب الباردة، و ايار الإتحاد السوفيتي،دخل الشرق الأوسط مثله مثل باقي مناطق العالم، عصرا من التغيرات الواسعة، حيث صارت الولايات المتحدة الأمريكية هيالقطب الوحيد والمهيمن سياسياً ، عسكرياً ، اقتصادياً ، ثقافياً بما يعرف بالنظام العالمي الجديد، حيث مثل الشرق الأوسط دائما مجالاً حيويا للقوى الكبرى، بسبب موقعه الممتاز، وغناه بالثروات، مثل المحروقات والطاقةو كذلك من الجانب المالي و التجاري.

وفي هذا السِّياق، فإنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار السياسة الخارجية التركية و التنافس مع إيران، التي تسعى إلى دور إقليمي قيادي في المنطقة، حول الملف النووي، في الوقت الذي اتسم فيه النظام العربي بالضعف والتفكك، حيث خلقت الحرب الباردة الكثير من الفرص، و أيضا فرضت الكثير من القيود على السياسة الخارجية التركية، ففي بادئ الأمر بدَا التقارب المذهل مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى مؤشراً لظهور كتلة تركية،إلا انها لم تدُم طويلاً، فعوضاً عن ذلك قام زعماء هذه الجمهوريات والذين سعوا للحفاظ على حكمهم، بطلب الحماية من روسيا، لضمان إستمراريتهم، ولم يحل دعم تركيا لاذربيجان في حربها ضِد أرمينيا دون انتصار أرمينيا سنة 1988-1994، وأدى الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني المسلَّح، إلى ظهور منطقة كردية مُستقلة في العراق بعد حرب الخليج عام 1991، مما أدى إلى ظهور قيود على السياسة الخارجية التركية، مما أجبرها على التركيز، بشكل شبه حصري على الشرق الأوسط .

وبشكل تقليدي، مابرحت السياسة الخارجية التركية، تهدف إلى تحقيق الامن للبلاد، وحماية و تطوير المصالح الوطنية، في منظور منبثق من التاريخ و ممتد إلى المستقبل.

التعريف بالموضوع :

الموضوع الذي تناولناه هو موضوع الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق **الأوسط من** 1990 إلى غاية 2014، حيث تتطرق الدراسة إلى الفضاء الجغرافي السياسي للتوجهات التركية، **سياسياً واقتصادياً وأمنياً** في ظل التغيرات الدولية و الإقليمية، **خاصة المنطقة الشرق أوسطية** التي ركزنا عليها، **ولما شهدته بالأمس وما** تشهده اليوم من أزمات منها ما أطلق عليه الربيع العربي، **و ردة فعل السياسة** الخارجية التركية إزاء ما يحدث في الدول المجاورة لها .

أهمية الدراسة

العلمية: إعطاء نظرة علمية دقيقة لإحدى أكثر الأدوار أهمية ألا وهو الدور الإقليمي التركي أحد أكثر **السياسات الخار**جية مثارة في العلاقات الدولية، نظرا للتشابك و التعقيد في هذه المنطقة الحساسة من العالم خاصة لما تشهده المنطقة من صراعات وأزمات بين دول الجوار و التنافس مع إيران و إسرائيل حول هذا الدَّور مما أدى إلى تزايد الأدوار في **الشرق الأوسط** .

العملية: تعد هذه الدراسة إضافة ولو بسيطة في حقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية لإثراء البحث **والنقاش**، وفرصة لدراسات أخرى في المستقبل، **كذلك شيء** متواضع ليستفيد منه كل الطلبة و الباحثين في ميدان العلوم السياسية .

حدود الدراسة :

1- **الحدود الزمنية** : تمتد حدود هذه الدراسة من حيث حيزها الزمني بعد نهاية الحرب الباردة و هي الفترة من 1990 حتى 2014 .

2- **الحدود المكانية** : و تمتد من حيث حيزها المكاني في منطقة الشرق الأوسط .

الإشكالية :

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي المتعلق بكيفية فهم و تحليل الدور التركي إقليمياً **وقراءة معمقة لسياستها على كل الأصعدة السياسية، الاقتصادية**، الثقافية و حتى الإستراتيجية و الأبعاد و الاهداف التي تسعى جاهدة لتحقيقها بعد تطوير قدراتها السياسية والعسكرية و **الاقتصادية مقابل تراجع دور ا لدول الاورة وعليه نقوم بطرح الإشكالية التالية** : إلى أي مدى تمكنت تركيا من لعب دور إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط من 1990إلى غاية 2014 ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات :

1- ما هي الجوانب الرئيسة التي تقوم عليها السِّياسة الإقليمية التركية ؟

2- **كيف تؤثر** التحولات الراهنة على منطقة الشرق الأوسط وعلى الإستراتيجية التركية بالتحديد ؟

3- **ماهو حجم** تأثير البيئة **الداخلية و الخارجية على تركيا كفاعل مهم من فواعل المنطقة** ؟

فروض الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات نطرح مجموعة من الفرضيات :

1- يمكن التركيز في مقاربة السياسة الخارجية التركية على بعدين رئيسين هما:

الأهداف البعيدة التي **تظللها إيديولوجيات ، وهي إيديولوجيا عثمانية وإسلامية هجينة يتداخل فيها الحداثي** الغربي والتراثي التاريخي والمشرقي والديني .....الخ، **و** السياسات العملية التي تحكمها حدود **القدرة والإرادة السياسية وفرص واكراهات الواقع.**

2- توجد عوامل بيئية محلية و إقليمية و دولية ساهمت بشكل كبير في خلق أزمات وعلاقات متوترة بالنسبة للدور التركي الإقليمي.

3- بزيادة تدخل القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في المنطقة زاد التوتر و التأزم خاصة بين تركيا و إيران وإسرائيل من جهة مروراً إلى ثورات الربيع العربي .

الدراسات السابقة (أدبيات الدراسة) :

يعد موضوع الدور التركي الإقليمي في منطقة الشَّرق الأوسط أنه يحظى باهتمام العديد من المختصين و الباحثين في حقل العلوم السياسية، بالإضافة إلى ظهور هذا الدور على المستوى الدولي لما له من مميزات و تأثيرات لدى الكثير من الدول وعلى هذا فقد تطلب منا إنجاز هذا العمل بالإستناد إلى مراجع و أدبيات عدة منكتب ومذكرات و مجلات إضافة إلى مواقع الانترنت من أجل الحصول على المعلومات و البيانات اللازمة و الضّرورية لدراستنا،وعليه سنتطرق إلى ثلاث دراسات وهي :

1- دراسة الطالبة(آمال بوساحة) ، بعنوان مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب و الممارسة السياسية-دراسة حالة سوريا منذ 2010 لقد اهتمت بالعلاقات الثنائية بين تركيا و سوريا من 2010، حيث ركزت على فترة قصيرة و على دولتين في الشرق الأوسط،وأهملت الجوانب التاريخية، و ركزت فقط على جوانب الأزمة السورية .

2- كذلك دراسة أخرى لمركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان العلاقات العربية-التركية، لقد ركزت هذه الدراسة حسب أراء الحضور في الملتقى من بينهم (أورهان كولوغلو، طارق المجذوب،احمد نوري النعيمي)على العلاقات التركية – العربية بالتحديد من الجانب المستقبلي لهذه العلاقات،بين العرب و الأتراك، بالمقابل لم يتم التركيز على الدور التركي الإقليمي مع الدول المجاورة .

3- أيضاً هناك دراسة أخرى من إعداد(محفوض عقيل سعيد) بعنوان السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية والتغيير، لقد ركز على تاريخ تركيا خلال كل الفترات، كذلك تكلم عن الأقليات من بينهم الأكراد في السياسة الخارجية التركية، خاصة السِّياسة الداخلية و الخارجية لتركيا و التغيرات التي حدثت عليها .

المناهج المتبعة:

يعتبر المنهج الطريق الواضح البين ّ الذي تتبعه الذات العارفة أي الباحث لدراسة أي ظاهرة و قد اقتضى هذا الأخير منهجين لتحليل و تفكيك هذه الإشكالية و هما :

1-**المنهج التاريخي**:رغم أننا حددنا إطارا زمنيا للدراسة إلا أن الظاهرة المدروسة تتطلب الرجوع للماضي لفهمها وتحليلها و لذلك ينبغي استعراض واستقراء بعض المراحل التاريخية للسياسة الخارجية التركية، فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها، ولكنه يقدم تصوُّره للظروف و المحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، و يحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما و الوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه.

2-**المنهج التحليلي**:والذي يقوم على التحقق في الدراسة و عدم الاكتفاء بالوصف الظاهري، من خلال معرفة العوامل المشاركة التي يمكن استخدامها في وصف و تحليل و تفسير السياسات الخارجية لهذه الدولة مع غيرها من الدول، وتفاعلها في علاقاتها على المستوى الإقليمي والدولي .

تقسيم الدراسة :

ارتأينا اعتماد خطة تستوفي الخطوط الرئيسية لهذا البحث الأكاديمي الذي حددناه في ثلاث فصول وبضم كل فصل ثلاث مباحث، حيث يعرض هذا البحث في الفصل الأول نشأة و تطور الدولة التركية و أهميتها الإستراتيجية في الشَّرق الأوسط، من حيث حدود تركيا و مكوناتها الطبيعية، كذلك النظام السياسي التركي، بالإضافة إلى الصيرورة التاريخية للسياسة الخارجية التركية منذ ايام الخلافة العثمانية إلى غاية فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وقد تم تحليل السياسة التركية وفقاً لنظرية الدور، مع التركيز على الأمن القومي التركي و علاقات تركيا بجيرانها .

و ركز الفصل الثاني على دور تركيا الإقليمي في ظل حكم حزب "العدالة و التنمية " ، و الذي تطرقنا من خلاله إلى جملة المبادئ و النظريات التي تحكم السياسة الخارجية التركية، كذلك التركيز على العلاقات التركية-الأمريكية، و أيضا الحلم التركي للإنظمام إلى الإتحاد الأوربي و العقبات التي تواجهها في ذلك .

أما بخصوص الفصل الثالث فقد تضمَّن التوجهات التركية اتجاه أزمات الشرق الأوسط ،بحيث تمت دراسة و تحليل العلاقات التركية بالمنطقة العربية، مروراً بالقضية الفلسطينية، و إعطاء قراءة واضحة للتنافس التركي الإيراني في منطقة الشَّرق الأوسط، مع إظهار نقاط و بؤر التنافس، و مبادرات التعاون و الشراكة، والإشارة إلى الموقف التركي من الملف النَّووي الإيراني .

الفصل الأول

نشأة و تطور الدولة التركية وأهميتها في الشَّرق الأوسط

تمهيد

منذ نهاية احداث الحرب الباردة و زوال المعسكرين الشرقي والغربي، وتحرر السياسة الخارجية التركية تقريبا من التبعية للغرب، صار الدور التركي يبرز إلى الأفق، وازدياد هذا الدور خاصة في المنطقة الشرق أوسطية، وذلك من خلال مرور السياسة التركية عبر فترات ومراحل إلى غاية فترة حزب العدالة والتنمية، ابتداءاً من الفترة العثمانية، أهلتها لأن تكون على ماهي عليه اليوم، نظراً لامتلاكها لمميزات كثيرة من مميزات الجغرافيا و الثروات في منطقة الشرق الأوسط، أو من حيث النظام السياسي الذي يتسم بالتوازن بين ما هو ديني وما هو خاص بالسَّاسة .

وعلى العموم سنحاول من خلال الفصل الأول أن نقدم نظرة عن نشأة وتطور الدولة التركية وأهميتها الإستراتيجية الإقليمي لتركيا في منطقة الشَّرق الأوسط .

حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى محددات تركيا طبيعيا، أما المبحث الثاني، قمنا بدراسة الإطار النظري للدور الإقليمي التركي، أما المبحث الثالث جاء فيه تركيا والشَّرق الأوسط .

المبحث الأول: محددات تركيا طبيعياً

تنبع صناعة القرار الاستراتيجي في تركيا من مصادر مختلفة،تتداخل فيها الأجهزة التنفيذية والأمنية والعسكرية والرأي العام الذي تعبر عنه التنظيمات المدنية و وسائل الإعلام،الذي أصبح عاملا ذا شأن في السياسة الخارجية للبلاد منذ عدة سنوات فقط، فقد عمل النظام الانتخابي لعام 1946 على ضمان بقاء موضع صياغة السياسة الخارجية في يد الجهاز التنفيذي بدلا من الجهاز التشريعي.

المطلب الأول:حدود تركيا و مكوناتها طبيعيا و بشريا و اقتصاديا .

لقد ساهم الموقع الجيوسياسي المهم لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في إعطاء مكانة إقليمية و عالمية و دور فاعل و مؤثر اتجاه جيرانها و اكسبها اهمية حتى عند الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة،و انطلاقا من هنا سنناقش هذا المطلب كالأتي:

أولا :الجغرافية والطاقة البشرية:

1-الجغرافيا:

تتمتع تركيا بموقع متميز و فريد حيث تتموضع وسط ثلاث مناطق حساسة،هي البلقان في شمالها[1] الغربي،والقوقاز(أذربيجان،أرمينيا،جورجيا) في شمالها الشرقي و الشرق الأوسط بما في ذلك المنطقة العربية في الجنوب، فهي تحادد سوريا والعراق من الشمال(جودة،1984)،وهي(تركيا)تشكل نقطة التقاء أوربا مع جنوب غرب آسيا، وتسيطر على مضيق البوسفور و الدردنيل الذين يتحكمان بمداخل البحرين الأسود و الأبيض المتوسط، ويدعم ذلك مساحاتها الشاسعة،حيث تاتي في المرتبة (34)في العالم بمساحة تقدر ب(779,452كلم2)لتكون بذلك أكبر من أي دولة أوربية عدا روسيا الاتحادية،و من أكبر دول الشرق الأوسط،وتقع (97%)من مساحتها في قارة آسيا و(3%)في قارة أوربا، ويفصل بين جزئيها الآسيوي و الأوربي بحر إيجة و مرمرة و مضيقا البوسفور و الدردنيل،وتعد هذه الممرات المائية من أشهر القنوات في العالم

[1] أبوحمدي أكرم نصر،**أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة،عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن،2007 ،ص 225.

التي تصل البحار الداخلية بالمحيطات،مما يكسبها أهمية إستراتيجية و **اقتصادية**،لما لها من أهمية في نقل التجارة الدولية،أما فلكيا فتقع تركيا بين دائرتي عرض (36-44)شمالا و خطي طول (26-44)**شرقا مما أعطاها** ميزة تنوع طبيعتها المناخية والتضاريسية، فعمقها الطوبغرافي ومظهرها الهيدروغرافي أكسبها تنوعا في جغرافيتها **من سهول و جبال وسواحل** ووفرة مياه وشبكة واسعة من المجاري المائية والانهار الداخلية، او تلك التي **تجتازها** إلى **دول أخرى (دجلة و الفرات).**

العلاقة التركية مع دول الجوار و خاصة العربية منها، يستحضرها البعد الجغرافي (الجيوبوليتيكي)بمجاليه المكاني و ما**يتضمنه من حدود واقتصاد وأمن،و** الديمغرافي وما يشتمل عليه **من تداخل و امتداد** سكاني و **أقليات،مما جعل التواصل واردا والتماس** مدركا،و أنتج ذاكرة تاريخية مثقلة **بالنواحي** الإيجابية **و**السلبية تؤثر في **إنتاج مصلحة متوافقة أو متناقضة،وأعطى فرصة و قدرة على التهديد** و التحكم،أو التوافق و التصالح،نتيجة التأثير والتأثر المتبادلين،خاصة و **أن المنطقتين كانتا تشكلان وحدة جغرافية و عقائدية قبل فك الارتباط** في الأرض في أعقاب الحرب العالمية الأولى،**و انتهاء الخلافة الإسلامية (العثمانية)بتأسيس** الجمهورية التركية عام (1923)[1].

لقد كان للمتغيرات و **التحولات الإ**ستراتيجية وتداعيات العولمة و الأزمات الدولية و الإقليمية التي طرأت **على النظام العالمي و ند اعيا على** المنطقة أثر كبير على **الموقع الجيوبوليتيكي،**ونقل ذلك التأثير إلى **العلاقات الدول**ية و على التوجهات الجديدة للساسة الخارجية التركية اتجاه **المنطقة العربية على وجه الخصوص،بالتوازي مع ركام مثقل من القضايا و الملفات ليس أقلها الحدود و الأراضي المتنا**ع عليها و المياه الأمن و الأقليات و **الحر ك** اتمعي **السياسي و الاجتماعي** في معظم الدول العربية،**إضافة** إلى **الم**وروث التاريخي والحضاري.

هذا الموقع التركي أكسبها أهمية إستراتيجية خاصة نظرا لوقوعها في قلب دوائر **جيو**سياسية تشكل محددات **أمنية و اقتصادية** ووفر لها إمكانية القيام بدور فاعل و محوري في محيطها،و **المفتوح على انتماءات حضارية و** ثقافية مختلفة،**مما يؤهلها لتكون قوة إقليمية،أو كما يقول**(peter carterier 1992)

[1] أبوحمدي أكرم **نصر،المرجع السابق**،ص 226.

السكرتير الأسبق لحلف شمال الأطلسي (هي الدولة التي تضطلع بإمكانية المساهمة بدور فاعل في أزمات المحيط الأورو آسياوي"eurasian" القوقاز والبلقان والخليج العربي والشرق الأوسط) ،

و يتأكد ذلك بشكل جلي وواضح من خلال رصد الفعل التركي النشط في قضايا المنطقة العربية خصوصا غزة، لبنان،مصر،ليبيا،تونس،سوريا،...واهتمام تركيا بمجريات أحداثها و محاولة الاستفادة من نتائجها و تقليل الخسائر الناجمة عن تداعياتها و آثارها.كما يؤكد أن تركيا اعتمادا على موقعها الجغرافي،استقرت على خيارات أكثر تحديدا واتجهت إلى البيئة الملائمة المعتمدة على إمكاناتها الذاتية .

وحتى تكتمل الصورة أكثر من محددات الدور التركي،لابد من التعرض للطاقة البشرية و الامتداد الديمغرافي بين الدائرتين التركية و العربية.

2-الطاقة البشرية:

تحتل تركيا المرتبة التاسعة عشر في العالم من حيث عدد السكان و البالغ عددهم (70)مليون نسمة بزيادة سكانية تبلغ (2,2)سنويا و بكثافة (194)نسمة /كلم2،و يتركز معظم سكانها في السهول الساحلية و المناطق الحضرية في الوسط و الغرب،و تتركز الأقلية العربية شرقا،وخاصة في إقليم أناضوليا(هاتاي)و لواء الإسكندرونة،تتمتع تركيا بموزاييك من النسيج الإجتماعي المتنوع مذهبيا و عرقيا فتمثل سكانها علويون و ضمنهم أكراد،بالإضافة إلى أقليات عربية و أرمنية و جورجية و يونانية ...أما قوميا فإن الأتراك يشكلون (80-%)من التركيبة السكانية،و الأكراد(15%)،كما أن (98%)من السكان مسلمون ،و يتواجد فيها (138000) يهودي و حوالي (210000)مسيحي،ومن الملاحظ أن ثقلها الديمغرافي هذا يعطيها طاقة بشرية تزودها بإمكانية بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الاقتصادي،و يمكنها من بناءقوات مسلحة كبيرة من حيث عددها[1].

[1] صايل فلاح مقداد السرحان، (أثر المحددات الجيوساسية على العلاقات التركية – العربية)،المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المد 6، العدد 2 ،2013، ص225.

كان الأتراك من الشعوب التي قدمت للدين الإسلامي و ساهمت في انتشاره في بداية حكم الدولة[1] العثمانية، وإن بدت الصورة اكثر قتامة في نهاية حكمهم حيث برزت التيارات القومية المتطرفة التي حولت تركيا إلى العلمانية بعد الثورة الكمالية (نسبة إلى **كمال مصطفى أتاتورك)و ترسيخها من قبل خلفائه فيما** بعد،مما أدى الى شبه قطيعة بين العرب و الأتراك، و شهدت تركيا **عودة للإسلام السياسي فيها على المستوى** الرسمي و توج بوصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة عام (2002)،**و إن التأصيل الروحي للإسلام** موجود في وجدان الشعب التركي، و هذا ما عكسه التجاوب الشعبي فيها مع ما تعرضت له غزة من حرب و **حصار من قبل (إسرائيل)، حيث المظاهرات** الحاشدة في تركيا تنديدا بالحصار، أو إرسال أسطول الحرية لفك **الحصار فيما بعد،و الذي أدى تعرض إسرائيل له و قتل تسعة من الأتراك** إلى توتر العلاقة التركية - **الإسرائيلية** على الصعيد الرسمي ومزيد من **الاحتقان** لدى الشعب التركي اتجاه **الصهاينة.**

3-المياه:

المياه أحد أهم القضايا التي تمارس دورها في توطيد **أو توتر العلاقات بين الدول،إن ارتفاع** في **الاستهلاك البشري و تزايد** الحاجة للماء في الشرب و الزراعة،و توليد الطاقة و توفير الأمن الغذائي، جعل لها أهمية خاصة في مستقبل الدول و الشعوب،خاصة أن تقدم التكنولوجيا أسهم في إمكانية سيطرة الدول على موارد المياه **واستثمارها،دون** الاكتراث **أحيانا بالحقوق المائية للدول الأخرى فيما يتعلق** بالمياه المشتركة بين الدول،سواء **تعلق الأمر بالأحواض المائية أو الأنهار دائمة الجريان،و الإشكالات القائمة بين دول المنبع و المصب،وازداد الأمر تعقيدا** بتأثير التغيرات المناخية **والاحتباس الحراري و زيادة نسب التصحر و** الجفاف خاصة في المنطقة **موضوع الدراسة،مما أظهر** مشكلة جديدة في العلاقات الدولية،فيما يخص السياسات المائية على الصعيد الدولي إلى الحد الذي ذهب ببعض المختصين إلى القول إن الصراعات و الحروب القادمة **ستكون أهم أسبابها التنازع** على موارد المياه.[2]

المشكلة في موضوع توزيع المياه في الشرق الأوسط بصورة غير متوازنة الأمر الذي يقود إلى نزاعات تتبلور في **مستويين: الأول** العلاقة بين دول المنبع و المصب،و الثاني:الصراع العربي- الإسرائيلي في جانبه

[1] صايل فلاح مقداد السرحان، المرجع السابق، ص226.

[2] المرجع نفسه، ص227.

المائي،فالأول يمكن الاتفاق حوله استنادا على توافقات دولية،بعكس المستوى الثاني المستند إلى طابع سياسي يحكم العلاقة بين الاطراف، و يلج بها إلى موضوع التوازنات الدولية.

إن السياسة المائية التركية مع الدول العربية المجاورة (سوريا، العراق) تقوم على ربط قضاياها بموضوع الأقليات (الأكراد) و النفط و الدور الإقليمي أكثر من ربطه باتفاقات و معاهدات دولية،و زاد الأمر تعقيدا تسلل إسرائيل إلى مسألة المياه العربية – التركية .

إن أهم القضايا العالقة بين الجانبين التركي و العربي في موضوع المياه تنصب على اقتسام مياه نهري الدجلة و الفرات،حيث يصر الجانب التركي على اعتبار انهما موردين تركيين و لا يخضعان للاقتسام على أسس القانون الدولي،ويذهب المسؤولون الأتراك إلى تشبيهها بموضوع النفط العربي باعتباره ثروة للدولة التي يستخرج منها،و لا يجوز اقتسامها مع ان المقاربة بين الثروة النفطية و المائية لا يجوز لكونهما موضوعين مختلفين [1].

من هنا فقد عمدت تركيا إلى إقامة مشروعين عملاقين على مياه هذين النهرين،الأول تم تشييده على أرض الواقع وهو مشروع الغاب(GAP)،(شرق الأناضول)،و الثاني لا زال فكرة لأن تنفيذه يعتمد على ما ستؤول إليه مسيرة الصراع العربي-الإسرائيلي و قضايا التسوية النهائية،وهو مشروع (أنابيب السلام)،و في ما يلي شرح موجز لهذين المشروعين لما لهما من آثار و تداعيات على العلاقة التركية –العربية بشكل عام،و العلاقة التركية مع كل من سوريا و العراق بشكل خاص .

3 – 1– مشروع الغاب (التنمية التركية):

تم البدء بتدشين هذا المشروع عام (1992)، [2]و يعتبر واحد من أكبر المشاريع المائية في العالم،إذ يتكون من (22) سدا و (19) محطة توليد كهربائية،و مشروعات في قطاع الزراعة، و يغطي هذا المشروع (19%) من المساحة الزراعية المروية في تركيا وهو ذو قاعدة تخزينية عالية،ويكفي لتخزين كميات كبيرة من المياه،و يتغذى من نهر الفرات بشكل أساسي،إلى جانب سدود أخرى ترفده تتغذى من دجلة و الفرات مثل (بريجيك،قرة قايا، غازي عنتاب،كينان،قرقميش) هذا المشروع (الغاب) سيمكن تركيا من التحكم بالأمن المائي و الغذائي في المنطقة،و يساعدها في مبادلات المياه بقضايا أخرى كالنفط و الأمن،وفي هذا الصدد يقول

[1] صايل فلاح مقداد السرحان، المرجع السابق، ص228.

[2] المرجع نفسه، ص228.

رئيس الوزراء التركي الأسبق (سليمان ديميريل):"مياه دجلة و الفرات موارد مائية تركية كما آبار النفط التي تعود ملكيتها لسوريا و العراق،فكما أننا لا نشاركهما مواردهما النفطية فليس من حقهم مشاركتنا مواردنا المائية ",هذا الموضوع ترك اثارا سلبية على سوريا و العراق و قلص حجم المياه المتدفقة إليهما من نهري دجلة و الفرات،مما زاد من نسبة التصحر و الجفاف و أضر بالمحاصيل الزراعية، و زاد من نسبة الملوحة، و أضفى آثارا سلبية على الأحواض المائية، و بالمقابل أسهم في بناء قوة إقتصادية لتركيا تدعم وجودها الإقليمي،وزاد من نسبة سيطرتها على الحركات الإنفصالية للأكراد الأتراك لتغيير مطالبهم الإستقلالية من خلال محاولة دمجهم في التنمية الإقتصادية المتأتية من هذه المشاريع.

3-2- مشروع أنابيب مياه السلام :

يهدف هذا المشروع المزمع إقامته في حال التوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي- الاسرائيلي إلى تزويد دول المنطقة بفائض مياه نهري (سيحان و جيحان) التركيين، حيث بدات فكرة هذا المشروع عام (1987) وتعززت في اللجان متعددة الأطراف عقب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام (1991)، ويتألف المشروع من خطين،الأول: ينطلق من تركيا ويمر عبر سوريا و الأردن و فلسطين (إسرائيل) و السعودية حتى تخوم المدينة المنورة بطول(2650كلم)، و الثاني : من تركيا إلى السعودية و الكويت و البحرين و قطر و الإمارات و عمان بطول (2950كلم)، وتبلغ كمية الضخ اليومية لكلا الخطين (6 مليون م3) و يحقق هذا المشروع لتركيا إذا ما نفذ ريعا (مردودا) إقتصاديا بقيمة (2) مليار دولار سنويا، و يمكنها من مبادلة الماء بالغاز و النفط .[1]

أبدى بعض العرب تخوفهم من هذا المشروع فيما تحمس له بعضهم الأخر، فسوريا ترفض مروره عبر أراضيها قبل إلغاء المسار السوري- (الإسرائيلي) في التفاوض و تتخوف مع بعض الدول العربية من أن تصبح قضايا التنمية و الأمن المائي والغذائي العربي رهين الإرادة السياسية التركية،و(الإسرائيلية (يعزز ذلك قول السفير الإسرائيلي الأسبق في واشنطن):"هناك بعدا تركيا للسلم مع سوريا و إن تركيا ذات أهمية بالنسبة لموارد المياه في المنطقة ".

[1] صايل فلاح مقداد السرحان، المرجع السابق، ص229.

إن الماء أصبح أحد أهم عناصر الدور الإقليمي لتركيا، و تمثل ذلك في سياستها المائية الطموحة بما يضمن تحقيق أهدافها و توظيف ذلك في خدمة دورها الإستراتيجي الذي يسهم في تأمين موقع فاعل لها في النظام العالمي الجديد.

إضافة إلى أن إشراك (إسرائيل) في مثل هذه المشاريع و الاستفادة من خبرتها في تهديد مصادر المياه العربية في الجولان و لبنان و فلسطين و الأردن. مع التأكيد أن أهم معوقات العلاقات العربية – التركية هو أن العرب لا يتعاملون مع تركيا ككتلة واحدة حتى في إطار جامعة الدول العربية، و إنما تتغلب العلاقات الثنائية القطرية على التعاون بصفة جماعية[1].

كما أن لكل دولة عربية سياستها المستقلة علاوة على الخلافات العربية- العربية.

4– الحدود:

تعتبر قضايا الحدود من أهم معوقات تطور العلاقات التركية – العربية نتيجة الخلافات والقضايا العالقة مابين كل من تركيا وسوريا والعراق، وتبرز أهم الإشكالات في هذا الجانب في ثلاث قضايا رئيسية :

1– الأراضي المتنازع عليها مابين سوريا وتركيا وأبرزها لواء الإسكندرونة:

عقب إتفاقية (أنقره) عام (1921) تنازلت فرنسا كدولة إنتداب على سوريا آنذاك عن أراضي سورية[2] لتركيا (أضنه و مرسين و لواء الإسكندرونة) فيما يشكل منطقة تدعى(كيليكا) و على أثر ذلك إحتلت تركيا هذا الإقليم و ضمته لها وسمته (هاتاي) خلافا لقرارات عديدة صدرت من صعبة الأمم آنذاك تقر بملكية سوريا لهذا الإقليم المهم والإستراتيجي و الذي تبلغ مساحته (14000كم2) و لازال هذا الملف أحد القضايا الحساسة في العلاقة التركية – السورية،و تحاول سوريا دائما إعطائه بعدا قوميا عربيا،يؤكد ذلك ماقاله الرئيس السوري (بشار الأسد) أثناء إستقباله الرئيس التركي عقب إنفراج علاقة البلدين بعد التوتر الذي شهدته ووصل حد حشد القوات على الحدود عام (1998):(قضية الأراضي بيننا قضية مهمة كالمياه و تشكل بعدا تاريخيا و قوميا،ويمكن التباحث حولها مستقبلا مما يحقق مصلحة الطرفين).

[1] صايل فلاح مقداد السرحان، المرجع السابق، ص230.

[2] المرجع نفسه، ص231.

2- الأراضي المتنازع عليها بين تركيا و العراق و أهمها(الموصل):

ترى تركيا أن ضم الموصل للعراق عام (1920) من قبل بريطانيا و فرنسا كاستحقاقات لاتفاقية (سان ريمو) ومعاهدة (لوزان) عام (1923)،ومصادقة عصبة الأمم على ذلك عام (1924) لا يلغي أحقيتها التاريخية،وزاد حساسية هذه القضية وصول القوات التركية مشارف الموصل في احد توغلاتها شمال العراق لمطاردة قوات حزب العمال الكردستاني التركي.

وكذلك صدور خريطة سياسية تركية تحمل (خريطة ديميريل) تظهر فيها الموصل جزء من الأراضي التركية، فيما ترى العراق أنها أراضي عراقية،و يدخل الأكراد كطرف ثالث و يروا تابعة للأراضي الكردية،حيث يدعمون حجتهم أن التعداد الديمغرافي (السكاني) يشير إلى وجود (455)ألف كردي فيها مقابل (136) ألف عربي و (66) ألف من أصل تركي (تركمان)وتدخل مدينة (كركوك) الغنية بالنفط داخل هذه المحافظة (الموصل) كعنوان لهذه الحساسية [1].

المطلب الثاني:النظام السياسي و صناعة القرار في السياسة الخارجية التركية :

النظام السياسي التركي هو نظام ديمقراطي برلماني يقوم على مبدأ التعددية، وهو يعتبر نظام حديث يعبر عن دولة حديثة وافدة ومغتربة تم استيرادها من الغرب وعليه سندرس هذا النظام السياسي التركي بالتطرق إلى كل مكوناته كالأتي[2] :

1- المؤسسات الدستورية و القانونية :

تتمثل سلطات الدولة ووظائفها و العلاقات التي بينها من خلال دستور1982، حيث حدد الإطار الذي يحكم عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية بإقراره بالسلطات الرئيسية و مهامها التشريعية و التنفيذية و القضائية ، كنظام حكم للدولة و بموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة و وظائف و العلاقات بينها .

[1] صايل فلاح مقداد السرحان، المرجع السابق، ص231.

[2] آمال بوساحة ،المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب و الممارسة السياسية – دراسة حالة سوريا منذ **2010** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، أكتوبر 2013، ص 49.

1- 1 – السلطة التشريعية :

تتكون من المجلس الوطني التركي الكبير TGNA و تشمل اختصاصاتها بموجب الدستور ما يلي [1]:

. سن القوانين أو تعديلها أو إلغائها.

. تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المس.

. انتخاب رئيس الجمهورية.

. الرقابة و الإشراف على مجلس الوزراء.

. تفويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل .

. مناقشة و إقرار الميزانية العامة للدولة .

. اتخاذ القرارات المتعلقة بسك العملة و إعلان حالة الحرب .

. التصديق على الاتفاقيات الدولية .

. التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم .

يتكون المس من 550 نائبا و ذلك بعد انتخابات 1995 البرلمانية و مدة العضوية فيه 5 سنوات .تتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين بشرط أن لا تقل عن ربع إجمالي الأعضاء ، تبدأ دورته التشريعية كل عام من أفريل إلى سبتمبر و لا تتجاوز إجازته التشريعية 3 أشهر .

يمارس اختصاصاته الإشرافية والرقابية على باقي السلطات بإتباع الطرق المألوفة في النظم البرلمانية ، ووفقا للمادة 76 من الدستور يحق لأي مواطن يتمتع بالأهلية و سنه يتعدى 30 سنة الترشح للعضوية فيه ، كما يقوم المس بمهام رئيس الجمهورية في حال مرض الأخير أو سفره .

2-1- السلطة التنفيذية :

[1] المرجع نفسه، ص49.

تتكون هذه السلطة من رئيس الجمهورية من ناحية ومجلس الوزراء من ناحية ثانية، إذ يمثل رئيس الدولة الجمهورية التركية وحدة الأمة التركية و يضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة ينتخب مرة واحدة لمدة 7 سنوات ، له مهام و صلاحيات بموجب الدُّستور،نذكر منها ما يلي [1]:

. دعوة المجلس الوطني للانعقاد عند الضرورة.

. تعيين رئيس الوزراء و قبول استقالته.

. الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى و قبول ممثلي الأخيرة بتركيا و التصديق على الاتفاقيات الدولية.

. دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد و رئاسته ويتم التوقيع من جانب رئيس الوزراء و الوزراء المعنيين على قرارات رئيس الجمهورية عدا تلك التي يصدرها بمو جب الصلاحيات المخولة له دستوريا، وقد حدد دستور 1982 ثلاث هيئات تابعة ومرتبطة برئاسة الجمهورية وهي الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية :

مجلس الدولة للإشراف و المراقبة ، المجلس الرئاسي يتكون مجلس الوزراء من رئيس الورزاء و الوزراء يتحمل المسؤولية السياسية امام البرلمان،تتمثل الوظيفة الاساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة أمام البرلمان تتمثل الوظيفة الاساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية واقتراح مشروعات القوانين،إضافة إلى اختصاصات اخرى منها إصدار قرارات لها قوة القانون بتفويض من البرلمان السلطة التنظيمية لمجلس الوزراء في المجالات الاقتصادية و المالية،وفي مجال الأمن القومي و إعداد القوات المسلحة للدفاع و الحرب.

1-3- السلطة القضائية :

يعد إستقلال السلطة القضائية من المبادئ الأساسية للدستور التركي و تتولى إدارة الإنتخابات و الإشراف عليها إلى جانب مهامه المألوفة،وللعلم فإن الجمهورية التركية إستمدت قوانينها الجديدة من قوانين سويسرا و إيطاليا و ألمانيا .

[1] آمال بوساحة، المرجع السابق، ص50.

لممارسة وظائفها لها عدة محاكم (مدنية،عسكرية،إدارية) أهم المحاكم العليا المحكمة الدستورية،محكمة الاستئناف و مجلس الدولة ، المحكمة العسكرية للاستئناف و محكمة تنازع الاختصاصات القضائية و بالاقتصار على المحكمة الدستورية فإنها تختص في ما يلي[1] :

. الفصل في دستورية القوانين.

. الإشراف و الرقابة المالية على الأحزاب السياسية.

. النظر في التماس أي نائب بالبرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية،و احكامها نهائية ولا يمكن نشر قراراتها بإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية دون إجراء تقرير مكتوب بأسباب الإلغاء.

1-4- المؤسسة العسكرية :

تصبغ صناعة القرار في تركيا الطابع المؤسساتي إلا أن المؤسسة العسكرية التركية أثبتت أنه الأقوى في الحياة السياسية لأنه (الجيش) يعتبر الحامي الأول لعثمانية الدولة التي انبثقت عن إعلان الجمهورية التركية سنة 1923 على يد " مصطفى كمال أتاتورك "[2].

إذ تعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة و أكثرها تنظيما و تستمد هذه المؤسسة أهميتها من : تنظيمها الداخلي المحكم و تمتعها بالاستقلالية الكاملة في اختيار عناصرها القيادية،وقوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي عام 1982،إذ أن الدستور التركي و بشكل غير مباشر يمنح المؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية الأمن القومي ولذا فإن أي تدخل عسكري لا يعتبر لدى قياداته انقلابا بل تدخلا دستوريا لحماية الأمن القومي .

و إذا ما نظرنا إلى مكانة القوات المسلحة التركية داخل ساحة الدولة . ساحة سياسية . يمكن القول ان المجال الذي تحتله القوات المسلحة التركية داخل الدولة هو مجال مستقل و هذا المجال المستقل يدعم استقلاليته بجوانب استقلالية أساسية أحدها هو الاستقلالية المالية،و تتمتع أيضا بالاستقلالية القانونية إذ تتمتع هيئة الأركان العامة و القوات المسلحة التركية بمكانة المرجعية الأساسية لكافة المواضيع القانونية و الإدارية وهي هنا بمثابة القائد الأخر للآلية القانونية داخل الدولة .

[1] آمال بوساحة، المرجع السابق، ص51.

[2] المرجع نفسه، ص51.

فقد كان الجيش اللاعب الأبرز في صناعة القرار في تركيا و هذا بفضل الأهمية التي اتسم ا من خلال عدد من الإنقلابات و أيضا بفضل الإمتيازات التي إكتسبها من الدساتير التي دعمت دوره في الحياة السياسية ، وكانت حجته في ذلك دائما هي حماية النظام العلماني و الأمن الوطني ضد المخاطر الداخلية و الخارجية واستطاع الجيش التحكم بمسيرة البلاد السياسية من خلال ثلاث إنقلابات فعلية في1960، 1971،1980،وكان له دور في إسقاط حكومة أربكان [1] 1997.

1-5- الأحزاب السياسية:

تعد الاحزاب السياسية من العناصر المهمة في البيئة الداخلية كونها من القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في أي نظام يتصف بالديمقراطية فتركيا عرفت العديد من الأحزاب السياسية التي تطورت على مدى أكثر من 80 عاما من تاريخ إعلان الجمهورية التركية ،غير أن هذه الأحزاب أساسا خرجت من رحم تيارين سياسيين هما "التيار اليساري والتيار اليميني"،حيث كان حزب الشعب التركي الذي أسسه "مصطفى كمال أتاتورك" يقود البلاد منفردا حتى عام 1950 تاريخ صدور قانون التعددية ودخول الحزب الديمقراطي على الخط بقيادة "مندريس"[2].

فيما بعد برزت العديد من الأحزاب قسمت و صنفت إلى أحزاب اليسار و أحزاب اليمين و الأحزاب الإسلامية ،ورغم تغير الأسماء و التيارات السياسية و الحزبية والتركية احتفظ اليسار بوجوده عبر حزب الشعب الجمهوري لسنوات طويلة ،غير أنه بعد الانقلاب العسكري في 1980 ترك موقعه لأحزاب أخرى هي حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي ،حزب اليسار الديمقراطي،و حزب الشعب الجمهوري مرة أخرى.

أما اليمين الذي مثله الحزب الديمقراطي بزعامة " مندريس" ترك موقعه لحزب العدالة بزعامة " سليمان ديميريل "،و تلاه حزب الوطن الأم بزعامة " توغرت أوزال " في الثمانينات،و حزب الفريق القومي في التسعينات .

اما الحركة الإسلامية التي بدات طريقها بزعامة " نجم الدين اربكان " في مطلع الستينات واصلت مسيرها مع حزب الرفاه الإسلامي، ثم حزب الفضيلة الذي تمخض عنه حزب العدالة و التنمية و حزب السعادة.

[1] آمال بوساحة، المرجع السابق، ص52.
[2] آمال بوساحة، المرجع السابق، ص53.

وقد على خط الموازنات و المعادلات الحزبية في تركيا الحركة القومية التي حضرت أكثر من مرة بسبب الانقلابات العسكرية، انتهى بها المطاف اليوم عند حزبين هما : حزب الحركة القومية و حزب الوحدة الكبرى .

1-6- جماعات المصالح :

تعرف جماعات المصالح في تركيا تنوعا مابين الجماعات العمالية و المهنية و الاقتصادية ونسائية وبيئية وغيرها،فهي من ناحية تشكل قوى ضاغطة على صانع القرار كما تعد مصدرا للتجنيد السياسي،و رغم أن دستور 1982 قد حظر على هذه الجماعات المشاركة في العمل السياسي،إلا انها في الواقع تمارس واقعيا دورا كجماعات ضاغطة،إضافة إلى جماعات المصالح هناك أخرى مؤثرة في عملية صنع القرار تعرف بجماعات المصالح المؤسسية و تأتي في مقدمتها المؤسسة العسكرية و المؤسسة الدينية الرسمية .

أ- النقابات العمالية:توجد في تركيا ثلاث اتحادات ذات أهمية و هي [1]:

1- اتحاد النقابات العمالية التركية TURK-IS أنشئ عام 1952 وهو تنظيم يعرف عنه منذ تأسيسه بموالاة الحكومات القائمة .

2- اتحاد النقابات التقدمية PISK أسسه عام 1967 قادة إنشقوا عن الإتحاد الأول.

3- الإتحاد النقابي لحق العمال HAK-IS أنشئ عام 1967 له علاقة قوية مع حزب الرفاه .

ب- جماعات رجال الاعمال : تشكل فئة متميزة في المجتمع التركي،وتتمتع باهمية و تاثير ملحوظين في عملية صنع القرار بدرجة غير متاحة لجماعات أخرى ،و يأثر رجال الأعمال الأتراك باتجاه دعم العلاقات التجارية و الاقتصادية مع الدول التي لهم مصالح فيها .

ج- النقابات المهنية : من بين أهمها من حيث التأثير السياسي في تركيا : نقابة المحامين الأتراك (TBB)،ونقابة الأطباء الأتراك (TTB)،ومجلس الصحافة (BK) الذي تأسس عام 1987 لحماية مهنة الصحافة وتطويرها في تركيا،نقابات و جمعيات الصحفيين من أهمها جمعية الصحفيين في إسطنبول IGC وأيضا جمعية الصحفيين المعاصرين CGD وتوهف بأنا أكثر النقابات الصحفية تقدمية و نشاطا.

1-7- المؤسسة الدينية الرسمية:

[1] المرجع نفسه، ص54.

يراد القصد بهذه المؤسسة إدارة الشؤون الدينية التابعة لرئاسة الوزراء و يزداد بشكل ملحوظ تاثيرها منذ عودة الحكم المدني في عام 1983 و يظهر هذا التأثير بوجه خاص في مجال التعليم الديني.

*الطرق و الجماعات الدينية : تعد من أبرز القوى السياسية و الإجتماعية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا رغم حظرها قانونيا و عدم السماح لها بحق تكوين الأحزاب و لا يقصد بها جماعات العنف المبرر بالإسلام ،وإنما الجماعات المنتمية إلى الطرق الإسلامية الصوفية كالنقشبندية والصولوية،وغيرها من الطرق التي تم إلغائها في عهد " أتاتورك " بموجب قانون صادر في عام 1923 كونها تعارض مبادئ العلمانية التي اختيرت للدولة [1].

و لهذه الطرق الدينية مسالك للتأثير السياسي و العمل الإجتماعي منها :

*إقامة علاقات بينها وبين القيادة السياسية(ارتباط أوزال بالطريقة النقشبندية وديميريل بالطريقة النورسية)،و بعض الأحزاب السياسية أو نخبة معينة ذات نواة إسلامية(الوطن الأم،حزب الطريق الصحيح،و حزب الرفاه) .

* ارتباطها بعلاقات متفاوتة مع الجمعيات و الهيئات الدينية الأهلية مايشكل مسلكا أخر لتأثير الطرق الدينية في مجالات معينة كالتعليم الديني.

* لجوئها في بعض الاحيان إلى حشد المساندة من جانب القطاعات المتدينة في المجتمع للتاثير و الضغط على الحكومة بصدد مسائل معينة ذات أهمية دينية .

1-8-الرأي العام ووسائل الإعلام :

تمارس وسائل الإعلام في تركيا دورا نسبيا لاحد العناصر المشكلة لبيئة صنع القرار لانها من جهة تمثل قناة رئيسية للتعبير عن الراي العام و مواقفه إزاء المشكلات الداخلية و الخارجية التي تهمه ، ومن جهة ثانية هي وسيلة و أداة للتأثير في الرأي العام و تكوينه و بلورته بصدد مسائل معينة فهي نافذة لطرح تطورات و خيارات متعددة قد لا تتفق مع وجهة النظر الرسمية ، وتتمثل وسائل الإعلام [2]في : * الإذاعة و التلفزيون : بدأ البث التلفزيوني في تركيا عام 1967 بقناة واحدة ثم أضيفت قناة ثانية عام 1986، و تعد الهيئة التركية

[1] آمال بوساحة، المرجع السابق، ص55.
[2] آمال بوساحة، المرجع السابق، ص55.

للإذاعة و التلفزيون (TRT) الهيئة الوحيدة التي يخولها القانون سلطة البث للبرامج الإذاعية و التلفزيونية ، وتتولى هيئة (TRT) إدارة أربع محطات إذاعية و يتم بث الخدمة الإذاعية الدولية لهذه الهيئة و **المعروفة باسم صوت تركيا** VOICE OF TURKEY باللغة التركية ولغات أوربية و **آسيوية متعددة .**

*الصحف : تصدر الصحف في تركيا أكثر **من** 10000 صحيفة و مجلة أسبوعية و دورية ، و للصحافة تأثير كبير في الرأي العام ، وهو ما يؤكده **ارتفاع** متوسط توزيع هذه الصحف إلى مابين **90 و 800 ألف** نسخة يوميا ويمكن تقسيمها إلى :

*الصحف الرئيسية : جمهوريت : تعد من أهم الصحف التركية العليا و أقدمها تأسست في مارس **1924 و تعد صحيفة الجناح اليساري الوحيد .**

- **حريت : تأسست** في ماي **1948 و تعد من أكثر الصحف مقروئية و هي قومية** الاتجاه .

- مليت : تأسست في ماي 1950 من أكثر الصحف تأثيرا و يتيح فرصة الكتابة فيها للمتخصصين في مجالات متنوعة مما يجعلها في وضع يمكنها من التأثير في الدوائر الحكومية لها مصداقية خاصة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية .

- ترجمان: تم تأسيسها عام 1964 وهي تعبر عن اتجاه يمين الوسط[1].

*الصحف الرقمية : هي صحف حديثة زمنيا و لكن لها قراء كثر ، يصل توزيعها إلى **800 ألف نسخة يوميا** ما جعلها تنافس الصحف القومية الكبرى من أبروها (الصباح SABAH) و التي تصدر **منذ أفريل** 1985 ، ويرجع سبب نجاحها كون مواقفها معارضة للحكومة و خاصة **حريت ، وأيضا ميدان** MAYDAN التي نشأت عام 1992 م و التي تناقش أحداث السياسة الداخلية .

*المجلات: من ابرزها و اكثرها تاثيرا في الراي العام كمنافذ لكبار الكتاب السياسيين:مجلة الحياة HAYAT **وسيز** . أنتم Ses ،**وكيم** . من Kim،يعود إصدار معظمها منذ الخمسينات إضافة إلى مجلات أخرى متخصصة في الشؤون الاقتصادية و الرياضية.

[1] آمال بوساحة، المرجع السابق، ص56.

* وكالات الأنباء : تتنوع و تتعدد في تركيا من حيث ملكيتها للقطاع الخاص أو العام،وتعد وكالة الأناضول وكالة أنباء شبه الرسمية لتركيا فهي **موالية للحكومة وهناك أخرى تابعة للقطاع الخاص كوكالة أنباء حريت** التي تخدم صحيفة **حريت** ومكاتب الأنباء الأجنبية في تركيا و أيضا وكالة **مليت** التي تتميز بقدر عالي من المصداقية في الأنباء السياسية [1].

المطلب الثالث :ملامح ومعالم السياسة الخارجية التركية عبر الصيرورة التاريخية

1- الفترة العثمانية المتأخرة:السياسات الإصلاحية:

يتعلق الأمر بالتجليين المذكورين،الواقع السياسي و التاريخي،**وهو أمر** ممتد من الفترة العثمانية المتأخرة وصولا إلى المرحلة الانتقالية،ذلك لأن الإصلاحات أو التنظيمات كانت محكومة بـ (المثال الأوروبي[2])،حتى لو كانت دينامية اضطرارية ومن دون اهتمام كبير بالأسس الفكرية والأخلاقية ل(المستوردات) التنظيمية والتقنية من أوروبا، لكن الآمر ما لبث أن تغير خلال المنافسات الميدانية في الإمبراطورية العثمانية لإقرار الإصلاح،إذ من المعروف أن الإصلاح كان إشكاليا،وكانت ترافقه منافسات و صراعات شديدة.

بدأت المضامين التحديثية،أو المعاني الفكرية الملازمة للتقنيات الأوروبية (تتغلغل) في المجال العثماني،من أطرافه و من مراكزه، و ربما من قلبه اسطنبول قبل غيرها،وهو ما جعل الصراع السياسي في السلطنة نوعا من الرهان المفتوح على مستقبل غامض،لكنه مليء بالإثارة.

[1] المرجع نفسه، ص57.

[2] عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية : الإستمرارية – التغيير**، بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012، ص 34 .

فقد كانت أوروبا مصدر ديد رئيسا للسلطنة العثمانية،مثلما كانت (الأمل) في الخروج من مآزق داخلية و خارجية كثيرة. والواقع أن العثمانيين أملوا في أن يكون الغرب نفسه هو القدوة في إصلاح و التغيير من اجل أن يتمكنوا من معاودة (الانتصار) عليه،أو على الأقل الحد من ديداته و إيقافه عن حدوده[1].

شهدت المرحلة المتأخرة من عمر الدولة أو وجودها،وكذلك خلال المرحلة الانتقالية بين اية الإمبراطورية و تأسيس الجمهورية،الكثير من الجدال الذي كان جوهره هو البحث عن حليف أوروبي يمكن الأتراك من النهوض من وهلة الضعف و الانكسار والدخول في عالم الحداثة و التقدم .

وأدت التغيرات المتسارعة في النظام الدولي أن ذاك إلى تغليب فكرة (أوروبا النموذج) و نادي الدول المتحضرة على فكرة (أوروبا الخطر) ومصدر التهديد،غير أن طبيعة المدارك المزدوجة حول أوروبا لا تزال حاضرة على الرغم من كل شيء .

هذا (الانجذاب) المركب نحو أوروبا،ربما اغفل المجال التاريخي للسلطنة، و هو الشرق الأوسط واسيا الوسطى و القوقاز،وعلى الرغم من تقلص المجال العثماني فيهما،فان الرمزية الأساسية و المرجعية الثقافية كانت لا تزال حاضرة بقوة،و على أكثر من الصعيد،و بخاصة أن الأتراك الذين امتلكوا السلطة العليا ربما كانوا موقنين أم ليسوا على قدر التحديات اللازمة لإقامة سلطة تمثل الذروة العليا للوجود الإسلامي،وتنطوي على تكثيف مجمل لرأس المال الرمزي للإسلام،الذي عبر عنه العرب(إذا كانت تركيا تسيطر على المنطقة،لكنها ما كانت مرة مثالا لها. فقد ظلت الخلافة العربية هي النموذج في الوعي حتى لدى الترك)[2].

2-عصمت اينونو: الغرب أولا و دائما

مات مصطفى كمال أتاتورك(10 تشرين الثاني/ نوفمبر)،و أثار موته مخاوف كبيرة لدى الأتراك،في فترة تنذر بحرب عالمية وشيكة (اندلعت عام) .وكان ذلك من العوامل المساعدة على التوالي الجنرال عصمت اينونو مساعد أتاتورك و اقرب الناس إليه،حتى انه تولى السلطة بطريقة شبيهة بالممارسات و الطرائق (العثمانية)، مثل

[1] المرجع نفسه، ص35.

[2] عقيل سعيد محفوض، المرجع السابق، ص41.

أن يكون رئيسا بالإجماع، و أن يكون (ظل أتاتورك)، ورئيسا لحزب الشعب الجمهوري (مدى الحياة).....الخ[1].

هذا عن الظروف المحيطة بالقياد الجديدة في الداخل،وهي مريحة إلى حد استثنائي ن غير أن الأمر كان مختلفا حدا في الخارج،إذاتوالت الضغوط ومعها المخاوف من الحرب القائمة. وهنا عادت السياسة التركية إلى خبر ا التاريخية،إعلان(الحياد)،و(الترقب) و(الانتظار الفاعل) و إبداء إشارات متناقصة-بقصد المساومة وتعظيم المكاسب،إلى الأطراف عن ميول مفترضة أو سياسات محتملة ومشروطة.

كانت الفترة حرجة إلى حد كبير،لكن المشاعر التركية لم تكن جديدة،إذا كابد الأتراك ظروفا اشد خطرا و أكثر حرجا،وقد أمكنهم تحقيق مكاسب نسبية،ذلك لأن تركيا أملت كل الإطراف، بطريقة غير مباشرة، بأا قريبة جدا من إعلان موقفها إلى جانبه،أو على الأقل إا لن تقف مع الطرف المقابل، كان ذلك نوعا من (الاستمرارية) في السياسة العثمانية السابقة وبخاصة في المرحلة المتأخرة،أو ما عرف بـ (المسالة الشرقية).صحيح أا جت سياسات (ترقب)،إلا أا استسلمت لحال قديم،فقد كان (قلبها) مع ألمانيا و(عقلها) مع بريطانيا،وعندما بدا انتصار الحلفاء وشيكا أعلنت تركيا الحرب على ألمانيا واليابان(23/02/1954)[2].

تركزت السياسة الخارجية التركية خلال هذه الفترة على المجال الجغرافي القريب،ذلك لان الانخراط في الحرب كان قاب قوسين أو أدنى،فهي تمتلك موقعاً جيوستراتيجياً مهما في العمليات العسكرية وعمليات الاتصال و الإمداد، كما أن مضيقي الدردنيل و البوسفور هما المدخل الوحيد للاتحاد السوفيتي و حوض البحر الأسود على البحر المتوسط ، ومنه إلى البحار الأخرى.

3- السياسة الاوزالية:

شهدت بداية التسعينيات من القرن العشرين تغيرات كبيرة في النظام العالمي، تمثلت بتفكيك الاتحاد السوفيتي و بروز نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية،وعلى الرغم من زوال احد اكبر مصادر التهديد لتركيا،على ما رأى الأتراك و حلفائهم،المتمثل بالسوفيت،وتحرر الأتراك من مخاوف وقيود تاريخية حكمت

[1] المرجع نفسه، ص42.

[2] المرجع نفسه، ص43.

دولتهم خلال تاريخها الحديث،فإن ذلك ربما أشعرهم بنوع من فقدان الوزن أو تضاؤل الأهمية،وربما الانكشاف على مصادر جديد أو تحديات جديدة،مثل الفوضى القائمة أو المحتملة في آسيا الوسطى-جنوب القوقاز، وكذلك الاختلال القائم في أكثر من منطقة في العالم مثل الشرق الأوسط و الخليج و البلقان[1].

1-الرؤية: أمكن لتركيا أن(تنظر) في البيئة الدولية الجديدة، و أن تفكر في فعل شيء ما، و الواقع أنه توجب عليها فعل شيء،إذا تغير تفكير الولايات المتحدة وأوروبا حيال السياسة الدولية، ومنها تركيا، و من ثم تغير الوزن النوعي للأخيرة في السياسات الإقليمية و الدولية، وهذا يعني أن فرص التغيير في النظام الدولي أصبحت جديدا لدور تركيا ومكانتها و أهميتها في
الاستراتيجيات الغربية. هذا على الأقل ما شعر به (الأتراك في تلك الفترة،و لا يخفي أن ذلك الخوف أو القلق ربما حفز بعض النخبة السياسية على إجراء قراءة، تركية هذه المرة ، لما يحدث في العالم.

وكانت حرب الخليج الثانية (تنظر) حدثا مؤثرا في نظرة (الأتراك) إلى أنفسهم و دورهم في المنطقة، إذا تعاملت تركيا بجرأة كبيرة نسبيا مع الحدث ، و الواقع أن الجرأة كانت على صعيد السياسة الداخلية و مستوى صنع القرار ، و من ثم على صعيد الرؤية المفترضة و الواجبة لرد الفعل ، او الاستجابة المطلوبة تجاه الوضع في الإقليم.

أما السياسة الخارجية فقد تقررت بعد تجاذبات كثيرة،و بعد تردد كبير،بل اعتراض،من قبل القوة الفاعلة في قيادة الجيش و الدولة، و لم تكن حصيلة لها، إذا أن الرئيس تورغوت أوزال اجتهد في أمر الاستجابة التركية، وقرر الدخول في التحالف الدولي الذي أراد (تحرير الكويت)[2].

لم يكن قرار أوزال المشاركة في حرب الخليج الثانية (1991) مناسبا للكثيرين،فقد استقال وزير الخارجية علي بوزر (ali bozer) ،و وزير الدفاع صفاء غيراي (sefa giray)، ورئيس الأركان نجيب تورمتاي (necip torumtay) ،وهي استقالات هزت البلد بكامله .

و أثار الموقف مخاوف جدية لدى الأتراك بعدة مغامرة غير محسوبة،و غير أمنة،و ثمة من عدها خرقا لمبادئ أتاتورك،و بخاصة في المقولة المنسوبة له حول (سلام في الداخل،سلام في الخارج) .

[1] عقيل سعيد محفوض، المرجع السابق، ص50.

[2] عقيل سعيد محفوض، المرجع السابق، ص51 .

وقد كانت كذالك بطريقة أو بأخرى،وان لم تكن تجاوزا لمبادئ أتاتورك، فقد تكون (تأويلا) نشطا لها،و الواقع أن أوزال كان يتصرف انطلاقا من ذهنية رجل الأعمال و المغامر،أكثر منها ذهنية رجل الدولة، فضلا عن أن علاقاته بالولايات المتحدة و ثقافته،بل ارتباطاته الدينية الصوفية، ربما أعطته الثقة بإمكان تلقي الدعم،آو على الأقل التفهم من قبل أطراف لها وزنها في تركيا نفسها،وهي الولايات المتحدة و السعودية.

المبحث الثاني : الإطار النظري لتحليل الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

من خلال نظرية "الدور" تسعى تركيا لدور إقليمي متميز في منطقة الشرق الأوسط،من خلال محدداتها،و من خلال دور الموازن الإقليمي في سياستها الخارجية. ففي هذا المبحث سنتطرق إلى الإطار النظري لتحليل هذا الدور .

المطلب الأول:نظرية الدور في تحليل سلوكيات الدولة التركية في العلاقات الدولية

1- دور السياسة الخارجية و وظيفتها :

هي نوع من عملية process،و ليست تنفيذا لامر محدد مسبقا،إنها فاعلية مع اطراف وقوى أخرى،لديها مداركها ومكانتها و سياستها وأدورها....إلخ،ومن ثم فان الدور في الواقع هو نتيجة،أو حصيلة تفاعلات بين متغيرات وسياسات كثيرة.

وهو سياسة مركبة،ومن ثم لا نتحدث عنه بالمفرد وإنما بالجمع،فهناك ادوار و وظائف،وهي متعددة المستويات،وذلك بحسب النطاق أو العمق،كان يكون ثمة دور دولي ودور إقليمي،أو جهوي (الشرق،الغرب،أسيا،إفريقيا)،أو بحسب المفردات و الموضوعات أو القضايا (الأمن،الوسيط ،الهيمنة أو

النفوذ،التوازن، الاحتواء...الخ) و ينفتح ذلك على أمور كثيرة،ذلك أن كل المفردات الدولية هي مادة محتملة لدور أو وظيفة في السياسة الخارجية.

يتعلق الدور بالسياسات طويلة الأجل،وليس السياسات المرحلية أو الطارئة،ما يجعله امرأ ملازما،وعلامة مميزة نسبيا لتلك السياسة[1].

وقد يصح أن نقارب بين نمطين من الأدوار، **وهو الأدوار المعيارية أو** الافتراضية للدولة في النظام الإقليمي و الدولي،والثاني هو الأدوار الوظيفية و**الكيفية التي تقوم بها، أو تنفذها مؤسسة السياسة الخارجية (والمؤسسات الأخرى) من اجل تحقيق أهداف السياسة** العامة في الخارج و الداخل، وهما نمطان عامان على قدر كبير من التداخل.ويمكن التركيز على الأدوار التي تتعلق بالجوانب الأمنية و التوازن الإقليمي و التوسط في العلاقات الدولية وفق المفردات التالية :

1 -1- القاعدة الأمنية: شهدت بيئة تركيا الأمنية تحولات نوعية من حيث المدارك و الوقائع حول ما يمثل تهديدا،وما يمثل فرصة،و يرتبط معنى الامن ب"التهديد"،فيما تعد "الفرص" الوجه المقابل(التهديد)، و موضوعا لاستراتيجيات متداخلة أخرى،يكون الأمن واحدا منها.وسيرة التحولات العالمية معروفة،والدراسات حولها كثيرة،و تتفق تقريبا على إن زوال مصدر التهديد السابق،الاتحاد السوفيتي،أدى إلى "انقلاب" أو "تحول" كبير في البيئة الأمنية،وفي طبيعة التهديدات القائمة (أو المفترضة)لتركيا[2].

وبعدما كان مصدر التهديد الرئيس من الشمال-الشرقي(الاتحاد السوفيتي)،أصبح بفعل التغيرات المذكورة في الجنوب و الجنوب الشرقي،متمثلا بإيران،والعراق غير المستقر و المهدد بالتفكك،و المسألة الكردية في شمال العراق،وتطورات الوضع الكردي في جنوب شرق البلاد،و العنف العرقي،و التطرف الديني،والعنف المذهبي،و **الإرهاب، وتحديات الأوضاع في الدول العربية و "إسرائيل"**،بالإضافة إلى استمرار التهديدات التقليدية في جبهة **اليونان**-قبرص،وأرمينيا....الخ.

والوقع ان التغير فيما يعد مصادر تهديد،قد لا يكون في النوع وإنما في الدرجة،إلا ما يخص القوة المهولة للاتحاد السوفيتي السابق،وإما اليوم فلا تزال روسيا وامتداداتها في اسيا الوسطى-**جنوب القوقاز** مصدرا محتملا للتهديد،إن لم يكن بالمنى بالمباشر،فبالمعنى الاستراتجي.

---

[1] عقيل سعيد محفوض، **المرجع السابق**، ص52.

[2] نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة ،مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية**، بيروت :مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1998، ص 110.

وأما المصادر الأخرى فقد كانت موجودة بكيفية أو أخرى،وما زاد فيها تأتي عن الاحتلال الأمريكي للعراق(2003)،بتأثيراته الأمنية و الإستراتجية المتعلقة بأكراد العراق،من الأطراف الجنوبية و الجنوبية الشرقية للبلاد،ومن ثم فان على تركيا أن تركز جهودها على تلك المنطقة أكثر مما كانت تفعل في الماضي.

على الرغم من معقولية هذا "التحديد"،ألا إن ذلك لن يغير كثيرا في القضية الرئيسة لأمن تركيا،التي تتركز في مستويين:الأول هو الأمن الداخلي،وقد اشرنا إلى بيئته العامة(وليس سلوكياته) في حيز أخر،ويهد مراجعة على المستوى الكلي،وبخاصة ما يتعلق بالعلاقات المدنية-العسكرية الثاني هو الأمن الخارجي أو الدفاع،وسوف نركز على جانب من جوانبه هنا،كونه يدفع تركيا إلى ممارسة وظيفة أو دور"القاعدة الأمنية" من التهديدات الخارجية[1].

1-2- العقيدة الأمنية:ركزت عقيدة تركيا الأمنية على إن الحاجة إلى الأمن تتطلب إقامة تفاعلات و تحالفات سياسية وإستراتجية تضمن لها موقعا امنيا أفضل تجاه مصادر التهديد الداخلية و الخارجية.ويرى الساسة الأتراك أن تركيا تتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم لأمن الإقليمي و الاستراتيجيات الأمير كية و الأوروبية،وقد دخل الطرفان(تركيا و المغرب) في العلاقة تضمن تقديم خدمات أمنية متبادلة[2].

جاء هذا وليد مدارك سابقة للدولة التركية الراهنة، بل لعله كان عاملا مؤهلا لتقبل الدول الكبرى نشوء تركيا الحديثة على أنقاض السلطنة العثمانية،و هنا تبدو الحاجة إلى الأمن (مؤسسة) للدولة التركية من وجهين:

الأول ذاتي يخص الأتراك و حاجة التكوينات الاثنية إلى الأمن والاستقرار بمواجهة الفوضى و الاضطراب في مناطق الأناضول و حتى في المراكز المدنية و في العاصمة اسطنبول,و هو ما ساعد في إنماء قابلية اجتماعية أوسع نطاقاً لمشروع الدولة الجديدة، التي بدت أيضا رداً على التهديدات الخارجية، و بخاصة منها احتلال اليونان الأجزاء من غرب الأناضول.

و الثاني هو تخوف عدد من الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، من قيام دولة تركية على أنقاض الدولة العثمانية [3].

2-إعادة ترتيب الأولويات الأمنية:

[1] المرجع نفسه، ص111.

[2] نور الدين محمد، المرجع السابق، ص113.

[3] المرجع نفسه، ص113.

ذكرنا إن تركيا لم تغير أولويات الأمنية و الإستراتيجية، و إنما أعادت جدولتها بكيفية سلوكية أولا **قبل أن تكون تنظريه أو خطابية**،أي أن بعضا أو كثيرا مما يحدث على هذا الصعيد، لا تحدده أوراق و خطط مقدمة **للرأي العام، تحت عناوين العقيدة** الأمنية و غيرها،إذا أن الخطوط العامة للسياسات و الاستراتيجيات **الأمنية لا تزال هي نفسها تقريبا**،على الأقل في ما يخص العلاقة مع الغرب[1].

أما ما يتعلق بالجوار، فانه لا يتغير بكيفية بارزة فحسب، بل أن ثمة تأكيدا على إبرازه خطابيا و إعلاميا **أيضا، ف (هذا) أمر مطلوب**،أن يكون في واجهة السياسة، و (ذاك) متروك بكل **ديناميات عمقه**،بعيدا(في ما يتعلق تحولاته) **من الخطاب السياسي و الإعلامي.**

المطلب الثاني:دور الموازن الإقليمي ضمن سياسة تركيا الخارجية:

تبدو السياسة التركية محكومة بقوة التجاذب-**التنافر الحاصل بينها وبين الفواعل الدولية الأخرى،وهذا** يسبب إخلال وتفاوتا في القوة و المكانة بينهما،لكنه يولد في الوقت نفسه،توافقا وانسجاما قصديا(وحتى موضوعيا)،بمعنى إن الصراع و المنافسة يولدان بالمقابل نوعا من السياسات التي تستهدف إعادة "التوازن" من خلال افعال وافعال متبادلة تتعاكس في اتجاهاتها واغراضها وفاعليتها....الخ

1- الرؤية:

تتطلب فكرة "التوازن" تحديدا أكثر،فهي ليست ر دة فعل على فعل،ليس هذا أو ذاك،وإنما هي الدينامية الكلية التي تضمهما معا،فيما يكمن دور "الموازن" في قصديه ما تستهدف الحفاظ على التوازن،أو تجتهد في عملية أو صيرورة **دائمة من اجل إقرار الانتظام و الثبات كإطار عام للتفاعلات والسياسات،وليس "تثبيتها" و"إغلاقها".ويعمل الموازن مع الأطراف الأخرى،وهو واحد منها،مناجل المحافظة على "الإطار"** العام،فيما تتغير وتتبدل و تتفاوت القوى و الأطراف التي ينظمها،وهذا يعني انه يسعى إلى "استقرار الحال"،وليس "ثبات" كل طرف أو استمرار الهرمية أو المساواة بين الأطراف...الخ,والتوازن أشبه- "اليد الخفية في الاقتصاد،أو "اللغوس" في الفلسفة[2].

[1] المرجع نفسه، ص120 .

[2] نور الدين محمد، المرجع السابق، ص121.

نعود إلى دور الموازن الإقليمي (و ربما الدولي) بالنسبة إلى تركيا،فهذا من ممكنات السياسة الدولية اليوم.وهو فاعلية طبيعية أيضا،إذا أن تركيا تجد نفسها في مواجهة تغيرات سياسة و تطورات إقليمية ودولية لا حصر لها،مثلما تبرز تحولات داخلية كثيرة،وهذه أمور (في الداخل و الخارج) تنفتح و تتداخل بكيفية "مركبة".

ومن ثم فان على السياسة الخارجية التركية أن تقوم بدورها في التعاطي مع الخارج من اجل بيئة الظروف و المساعدة في جعله "متوازنا"،وليس "مختل"القوى،لأن التوازن يعني الاستقرار،فيما يعني الاختلال عدم الاستقرار.

إن الدور الموازن،ليس اختياريا أو طوعيا،انه أمر تنهجه وتقومبه تركيا،كأنما هو دينامية موضوعية،حتى لو كان قصدياً بالنسبة إلى بعض السياسات في فترات معينة.وليس دور الموازن الإقليمي (والدولي) جديدا بالنسبة إلى تركيا،ذلك انه نوع من الاستمرارية لدور سابق كانت تقوم به السلطة العثمانية،في طور القوة عندما كانت تقيم علاقات مع دول أوروبية من اجل تعزيزها لمواجهة دول أخرى،أي المحافظة على توازن القوى بين الأطراف المتنافسة لتحقيق دول أخرى،أي المحافظة على توازن القوى بين الأطراف المتنافسة لتحقيق مكاسب مباشرة،أو احتواء مصادر التهديد المحتملة عند بروز ما يمكن أن يؤثر في النظام الدولي،وفي مصالح الدولة نفسهاومثلها كانت السياسة خلال ما يسمى بـ "المسألة الشرقية"،ذلك أن الطرف العثماني كان اقل قوة بكثير،وكان يواجه أطماع الدول الأوروبية بتعزيز المنافسة بينها على تحقيق مكاسب من خلال سياسة المساومة التي كان يتبعها بقدر متفاوت من المرونة و الكفاءة.

وعلى الرغم من النجاح العثماني في تلك الفترة طويلة نسبيا،أي خلال الفترة المشار إليها بـ "المسالة الشرقية"،إلا أن النتائج أو المكاسب كانت "تتضاءل"،ولم يستثمروها بكيفية تمكنهم من تعزيز قوم ومناعتهم ومعاودة الدخول النشط على خط السياسة الدولية،بل انهم سقطوا ضحية سياساتهم"الخاطئة" قبل ان تكون ذلك نتيجة سياسات الآخرين،ولم يخرج ا لأتراك من عقدة ذ لك " الايار"و"التفكك"،ولأمن "عقدة" أو "فوبيا" معاهدة سفيرsevres phobia،حتى اليوم.

وهكذا فان دور الموازن،يمكن أن تقوم به الدول القوية و الدول الضعيفة،وكذلك الدول نفسها في مرحلة القوة- مرحلة الضعف.وتتفاوت فرص النجاح،مثلما،تتفاوت النهايات المحتملة لدولة تراهن على إمكانية موضوع المنافسة،وإما إذا لم تكن طرفا،أو كانت طرفا ها مشيا فقد يمكنها أن تحقق نجاحا اكبر[1].

2-السياسة العلمية:التطبيقات أو التجليات

[1] نور الدين محمد، المرجع السابق، ص122.

تقوم تركيا بدور الموازن الإقليمي و الدولي بكيفية مركبة،ولابد من التأكيد أن بعض ذلك الدور يكون **بشكل طبيعي،أو تطلبه السياسات الأخرى،وهو ليس**-في كل الأحوال- قصدياً أو مخططا له.

ويجب ملاحظة التداخل بين الأبعاد الموضوعية و الأبعاد القصدية،وبين ما يريده الأتراك لأنفسهم وما يريدونه للآخرين،أو ما يريده الآخرون منهم.وهنا قد تؤدي تركيا دور الموازن كجزء من سياسات **المكانة،وسياسات الأمن القومي و التحالف الإقليمي واحتواء مصادر التهديد و تعظيم المكاسب من الأطراف** المتصارعة...الخ،و **قد أخذت تكتسي طابعا"لينا"و**"حميدا" منذ بدايات القرن الحادي و العشرين.وهنا يمكن التركيز على التطبيقات،آو التجليات التالية:

*قامت تركيا بدور الموازن الإقليمي في الشرق الأوسط خلال الحرب الإيرانية-العراقية،و ساهمت في **تعزيز** عوامل الأمان لدى عدد من الدول المتخوفة من امتداد نفوذ إيران وتأثيرها في الحراك السياسي في دواخل عدد من الدول،من خلال تعزيز التفاعلات السياسة و الاقتصادية باعتبارها محفزات عربية لتركيا من اجل مزيد من الاهتمام بما يحدث،على الرغم من انه كانت لدى تركيا هو اجس مماثلة،و ربما اكبر من احتمال أن تنتقل **عدوى"الثورة" و "الاسلمة" إليها**[1].

وهنا استطاعت تركيا-**و** بخاصة بعد انقلاب الجنرال كنعان **إيفرين،ذي النزعة الإسلامية،أو الذي استخدم الدين لضرب اليسار القوي** آنذاك،أن يحقق المزيد من الحضور ربما كان بتشجيع من الولايات **المتحدة لمواجهة** النفوذ الإيراني المحتمل في المنطقة،وكذلك لتخفيف أعباء الدعم المطلوب منها في تركيا.

*اتضح دور الموازن النسبي في علاقات تركيا مع كل من العراق وإيران،فهي لم تدخل كطرف في النزاع،وكانت، كما هو معروف،إلى جانب العراق،إلا انها كانت تفتح قنوات الاتصال **لإيران،واستطاعت "تجاوز" هواجس وشكوك كل طرف بأن تنفتح على الأخر،و "قبل" الطرفان سياستها تلك،مضطرين،بل إن كلا منهما عمل على استمرار دورها،وربما"تحفيزها"على مزيد من التعاون،علما أن كل طرف كان يكفيه أن** تكون حيادته في الصراع المباشر[2].

* **قامت تركيا بدور** الموازن الإقليمي بين إسرائيل و الدول العربية،واتضح ذلك في الخطاب السياسي التركي،وقد عبر رئيس الوزراء رجب طيب **أردوغان عن ذلك بقوله:"نتابع علاقتنا بإسرائيل على أساس المصلحة**

---

[1] أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي :موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**،(تر:محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل)،الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث، 2010، ص123 .

[2] المرجع نفسه، ص124 .

المشتركة،وبشكل يخدم ويساهم في مساعي السلام و الاستقرار في المنطقة،وبشكل يخدم ويساهم في مساعي السلام و الاستقرار في المنطقة،وعلاقاتنا مع إسرائيل...العلاقات السورية-التركية المبنية على الروابط الدينية و التاريخية و الاجتماعية و الثقافية بين الشعبين،تتطور وتقوى باستمرار...وقد تحققت الكثير من التطورات و الإنجازات المهمة...كما أن مباحثاتنا الخاصة بالقضايا الإقليمية و الدولية ستساهم أيضا في تعاوننا المشترك في هذا المال[1].

هذا نوع الموازنة بين الطرفين الرئيسيين للصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، و لم تطرأ التغيرات كبيرة على المواقف، او حتى على الدور في مرحلة لاحقة عندما بدا ان تركيا تعزز علاقاتها مع سورية، فيما تخفف من توا تر علاقاتها مع إسرائيل،و قد بدا أن قيام تركيا بدور الوساطة في المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين،هو نوع من القبول بهذا الدور الذي اعتبرناه موازنا في مسار مفاوضات التسوية السياسية بينهما.

*أدت تركيا دور الموازن الإقليمي بالنسبة إلى "إسرائيل" بمواجهة سورية و إيران و التيارات الحليفة لهما،وكانت تؤدي دورا شبيها من قبل ، خلال الاتفاق السري الذي سمي ب "الاتفاق الإطاري " periphery pact في أوت 1958 .

وقد عدت إسرائيل اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين(1996) تتويجا لمسار طويل ومعقد من العلاقات بينهما،وقد أمكنهما أن يعلنا بكيفية غير مسبوقة ما كانا بدأه من قبل بصورة سرية،على الأقل في الجوانب الأمنية و العسكرية.

ويمكن تكثيف دور الموازن الإقليمي،من خلال المقولة الإدراكية أو الإرشادية التي يقدمها احمد داوود و أغلو في كتابه **العمق الاستراتيجي**،ذلك "أن كل خطوة مستقبلية سيتم اتخاذها في المنطقة،ستؤدي إلى تشكيل توازن ديناميكي مضاد ولذا،يجب على تركيا أن تتجه نحو انتهاج سلوك يتسم بالفاعلية و المبادرة في معادلات التوازن ذات المدى القصير،أكثر من الاهتمام بسياسة التوتر الدائم والتحالف الدائم[2].

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية

شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول حزب " العدالة والتنمية " إلى الحكم في العام 2002 تغيرّات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في

[1] المرجع نفسه، ص125.

[2] أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق، ص125.

محور واحد، الأمر الذي حوّل تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية، بعدما كانت تعتاش على أطراف حلف " الناتو ".

فوسطعواصف المندلعة قرب حدودها تحتفظ تر كيا بهدوئها وهدفها الواقعية وتسعى إلى إبعاد النار عن داخلها،وتحاول لعب دور الإطفائي حيث تستطيع،وتقدم نفسها كقوة استقرار في المنطقة، محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع.

ومما يساعدها على ذلك ان عدد سكانها حوالي 70 مليون نسمة ومساحتها 700805 كلم2،وهي أشبه بجسر يربط بين خمسة عوالم جغرافية-اثنية: الأوروبي، والروسي و التركوفوني،والإسلامي،والعربي.

وقد جمعت تاريخياً بين الحضارتين الهيلينية والإسلامية،وفي حال تطوير دورها الإقليمي فقد تستطيع زيادة فرص التفاعل بين العالم الخارجي والشرق الأوسط،لانها دولة كبيرة وتشغل حيّزا استراتيجيا مهما يطل على رقعٍ إستراتيجية هامة: أوروبا والبلقان والبحر الأبيض المتوسط والعالم العربي من جهة، وروسيا وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز من جهة ثانية[1].

كما وفّرت السياسة التركية أسساً داخلية مهمة لدور إقليمي،من خلال المضي في طريق الديمقراطية عبر نظام انتخابي تمثيلي، وكسر حدَّة التطرف سواء من جانب ذوي النزعة الطورانية أو من جانب جماعات الإسلام السياسي المتطرف،كما عملت باتجاه إيجاد أسس لمعالجة مشاكل الأقليات القومية.

إضافة إلى تحريك الواقع الاجتماعي في الداخل، بما يعطي فرصة افضل لتعبّر مكوّنات المجتمع التركي عن نفسها وتطوير أوضاعها نحو الارتقاء والتقدم.

ويعتبر وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو المنظّر الأهم للإستراتيجية التركية " العثمانية الجديدة " التي قوامها إخراج تركيا من بلد "طرف" عضو في محاور وعداوات،إلى بلد " مركز " على مسافة من الجميع،وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية. وقد وردت ملامح هذه الإستراتيجية في كتابه الأشهر"العمق الاستراتيجي"[2].

وتهتم تركيا في توجهاتها، وخصوصا تلك المتعلقة بالمنطقة العربية، بثلاث مسائل رئيسة: الأمن والاقتصاد والمياه. وهي المسائل التي تفتح مجالاً جديداً لقراءة أكثر عمقاً للخارطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي التوجه التركي تجاه هذه المنطقة على وجه الخصوص.

[1] أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق، ص 58.

[2] المرجع نفسه، ص59.

فالأمن، من وجهة النظر التر كية، لا يعني فقط مقولة مكافحة " الإرهاب "،وإنما تحديد وسائل ضمان إزالة المخاطر التي تهدد السلام الإقليمي. والمياه، إحدى اهم الأوراق الرابحة في اليد التركية،خصوصاً بعدما دخل تنفيذ مشروع جنوب شرقي الأناضول " مشروع الغاب " مرحلة حاسمة (يتمثل المشروع في إنشاء 22 سداً على نهري دجلة والفرات)،ووضع اليد التركية- بالتالي- على الموارد المائية الحيوية الخاصة بكل من سورية والعراق. وتتبدى أهمية المياه، كورقة رابحة في المنظور التركي، عبر المشروع المتعلق بتصدير المياه إلى دول المنطقة،خاصة إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي. أما الاقتصاد، الذي يخضع بدوره إلى مفهوم يربطه بجملة التطورات الممكنة والمتمحورة حول الترتيبات الإقليمية في المنطقة، في إطار تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، فإنه تأكيد على مقدرة تركيا على دعم جميع المشروعات الاقتصادية المشتركة.

وقد تكون تركيا أدركت أخيرا ان إهمالها لعلاقاتها شرقا،وتجاهلها لحقائق التاريخ والجغرافيا، وتعاميها عن موجبات المستقبل تجاه الجوار، قد أوصلتها إلى وضع أعاد إيقاظ كل هواجسها ورواسبها. وفي هذا السياق، تشعر تركيا بأنّ تعاظم دورها الإقليمي قد يوفر دوراً لسياستها في رسم التطورات المتعلقة بمستقبل العراق وتحديداً شماله،سواء لجهة التخفيف من مخاو فها إزاء إقامة دولة كردية هناك،أو لجهة تحقيق دور تركي إقليمي في التطورات المقبلة،وهو الأمر الذي يعني لها الظهور بمظهر الدولة الإقليمية القادرة على رسم التصورات المستقبلية للمنطقة.

كما قد يدفع أوروبا إلى تفهم الحقيقة الجغرافية- الحضارية لموقع تركيا ودورها في السياسات الأوروبية المستقبلية،لا أن تكون مجرد دولة هامشية تحس بوطأة هويتها الإسلامية إذا ما أصبحت دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

وفي الواقع يثبت تحليل توجهات السياسة الخارجية التركية أنّ تركيا،في ظل المتغيرات التي حصلت على المستوى الدولي،قامت بعملية تموضع جديدة،وإعادة تعريف لدورها،يتناسب مع الواقع الدولي،وانسجاماً مع مزاج الشارع التركي الذي شهد انزياحاً شديداً صوب مشرقيته وتراثه.

إنّ لعب تركيا لدورها في العالم كضامن للسلام والأمن في المنطقة،ليس محاولة لاستعادة مكانتها العثمانية القديمة،بقدر ما هو تعبير عن نجاح قدرها،وإخصاب خصوصيتها،وم عادلة توازنها بين الشرق والغرب،أو بين التراث والمعاصرة، أو بين العلمانية والإسلام[1].

[1] أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق، ص59.

المبحث الثالث: تركيا و الشرق الأوسط

تتبنى تركيا استراتجيات كبرى بهدف حماية الامن القومي الداخلي،لدولة لديها شعور دائم بالتهديد الداخلي والخارجي،وتركز الاستراتيجيات العليا على النظام العقدي الكمالي الذي يجب أن تتبعه مؤسسة السياسة الخارجية التي تعتبره المسار أو الناظم الإرشادي للسياسية الخارجية،وتنطوي الاستراتيجيات الكلية على استراتيجيات فرعية،الهدف منها حماية أمنها القومي من كل الأخطار.

المطلب الأول: الأمن القومي التركي

خلال حقبة الحرب الباردة تحكم الموقع الجغرافي لتركيا إلى حد بعيد بمفهوم الأمن القومي التركي، ومنذ أن انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في عام 1952 أصبحت السياسات الأمنية التركية منسجمة أساسا مع الاستراتيجيات الأمنية لهذا الحلف،و حتى هذه الفترة لم تكن منطقة الشرق الأوسط تحتل الأولويات في الحسابات الأمن القومي التركي[1].

و لكن هذه العلاقات لم تكن عدائية كما لم تكن حميمة،ظل انتشار العسكري في مواجهة المنطقة ضئيلا للغاية (بالمقارنة مع الجبهات الأخرى) على امتداد عدة عقود من الزمن مما يعكس هذه الحقيقة.

[1] الكيلاني، **تركيا و العرب، دراسة في العلاقات العربية التركية** أبو ظبي :مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية ،**سلسلة دراسات** إستراتيجية، 1996، ص 79 .

و بعد انتهاء الحرب الباردة، لم تخرج تركيا بإحساس من الأمن و الطمأنينة فقد قال وزير خارجية تركيا (حكمت تشيتين)،على سبيل المثال،في عام 1993، لقد تحولت تركيا إلى دولة مواجهة على جبهات متعددة ، و ذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي و الجيوستراتيجي الذي يضعها في اقل مناطق العالم استقرارا و أكثرها تقلبا وغموضا و من الممكن للازمات و النزاعات التي تقع في هذه المناطق ان تمتد في اي لحظة لتطوق تركيا [1].

لقد انعكست هذه التغيرات في الجغرافيا السياسية على الإستراتيجية الدفاعية التركية،خاصة و إن النهج الاستراتيجي في صنع السياسة الإقليمية يدفع بتركيا للنظر إلى معظم جيرانها كمصدر تهديد محتمل لأمنها، و بعبارة أخرى " تظل الرؤية التركية الإقليمية غارقة في الشعور بوجود خطر دائم،و الذي ازدادت حدته منذ انتهاء الحرب الباردة.

و لا تنفصل منطقة الشرق الأوسط عن هذا النهج التركي.تقليديا، تعد تركيا دولة شرق أوسطية ،و مع انتهاء الحرب الباردة و أزمة الخليج الثانية أصبح امن و استقرار تركيا مرتبطا بشكل وثيق بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط إلى حد القول " أن الآمن التركي لم يعد منفصلا عن الأمن في منطقة الشرق الأوسط [2].

و ضمن هذا المنظور،ذهبت تركيا إلى إدارة مشكلاا الأمنية في إطار منطقة الشرق الأوسط ضمن ثلاثة أوجه :

*ثنائي من خلال العلاقات بدول الشرق الأوسط الاورة .

*و إقليمي عبر الاهتمام بتوفير الأمن و الاستقرار في المنطقة (أي القضايا التي تشكل تحدي للأمنالتركي كالصراع العربي الإسرائيلي و القومية العربية، و الأصولية الإسلامية،وتكديس الأسلحة،و لإرهاب.

* و التدخل الخارجي و التنافس بشان توازن القوي في الشرق الأوسط.

و رغم ما تعكسه العملية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي من تأثير ايجابي في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط من المنظور التركي –فيما يخص عدم إمكانية نشوب مواجهة عربية إسرائيلية و تطورها لتشمل دائرة أوسع،فضلا عن غياب أية قوة مهيمنة او اية دولة في المنطقة لها الرغبة أو القدرة في تهديد تركيا- كانت

[1] المرجع نفسه، ص79.

[2] الكيلاني، المرجع السابق، ص81.

الاهتمامات/ التهديدات الإقليمية المتجددة (الأصولية الإسلامية،و الإرهاب ،و أمن الحدود،و الحد من التسلح) و التي تنبع بالأساس من البيئة المحلية للمنطقة،تجبر تركيا على أن تبقى غير مكترثة أو أن تتعامل معها من موقف انعزالي[1].

و يدرك المسئولون الأتراك أن مشاركة تركيا في هذه الاهتمامات يأتي في إطار تصويرهم لمكانتها الأمنية بوصفها جسرا(حلقة وصل) ومتراسا (للتصدي للأخطار و مشاركتها في احتوائها) في آن واحد في الشَّرق الأوسط، و إن هذا التصور الأمني ليس قائم بذاته و إنما يأتي في إطار جهد دولي مشترك لتحسين البيئة الأمنية في المنطقة حسب وجهة النظر الغربية .

وتحرص تركيا أن لا تذهب تلك المشاركة إلى حد التدخل و الهيمنة و التأثير بل التشاور و التعاون في المصالح و القضايا ذات الاهتمام المشترك، باعتبار أنا ليست مرغمة بل أن لها الرغبة في ذلك،و إن أفضل وسيلة لضمان أمن تركيا يكون في بناء جو من الثقة المتبا دلة مع كافة ا لدول ا لاورة .

و تكمن هذه المصالح بالأساس في عدم تعرض تركيا للتهديد سواء من ا لدول ا لاورة نفسها (سوريا و إيران والعراق) أو تستخدم أراضيها –لتكون سرا - بواسطة طرف أو أطراف أخرى لتهديد الأمنالتر كي عبر استغلال القضية الكردية،والتي تعتبرها تركيا في مقدمة اهتماماتها الأمنية مع المنطقة.

و في المقابل،تجد تركيا نفسها بوضع حرج،لاسيما و أنا لا تدلي بعلاقات ودية مع دول الجوار الجغرافي نتيجة مواريث تاريخية أو مشكلات مزمنة أو آنية. إضافة إلى أن الحدود المشتركة بين تركيا و دول المنطقة تشكل نحو 60 من إجمالي حدودها البالغة 2753 كلم.

و تتميز هذه الدول بخصوصية معنية،فلا تملك تركيا ميزة إستراتيجية بالنسبة للسكان و لمساحة الأرض حيال إيران،و هي اضعف عسكريا من حيث الصواريخ و الأسلحة غير التقليدية من سوريا. ومن وجهة نظر تركيا،فان لهذه الدول طموحات إقليمية قيادية (و أناضمحلت بالنسبة للعراق)،و أنا منتجة رئيسية للنفط، ولها إمكانيات زراعية كبيرة، كما أن عدد السكان في كل منها كبير بالمقياس الإقليمي .

[1] المرجع نفسه، ص82.

و يزداد القلق الأمني لتركيا خصوصا مع امتلاك سوريا و إيران أسلحة معقدة و صواريخ أرض – أرض قادرة على أحداث دمار شامل،و تشير التقارير و الدراسات التركية إلى أن المنشئات التركية و المراكز السكانية والسدود ومحطات الطاقة والقواعد الجوية و المقرات العسكرية تقع في مرمى هذه الأسلحة[1].

المطلب الثاني:التهديد العراقي– السوري لأمن تركيا

و على العموم يعتبر المخططون الإستراتيجيون الأتراك سوريا و العراق المصدر الأساسي للتهديد الخارجي في الشرق الأوسط لاسيما سوريا التي تدخل معها في مشاحنات غير ذات جدوى و التي من المحتمل ان تتحول إلى صراع مسلح[2].

حيث تعارضه سوريا ببناء السدود التركية على مجري نهر الفرات و روافده، كجزء من مشروع الغاب، و التي خفضت-حسب السوريون- تدفق المياه بقدر كبير إلى سوريا .و تطالب سوريا و منذ فترة طويلة باسترجاع لواء الاسكندرون الذي لم تتنازل دمشق عن أصله العربي السوري، إلا أن فقدان القوة بالنسبة لسوريا كدولة تطمح أن تكون دولة إقليمية هو إثبات دائم على هيمنة القوة التركية .

و تذهب القيادة السياسية التركية و المؤسسة العسكرية إلىاهتمام سوريا بالارتباط مع حزب العمال الكردستاني،و اعتبارها القوة الأساسية المحرضة و الداعمة لعمليات الحزب منذ بداية شنها عام 1984 عن طريق إيواء عناصر الحزب و تدريبهم في معسكرات داخل أراضيها أو في سهل البقاع بلبنان.

و لذا باتت مسألة أمن الحدود إلى جانب المياه،من أهم بنود اجتماعات مسئولي البلدين منذ منتصف الثمانينات .

[1] الكيلاني، المرجع السابق، ص83.

[2] عماد الضميري، تركيا و الشرق الأوسط ،فلسطين :مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص88.

كما شكلت العلاقات بين سوريا كعامل مديد أمني،لاسيما و أن تركيا ترى في اليونان عدواً تقليديا لها على الرغم من عضويتهما في حلف الأطلسي،وكانت زيارة وزير الخارجية السوري لأثينا 1995/10/30 مناسبة لصدور تصريحات يونانية تؤكد على موافقة سوريا لتامين حق الهبوط لطائراتها الحربية، في حين أكدت سوريا أن علاقاتها مع اليونان محددة الأهداف و أن سوريا لا تسمح لأي جهة باستخدام أراضيها ،"و في حالة اتفاق كهذا بين سوريا و اليونان فإن الأقمار الصناعية تكشفه و تكشف حركة أية طائرة يونانية لدى انطلاقها من أي أرض سورية [1].

و حسب الأتراك فان ذلك قد اظهر الشراكة الإستراتيجية التي بدأت تكمن بين الدولتين بدءاً من عام 1990.

الأمر الذي دفع دبلوماسي تركي متقاعد إلى القول بان على تركيا أن تضع إستراتيجية لخوض معركتين و نصف المعركة : ضد سوريا و ضد حزب العمال الكردستاني .

و يبدو ان الصعيد الم تكرر بين تركيا و سوريا ع لى تلك الخلفية قد خ سف حدا بصورة واضحة بعد إبرام البروتوكول الأمني بين البلدين في تشرين الأول/ سبتمبر 1998، و تجديده بإبرام اتفاقية أخرى في أيلول / سبتمبر 2001.

و في المقابل،شكلت تعاظم قدرات العراق قبل حرب الخليج الثانية مصدر مديد للأمن القومي التركي من وجهة النظر القيادة السياسية التركية و المؤسسة العسكرية، ففي 1991/2/16 ذكر الرئيس اوزال" إنالعراق كان يشكل تهديدا كبيرا لجيرانه، كان سيضرب سوريا او تركيا بعد إيران و الكويت و كان تصرفنا حكيما في مساندة القضاء على التهديد و لهذا وافقنا على السماح لقوات أمريكية باستخدام قاعدة انجر ليك "[2].

و على الرغم من أن العراق ليس في وضع يسمح له بالتهديد العسكري لتركيا و على امتداد فترة طويلة مقبلة،أثارت التطورات التي حصلت في العراق بعد الحرب قلق تركيا لاسيما إعلان الدولة الفدرالية الكردية في شمال العراق،و منع بغداد من فرض سلطتها المركزية على هذه المنطقة،و الصدمات الدموية بين الحزبين الرئيسيين لأكراد العراق .

[1] المرجع نفسه، ص 89.

[2] عماد الضميري، المرجع السابق، ص89.

وزاد من تخوفها محاولات حزب العمال الكردستاني استغلال الفراغ الناشئ في الشمال العراقي لتأسيس قواعد له هناك ينطلق منها لشن هجمات داخل تركيا.ومن منظور الأمن القومي التركي اتفق صانعوا القرار الأتراك على اعتبار العراق في وضعه الراهن قد " أصبح مصدر القلق الأمني الأول و مركز الاستقطاب الرئيسي لسياسة تركيا الشرق أوسطية اعتباراً من انتهاء حرب الخليج"[1].

المطلب الثالث: الأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط :

من جهة أخرى، تمثل انتشار مظاهر الأصولية الإسلامية و نشاطات الجماعات الإسلامية في دول الشرق الأوسط إحدى التحديات التي تواجه الأمن و الاستقرار الإقليمي في المنطقة على المستوى العام في ظل معطيات النظام الدولي الراهن .

وتمثل هذه المظاهر و النشاطات أحدى القضايا المشتركة التي تجمع تركيا مع المنطقة . و برغم أن تركيا توصف بأنها ذات نمط ديمقراطي قادرة على استيعاب الإسلاميين في إطاره، تنظر النخبة العلمانية الحاكمة و المؤسسة العسكرية بعين الريبة و الشك مظاهر الصحوة الإسلامية / الدينية التركية،و ذهبت إلى محاربتها بالإعلان أن" الأصولية الإسلامية تم حزب العمال الكردستاني في مقدمة المخاطر على الأمن القومي التركي".

تعاني تركيا منذ بداية التسعينيات من تصاعد العمليات الإرهابية/ العنفية للمنظمات الإسلامية المتطرفة و بخاصة في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين كمنظمة " الحركة الإسلامية الثورية "و "الثوار الإسلامي" و غيرها [2].

وتميل تركيا إلى التركيز على العوامل الإقليمية لهذا العنف دون الخوض في العوامل الداخلية المتمعة المسؤولة عنه،و تحرص على التعامل مع أنشطة تلك المنظمات من منظور إقليمي،لاسيما مع تردد و جود ارتباط لهذه

[1] المرجع نفسه، ص90.

[2] عماد الضميري، المرجع السابق، ص91.

المنظمات بإيران و استفادة بعضها من خبرة المشاركة في الحرب الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي و تزايد الأنشطة المماثلة في دول أخرى في المنطقة كدول شمال إفريقيا (دون أن تتطور عمليات العنف/ الإرهاب المنفذة من جانب منظمات إسلامية متطرفة في تركيا إلى المستوى الذي بلغته عمليات منظمات مماثلة في بعض الدول العربية كالجزائر و مصر) الأمر الذي لا يمكن ان يستبعد معه وجود نوع من التنسيق بين هذه المنظمات و نشاطاتها في تركيا و هذه الدول العربية كتعبير عن الحركة الأصولية في دول الشرق الأوسط . ولهذا يتعين مواجهة هذا التنسيق – المرجح - بتنسيق أخر بين الدولة التركية و هذه الدول[1].

و هو ما يفسر ضمن عوامل أخرى،اتجاهها إلى عقد اتفاق مع إسرائيل للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب عام 1994(391)،لاسيما و أن إسرائيل تعاني من العنف الإسلامي " المرتبط بالمنظمات الفلسطينية الإسلامية المعارضة لإطار التسوية على المسار الفلسطيني " و لا يتصرف هذا التعاون إلى مكافحة النشاطات " الجماعات و المنظمات الإسلامية المتطرفة " ولكنه يشمل أيضا من أساليب إسرائيل و خبراتها في مكافحة تركيا لعمليات العنف المرتبطة بالمنظمات الكردية و اليسارية التركية.

وذهبت تركيا إلى قامت علاقات تعاون أمنية مع تونس منذ آذار / مارس 1990 لمواجهة التطرف الإسلامي في كلا البلدين و قطع علاقة بين منظمة الثوار الإسلامية التركية و حركة النهضة الإسلامية التونسية[2].

و في أيلول 2001 أبرمت تركيا و الجزائر مذكر تفاهم لإقامة تعاون ثنائي و وطيد في مجال التعاون الأمني و مكافحة الإرهاب و تبادل المعلومات حول نشاطات الجماعات المتطرفة في كلا البلدين(394). و تمتلك تركيا ومصر و تركيا و الأردن فضلا عن باقي الدول العربية مشتركة و مبادئ متطابقة حول مكافحة الإرهاب و التطرف في المنطقة و المطالبة بعقد مؤتمر دولي يتعامل مع كافة جوانب ظاهرة الإرهاب، و ضرورة التوصل إلى إجماع عام لوقف الدعم للإرهاب و أدانت الأعمال الإرهابية أيًا كانت دوافعه و مرتكبوه[3].

[1] المرجع نفسه، ص91 .

[2] عماد الضميري، المرجع السابق، ص92.

[3] المرجع نفسه، ص92.

خلاصة

نستخلص من نهاية الفصل الأول أن تركيا تمتلك ثروات هائلة ومكونات طبيعية لا بأس بها، كما انها تتمتع بموقع إستراتيجي ممتاز،حيث تتموضع وسط ثلاث مناطق حساسة،ابتداء من منطقة القوقاز،مرورا بالبلقان،وصولا إلى منطقة الشرق الاوسط ،حيث انها جسر يربط بين الشرق الإسلامي و الغرب المسيحي.

أمّا بالنسبة للنظام السياسي،و معالم السياسة الخارجية التركية عبر التاريخ فإن النظام السياسي هو نظام علماني يفصل بين السياسة و الدين ،فالنظام السياسي في تركيا نظام جمهوري ديمقراطي برلماني قواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على العلمانية الاتاتوركية المحمية بالجيش،وبالتالي فهو نظام متشدد تجاه الدين والرموز الدينية في بلد شكل تاريخه مركزاً للحضارة والتاريخ الإسلامي لعدّة قرون .

ونتيجة لذلك لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج مما شكل و فتح المجال امام السياسيين لممارسة اعمالهم ،في ضوء المصلحة التي تقتضيها تركيا خاصة في المجال الخارجي الإقليمي.

فتركيا تنتهج دور الموازن الإقليمي ضمن سياستها الخارجية ،بحيث تحاول السيطرة على الأزمات في منطقة الشرق الأوسط أو لنقل محاولة إيجاد الحلول المناسبة لكل ما قد يهددها في محيطها الإقليمي.

أما فيما يخص الأمن القومي فتركيا تحاول جاهدة في الحفاظ على أمنها القومي من خلال عدة سياسات و إستراتيجيات نذكر منها تصفير المشكلات،بالإضافة إلى سياسة الدبلوماسية المتناغمة ،لأن تركيا تأخذ على عاتقها إيجاد حل ولو مؤقت لما يحدث في العراق و سوريا من التطرف الإسلامي،الذي ظهر في شكل مجموعات و حركات إرهابية تقاتل باسم الإسلام و المسلمين،خاصة في الآونة الأخيرة من القرن الحالي .

كذلك تتبنى تركيا استراتيجيات كبرى بهدف حماية الأمن القومي الداخلي،لدولة لديها شعور دائم بالتهديد الداخلي والخارجي،وتركز الاستراتيجيات العليا على النظام العقدي الكمالي الذي تجب أن تتبعه مؤسسة السياسة الخارجية التي تعتبره البراديغم أو الناظم الإرشادي للسياسية الخارجية،وتنطوي الاستراتيجيات الكلية على استراتيجيات فرعية تتجلى في استراتيجيتين:

*الاحتواء: التي بدات منذ تاسيس الدولة التركية وتهدف إلى احتواء التحديات الداخلية بتعاون مع الاطراف الدولية ،مثل التحدي الكردي، واحتواء التحدي الخارجي مثل احتواء النفوذ الروسي في أسيا الوسطى واحتواء القومية العربية والنظام الإقليمي العربي واحتواء الحركات الراديكالية المناهضة لإسرائيل والسياسة الأمريكية وكذلك احتواء التحالف السوري الإيراني الإقليمي.

*تصدير الأزمات: قد تعمل تركيا على تصدير ازماتها إلى الخارج بافتعال التوتر او الحرب او إعادة اسباب الأزمة إلى التآمر الخارجي،وتشكل نظرية المؤامرة حضورا قويا في تركيا على مختلف المستويات،وخاصة لدى الطبقة السياسية التي تعتبر أن أزمات السياسة الداخلية تعود إلى عوامل التدخل الخارجي، مثلا ترى تركيا أن سوريا وإيران واليونان تتحمل مسؤولية انفجار الصراع القومي في تركيا .

الفصل الثاني

دور تركيا الإقليمي في ظل حكم

حزب العدالة و التنمية

تمهيد :

لعقود خلت، سعت تركيا جاهدة إلى توطيد علاقاتها مع الغرب (اوروبا والولايات المتحدة) سياسيا واقتصاديا وامنيا وثقافيا، في حين لم تهتم بمسالة إقامة علاقات مماثلة مع دول الجوار الجغرافي في اسيا الوسطى والشرق الأوسط ولاسيما العربية منها،حيث تم التركيز على علاقات تركيا بأوروبا و محاولة الانضمام للإتحاد الأوربي، ونظراً إلى خصوصية العلاقة بين تركيا و كل من الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم التركيز، في علاقات تركيا معهما، على نظام " التفاعل " أو " الاحتكاك "،في ظل حكم حزب العدالة و التنمية.

حيث عالج الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان دور تركيا الإقليمي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، ففي المبحث الأول تكلمنا عن مرتكزات السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة و التنمية، بالتطرق إلى النظريات و الأهداف و الأدوات التي تنتهجها تركيا،كذلك في المبحث الثاني تطرقنا إلى علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية، و الموقف الأمريكي من قضية الأرمن.

أما في المبحث الثالث، عالج ووضح جدلية الاستيعاب و الاستبعاد في العلاقات التركية الأوربية، وذلك بذكر أسباب رفض انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي، و القضايا المؤثرة على ذلك، و مدى قبول و تلبية تركيا لشروط الانضمام للإتحاد الأوربي .

المبحث الأول:مرتكزات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية

سير كز هذا المبحث على أهم النظريات التي تحذوها السياسة الخارجية التركية،و الأهداف التي تضعها في مقدمة أولويات سياستها الخارجية ،إضافة إلى الأدوات التي تعتمدها في تنفيذ هذه الأهداف،وهذا كله في فترة حكم حزب "العدالة و التنمية" .

المطلب الأول:نظريات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية

وجدت تركيا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية بين خيارين :إما المعسكر الغربي،وإما المعسكر الشيوعي،و انحازت لعوامل عديدة الى الأول، وكان ثمن ذلك عضوية في حلف شمال الأطلسي عام 1952 م ،واعترافا بدولة " إسرائيل "عام 1949 م،والمشاركة في المؤسسات الأوربية .وكان الدور التركي فاعلا ولكن من زاوية سلبية ضد شعوب المنطقة و تياراتها القومية و الإسلامية و التحررية .وكان تحديد ملامح السياسة الخارجية التركية سهلا في تلك الفترة متجها إلى متطلبات انتمائها للمعسكر الغربي،على الرغم من بعض الومضات الإيجابية من وقت لأخر تجاه بعض القضايا و منها فلسطين .

وقد أدى ايار الإتحاد السوفييتي السابق،بعد انتهاء الحرب الباردة ،إلى نتيجتين متضاربتين من المنظور التركي،إذ أن ذلك الايار دشن اية –ولو مؤقتة- للتهديد التاريخي الذي مثلته روسيا للأناضول، إلى أنه حمل ي طياته تهديدا لمكانة تركيا الإستراتيجية في خرائط السياسة الدولية .ومثلت مرحلة التسعينيات فترة من فقدان الاتجاهتر كيا على صعيد لسياسة الخارجية بسبب التأثيرات الدولية، عدا الدور الكبير الذي لعبه الرئيس التركي السابق "تورجوت أوزال " في إعادة اكتشاف و تعريف المصالح الوطنية التركية في مناطق جوارها الجغرافي،ولكن قدرة تركيا على ترجمة هذا الاكتشاف و تلك الرؤية كانت محدودة لأسباب راجعة إلى موازين القوى الدولية والإقليمية[1].

ويرى أحمد داود أوغلو أن تركيا عاشت التأثير المباشر لجو ما بعد الحرب الباردة الذي تميز بعدم الأمن، ونتج منه عدد من المشاكل الأمنية في جوارها .كانت القضية الأكثر إلحاحا للدبلوماسية التركية في هذا السياق، تحقيق الانسجام بين محاور القوة المؤثرة في تركيا و البيئة العالمية الجديدة .

[1] ياسر بشير العشي ،**السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002**، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 1435 ه- 2014، ص46.

وقد عملت الولايات المتحدة في تلك الحقبة للحفاظ على الدور المتحكم في الإيقاع الإستراتيجي **دخل أوراسيا،من خلال توظيف فعال للمنظمات الدولية،ومن خلال القدرة على** المناورة في تحقيق توازن القوى **و** تنظر إلى هذه العملية **باعتبارها** شرطا ضروريا لتحقيق التأثير العالمي طويل المدى . تضع هذه الضرورة قوى **المنطقة مثل تركيا،ذات الارتباط القوي و العميق مع أوراسيا من الناحية الجيوسياسية و الجيوثقافية والجيوقتصادية،**في وضع اللاعب الإستراتيجي في نظر الولايات المتحدة **الأمريكية.**

في ظل ما **سبق، استمرت تركيا لصيقة** بالمشروع الغربي،**مع ملاحظة ثلاث حقائق واقعية.**

1- **أنكشف** عالم تركي جديد في آسيا الوسطى و القوقاز،وكانت تركيا في حاجة لأمريكا للدخول الثقافي إلى **تلك المنطقة،**ولم تتردد تركيا في محاولة القيام بدور الأخ الأكبر **مع الدول الجديدة المستقلة عن الإتحاد** السوفييتي[1] .

2- تعاظم النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني **انطلاقا من سوريا**، و كان هذا في صلب **الاتفاق** العسكري الشهير بين تركيا و " إسرائيل " في 23 **شباط**/فبراير 1996 م .

3- **تعاظم الانشقاق الداخلي بين الإسلاميين و العلمانيين – و عمودهم الفقري المؤسسة العسكرية – ولاسيما بعد وصول نجم الدين أربكان** إلى **رئاسة** الحكومة في حزيران/يونيو 1996 م، **حيث يعد العلمانيون – وعلى رأسهم المؤسسة العسكرية -أن أخطر ديد للأمن** القومي التركي هو "الإسلام السياسي"،**بسبب تقويضه لمبادئ** الجمهورية التركية العلمانية، حيث أكد على ذلك رئيس الأركان التركي إسماعيل حقي في أيلول /سبتمبر 1997 م، **بالقول : " إن الإسلام** هو التهديد رقم واحد في تركيا.

و قد انعكست هذه العوامل على **استمرار** التحالف التركي مع **الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا،بل ومع "** إسرائيل" في مواجهة سوريا و القوى الإسلامية في المنطقة .لكن في الوقت نفسه كانت تطورات تسعينيات القرن العشرين توفر بداية تحول في بعض السياسات التركية من بعض **القضايا.**

فالأحداث في البلقان،**و المجازر في البوسنة و كوسوفو خلقت مزاجا تركيا ذا عمق إسلامي و قومي مع** مجازر البوسنة من الصرب و في العراق،**كان الوضع الناشئ بعد حرب تحرير الكويت فرصة لحزب العمال**

[1] ياسر بشير العشي، **المرجع السابق، ص47.**

الكرد ستاني ليتمركز في شمال العراق،ويتخذه منطلقا لهجماته على الجيش التركي داخل الأراضي التركية و الأخطر من وجهة النظر التركية هو نمو كيان كردي يتمتع بكل خصائص الدولة المستقلة[1] .

وقد مثل هذا الواقع الجديد خطرا كبيرا على الأمن القومي التركي عموما،و على وحدة الأراضي التركية خصوصا،خلق شكوكا واسعة لدى أركان النظام التر كي وفي مقدمتهم المؤسسة العسكرية بنوايا الولايات المتحدة و الغرب مما يخططون له في المنطقة .

وقد ساهمت ثلاثة أحداث في التأثير بشكل مباشر في صياغة سياسة إقليمية تركية جديدة مع مطلع القرن الحادي و العشرين،و هي أحداث 11أيلول /سبتمبر 2001م،واحتلال العراق 2003م، و وصول حزب" العدالة و التنمية " إلى السلطة في تشرين الثاني /نوفمبر 2002م .[2]

فقد أربكت أحداث 11أيلول /سبتمبر 2001م العالم كله ، و في القلب منه العالم الإسلامي،و يرى أحمد داود أوغلو أنه في حال اتخاذ ايار سور برلين عام 1989 م اية للحرب الباردة،فيمكن القول إن القوى العالمية لم تتمكن من تأسيس نظام دولي جديد منذ ذلك الحدث و حتى أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر 2001 م ،حيث تحول العالم الإسلامي إلى ساحة للعدوان على كل من يخالف السياسات الأمريكية تحت ذريعة محاربة الإرهاب الإسلامي .و قد وضعت هذه الأحداث تركيا أمام تحدي سياسات الإرهاب الذي طالها عام 2004 م وبعده،وقد زاد ذلك من احتضان و تشديد الموقف الأمريكي و الغربي لحزب" العدالة و التنمية "كونه مثالا تطبيقيا لما تقول أمريكا عن الإسلام السياسي.

أما الحدث الثاني فقد كان بالنسبة لتركيا الأخطر بما لا يقاس بحدث آخر .فاحتلال العراق خلق واقعا جديدا غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة الأولى تدمير – للمرة الأولى– لدولة مركزية في الشرق الأوسط منذ نشوء الدولة /الامة في المنطقة بعد الحرب العالمية الاولى . وتركيا كما يصفها احمد داود اوغلو اها ليست دولة طرف بل هي دولة مركزية، فهي تقع في موقع مركزي من مناطق العبور،و لساحات صراع النفوذ للقوى البرية و البحرية بين خطي شرق – غرب،و شمال – جنوب .كما تربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط و قزوين اللتين تعدان مركزا للمصادر الجيواقتصادية .و يضيف داود أوغلو أنه بالرغم من العوامل الجغرافية و التاريخية هذه،إلا أن الأهمية الجيو سياسية ترتبط بتراكم الإرث الدبلوماسي و الدهاء السياسي

[1] ياسر بشير العشي، المرجع السابق، ص47.
[2] المرجع نفسه، ص48.

المستخدم،حيث وافقت تركيا على أن تكون عنصرا محيطيا راكدا طيلة مرحلة الحرب الباردة .و تركيا كنموذج للدولة المركزية في المنطقة،على إثر حرب العراق،تشعر بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية إليها و إلى غيرها من دول المنطقة المركزية [1].

أما النتيجة الثانية لهذا الحدث فهي نشوء كيان كردي في شمال العراق بكل ما تعنيه الكلمة ،وهذا الكيان فيدرالي رسمي منصوص عليه في الدستور العراقي ، وله معظم حيثيات الدولة المستقلة .وهو يمثل من وجهة نظر أنقرة خطوا بالغا ء لى وحدا يفوق خطر حزب العمال الكردستاني،بل إن أردوغان صرح في التاسع من كانون الثاني /يناير 2007م أن تقسيم العراق أمر خطير جدا،وغير مقبول،و العراق له أولوية عندنا حتى على الإتحاد الأوربي ولا شك بأن أنقرة تحمل أمريكا و الغرب و " إسرائيل " مسؤولية التغيير الخطير في خريطة المنطقة .

بالإضافة إلى النتيجتين السابقتين هناك نتائج أخرى هامة في نظر أنقرة،منها تمركز مسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق،وتسجيل الأكراد نقاط تقدم مهمة في مسألة كركوك، وارتفاع مستوى التضامن و الأخوة بين أكراد تركيا وأكراد العراق .[2]

وسط هذه الظروف و التطورات التاريخية و الجغرافية كانت تركيا تشهد داخليا الحدث الثالث المؤثر في سياستها الخارجية و الإقليمية،و المتمثل بوصول حزب " العدالة و التنمية " إلى الحكم في تركيا، وانتصاره في الانتخابات النيابية في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 م ،وانفراد ه بالسلطة السياسية في الحكومة والبرلمان .

ويرى الدكتور محمد نور الدين أن وصول حزب " العدالة و التنمية " إلى الحكم ،و بمفرده، لم يكن حدثا عاديا، إذ شهدت مرحلة حكمه تحولات دستورية واجتماعية و خارجية حاسمة ، أعادت ترتيب أولويات تركيا ، لى أ ا ت تو في خيار ا ا، ما شكل انقلاباعلى التوا نات الداخلية في السياسة الخارجية .

للحديث عن السياسة الخارجية التركية بقيادة حزب " العدالة والتنمية "، لا بد من تنا ل ج العمل الذي بادر به وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو،حيث اتبع منذ تعيينه مستشارا أول لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية ثم وزيرا للخارجية ،سياسة خارجية مبادرة وفعالة وفقا لمسارين رئيسين، المسار الأول : سياسة العمق الإستراتيجي والتي طبقا لها فإن لتركيا قوة التأثير و الالتزام النابعة من موقعها الجغرافي ،و المسار الثاني :سياسة

[1] ياسر بشير العشي، المرجع السابق، ص49.
[2] المرجع نفسه، ص51.

"تصفير المشاكل "التي هدفت إلى حل مشاكل تركيا مع جيرانها ، وفي إطارها تعمل على التحرر من المفاهيم القائمة على انها محاطة باعداء ،وعليها الدفاع عن نفسها في مواجهتهم [1].

ومع وصول حزب "العدالة والتنمية "إلى السلطة حصل تغير جذر ي ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، ولأول مرة يأتي إلى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا و موقعها و دورها في الساحتين الإقليمية و الدولية. يقول أحمد داود أوغلو مهندس هذه الرؤية الجديدة وواضعها قبل وصول الحزب إلى السلطة :إنه من دون قراءة صحيحة للظروف و المتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخار جية التركية، ومن ثم فهم رؤيتها الإستراتيجية الجديدة .

وبحسب أحمد داود أوغلو، فإن هناك ثلاث مراحل شهدها العا لم بعد 11 أيلول / سبتمبر 2001 م: المرحلة النفسية وبحلياها في حرب افغانستان،والمرحلةالإستر اتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي،و ستشهد توترات وانفراط تحالفات و تبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من 10-15 عاما،ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد، حيث ستعمل كل قوة إلى مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعا لم الجديدة لهذا النظام [2].

كما يرى داود أوغلو أن خروج تركيا بموقع و مكانة من هذه المرحلة باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية،كما يشير إلى ثلاث عوامل ظهرت في التسعينيات كانت معيقة أمام أن تكون تركيا قوة مركزية مؤثرة : الإرهاب؛ " و المقصود هنا حزب العمال الكردستاني "،وما حمله من إستقطابات داخلية، وعدم الاستقرار السياسي، والأزمات ت الاقتصادية المتلاحقة .

ولفهم ماهية السياسة الخارجية التركية، وفق أطروحات فيلسوف هذه السياسة و مهندسها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، لابد من التعرض لنظرياته السياسية و دراستها، وقد قسمها الباحثون إلى ثلاث نظريات على النحو التالي :

1- نظرية التحول الحضاري :

[1] ياسر بشير العشي، المرجع السابق، ص52.
[2] المرجع نفسه، ص53.

وهذه نظرية من أهم النظريات التي صاغها أحمد داود أوغلو، التي تثبت قناعته الراسخة بضرورة مراعاة التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع و قوة الحق الأصيل، فيجب ألا تكون موازين القوى سبباً في التفريط في الحقوق و الثوابت، فموازين القوى غير ساكنة بل متغيرة على الدوام،والحضارات في صعود و هبوط دائمين .

ويرى داود أوغلو أن " نظرية اية التاريخ " لفوكوياما تحاول أن تقطع الطريق على البدائل الحضارية الأخرى التي تتبلور في مناطق مختلفة من العالم، و تأذن بانتقال الهيمنة الحضارية من المحور الأطلسي إلى محاور أخرى لا تزال في طور التشكل، يأتي في مقدمها " المحور الباسيفيكي "حول الصين والهند و اليابان،أو " المحور الحضاري الإسلامي " وفي القلب منه تركيا و إيران وباكستان و مصر[1].

ويعتبر داود أوغلو أن الخلفية أو التاريخية و الموقع الجغرافي لتركيا يجعلان السياسة الخارجية التركية مهمة،لا للمنطقة فحسب بل للعالم، فعندما ننظر إلى صموئيل هانتنغتون في كتابه " صدام الحضارات "،الذي وصف تركيا بالدولة التي تريد الخروج من المحيط الحضاري الذي تنتمي إليه و أنا " دولة ممزقة "،ترفضها الحضارة التي تنتمي إليها، نرى أن تركيا يمكن أن تحتضن افتراضات هذه النظرية كونها تملك تاريخاً كبيراً من الانسجام بين مختلف الثقافات، كما تستطيع تركيا الحافظة على وحدا بالرغم من تنوع عناصرها الداخلية، و تستطيع أن تكسب قوة هامة تمكنها من تخطي القطبية الجيوثقافية في إقليما، إذا ما تبنت مرجعية حضارية شاملة وجامعة.

وينسب داود أوغلو تركيا إلى الحضارة الإسلامية، ويؤكد خصوصية هذه الحضارة، و يزعم بمركزية تركيا فيها كما يرى أن الطريق الذي تستطيع تركيا عبره الوصول إلى المكانة المطلوبة على الساحتين الإقليمية والدولية سيكون بواسطة " مسيرة الانبعاث " داخل الحضارة الإسلامية .

و يعتبر (داود أوغلو) أن أهم مساهمة يمكن أن تقدمها تركيا للثقافة العالمية انطلاقا من تجربتها الحضارية، هي دخولها في انفتاح حضاري واع يتجاوز شراك الإقصاء الجيوثقافي [2].

وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة، و التي تتصالح من خلالها تركيا مع محيطها وحضارا الإسلامية، وتعود إلى الارتباط بالدول العربية و الإسلامية المجاورة لها جغرافيا و المماثلة لها دينيا وثقافيا، حيث أعتبر(أوغلو) من خلال هذه النظرية أن الخلفية التاريخية و الموقع الجغرافي

[1] ياسر بشير العشي، المرجع السابق، ص54.
[2] المرجع نفسه، ص55.

لتركيا يجعلان سياستها الخارجية مهمة للعالم أجمع، وهذا الأمر له أثره الكبير على القضية الفلسطينية فلا يمكن لتركيا أن تعود إلى مكانتها الإقليمية الحقيقية دون الوقوف مع القضية الفلسطينية ودعمها.

2- نظرية العمق الإستراتيجي :

* ترتبط حدود تركيا البرية بشكل مباشر بثلاث مناطق هي: البلقان و الشرق الأوسط والقوقاز. وقد طور (أحمد داود أوغلو) سياسة تركيا الخارجية بناء على تطور جغرافي و تاريخي، حيث اعتبر أن تركيا جزءاً لا يمكن فصله عن هذه المناطق، لا من حيث التراكم التاريخي و لا من حيث الموقع الجغرافي. فيتوجب على تركيا ألا تقع في خطأ الابتعاد عن هذه المناطق كما حصل في الماضي، بحيث يتخلى عن العقلية التي رأت أن السياسة الخارجية التركية يجب أن تنطلق من الإعتبارات الداخلية " الأمنية "التي رأت في دول الجوار مصادر للتهديد لا للفرص، لأن المسائل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية لتركيا، والعناصر الأساسية التي تشكل هذه السياسة هي نتيجة طبيعية لمتشكلات والتطورات في هذه المناطق البرية القريبة [1].

وبسبب الموقع الجيوسياسي تجد تركيا نفسها متعددة الانتماءات، ومبعثرة الأولويات، و عليها أن تضع خريطة أولويات تتحرك وفقا لها حتى لا تتوه بوصلة إدارة المصالح، فتركيا تتمتع بوفرة هائلة من الخيارات الإستراتيجية بسبب امتداد عمقها الإستراتيجي في العديد من الاقاليم المجاورة، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون عضواً فاعلا في العديد من النُّظم الإقليمية .

و يشرح داود أوغلو في كتابه الشهير العمق الإستراتيجي أن تركيا يجب أن تقف على مسافة واحدة من كل الدول، و كل الفاعلين، وتتجنب الدخول في أي تحالفات أو محاور إقليمية، بما يجعلها تبقى دائما على مسافة واحدة مع كل الأطراف، بما يساهم في طمأنة قلق الفاعلين الإقليميين و الدوليين وإزاء السياسات التركية .

كما يرى داود أوغلو أن قدرة تركيا على فتح آفاق واسعة للسياسة الخارجية على صعيد المنطقة تتوقف على قدرتها على إعادة ترتيب علاقاتها مع جيرانها الذين يحققون لها التواصل مع المناطق البرية القريبة. و لا يمكن لدولة تشهد ازمات متكررة مع جيرانها القريبين ان تنتج سياسات دولية و إقليمية خارج حدودها .

و يعتبر داود أوغلو" أن المسافة التي تفصل تركيا عن الدول الأخرى ستبقى كما هي، ورغم ذلك فهناك إدراك جديد للجذور التاريخية والثقافية لتركيا نسبة إلى محيطها بما يشيد تصوراً جغرافيا جديداً . فهذه المسافة

[1] ياسر بشير العشي، المرجع السابق، ص56.

الفعلية والمشكلات السابقة التي أعاقت اندماج تركيا في هذه المناطق لم يعد لها معنى بالنسبة إلى صنع السياسة الخارجية ". وتري تركيا أنا حين تتحرك بكثافة و استقلالية عن الدول الغربية على مسرح عمليات الشرق الأوسط،لا يعني انها تسعى إلى إعادة السيطرة على هذه المنطقة من العالم،بل يعبر ذلك عن أن تركيا باتت تتحرى اقترابا شاملا لبناء السلام و الأمن،استنادا إلى الديناميات الداخلية لهذه المنطقة [1].

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب "العدالة و التنمية ":

تسعى الدولة من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي يحددها صانعوا السياسة الخارجية، يقصد بأهداف السياسة الخارجية للدولة الأوضاع التي تود أن تحققها تلك الدولة في البيئة الخارجية وذلك بالتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى[2].

ويعد تحديد أهداف سياسة تركيا الخارجية – أو أي دولة- امرا ملتبسا، نظرا إلى صعوبة تعيين موضوعاتها و مفرداتها، و بخاصة ان تلك الموضوعات تتغير بصورة دائمة، و ترتبط بالبيئة الداخلية ونظم القيم السياسية، و البيئة الخارجية المفتوحة على فواعل و موضوعات لا حصر لها.

ويركز هذا القسم على أهداف السياسة الخارجية التركية الرئيسة،و هذه الأهداف هي: (الأمن القومي، والتكامل الإقليمي، والمكانة الإقليمية،و الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية).

1-الأمن القومي:

تحقيق الأمن القومي هو الهدف الرئيس للسياسات، اياً كانت، وهو تحديد مصادر التهديد التي تواجه وحدة الدولة واحتوائها، سواء أكان ذلك في الداخل أم الخارج، و على أي مستوى. وقد كانت معانيه و مفرداته عسكرية الطابع، ثم ما لبثت التطورات الحديثة و العولمية أن وسعت نطاقه من حيث المفردات التي يشملها،أو من حيث العمق و الرؤية النظرية و المعرفية لشمل جوانب ثقافية و اجتماعية و قيمية،فضلا عن الجوانب

[1] ياسر بشير العشي، المرجع السابق، ص56.
[2] المرجع نفسه، ص64.

الجغرافية و البيئية و الاقتصادية الخ.....،ويكاد معناه يغطي جوانب الحياة كلها تقريبا،وهذا تطور طبيعي، لكنه لا يلبث أن يتخذ منحنى مختلفا في حالة تركيا و دول أخرى شبيهة[1].

و الأمن القومي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق مصالحها الداخلية و الخارجية بما يحقق اهدافها و غاياتها القومية،و هو في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، يتحول لصياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي و القيادي،بدلالة سياسة وبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي.

وللأمن القومي مكانة مركزية وأساسية في البعد الاستراتيجي سياسياً وعسكرياً .وذلك لكونه محور السياسة الخارجية لأية دولة، انطلاقاً من تفسير مفهوم السياسة الخارجية على أنا سلوك الدولة في محيطها الخارجي، اعتمادا على مفهومها لأمنها القومي، وحرصها على صونه. وهذا ما دفع كثيرا من الدارسين إلى التأكيد على أن العلاقات الدولية كافة تبني أساسا على ضرورات الأمن القومي للدول، وعلى قدرا أو عدم قدرا على المحافظة على ذلك. إضافة إلى أن تحديد إستراتيجية أي عمل قومي على مستوى التنمية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية يفترض أن يبنى على مفهوم واضح ونظرية بينة للأمن القومي.

وبالنسبة لتركيا، فإن مفهوم الأمن القومي مركب ومتعدد المعاني، ولا يقتصر على القضايا المباشرة الخاصة بأمن الدولة، بل يتسع ليشمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وحتى القضايا الرمزية والسلوكية والثقافية المختلفة. وقد حدد قانون الأمن القومي لتركيا رقم"2945"بتاريخ 9ايلول /سبتمبر 1983م، مفهوم الأمن القومي:"بالدفاع عن وحماية الدولة ضد أي نوع من التهديدات الخارجية والداخلية للنظام الدستوري، والكيان الوطني،والوحدة، كل المصالح والحقوق التعاقدية والبيئة الدولية على الأصعدة السياسية،والاجتماعية،والثقافية، والاقتصادية"،وهذا ما يجعل مثلا مشكلة الأكراد في تركيا تدخل في سياق الأمن القومي[2].

وهنا يمكن أن نميز بين مستويين للأمن القومي في تركيا:الأول خارجي،أو دفاعي،يتعلق بمواجهة التهديدات و التحديات الخارجية، وغالباً ما يتولى الجيش الاستجابة الرئيسية لها،وهو الذي يحدد إيقاع ومفردات السياسة العامة في هذا الشأن، من مؤسسات السّياسة الخارجية إلى الداخلية و المالية...الخ، التي يجب عليها أن تعمل

[1] ياسر بشير العشي، المرجع السابق، ص65.

[2] المرجع نفسه، ص65.

في إيقاع منسجم، غير أن تركيا قد شهدت تغيرات نسبية في طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية من حيث الوزن النسبي لتأثير الجيش في السياسة العامة،و بخاصة بعد التعديلات الدّستورية و القانونية التي قامت بها حكومة حزب "العدالة والتنمية" بعد استفتاء العام الذي أجري في 12 أيلول/سبتمبر2010م، و التعديلات القانونية والإجراءات التنفيذية اللاّحقة، والثاني داخلي يتعلق بمواجهة متطلبات الاستقرار الدّاخلي، ومواجهة التحديات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي والقانوني و الجنائي، وتتولاها قوات في حين تكون الشرطة وقوات المساندة من الأجهزة المنفذة.

وفي أواخر تشرين الأول /أكتوبر2005م اقر مجلس الأمن القومي التركي ما يسمى "وثيقة سياسة الأمن القومي "التي تحدد المبادئ الأساسية لهذه السياسة،و الأخطار التي تهددها، سبل مواجهتها ،وقد استغرقت دراسة هذه الوثيقة أكثر من سنة بين المؤسسة العسكرية والحكومة. وكشفت صحيفة"جمهوريت" العلمانية اليسارية،النص الكامل لهذه الوثيقة التي تضمنت ما هو لافت ومثير في العديد من فقرا ا[1].

2-التكامل الداخلي:

يتعلق الأمر بسياسات الداخل،والقدرة على مواجهة ما يفترض انه مصادر تهديد داخلية ،سواء ما ارتبط منها بالتكوين الاجتماعي أو التكوين الدولتي و العلاقة بين المجتمع والدولة،أو السياسات الهوية.وهذه المفردات تتطلب "سياسات كبرى"،وهو ما يحدث بالنسبة إلى معظم الدول، التي تتفاوت في أدائها،ومن ثم في النتائج المحصلة لديها[2].

كما يعد التّكامل الداخلي هدفا من أهداف سياسة الأمن القومي،والسياسة الخارجية تعزز ذلك من خلال زيادة تفاعلاتها الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا من ناحية جغرافية ومن ناحية اجتماعية،فالتخوّف من أي انقسامات في التكوينات الاجتماعية يشكل هاجساً لدى صانعي السياسة الخارجية التركية،خاصّة في ظل وجود مشكلة الأكراد ومطالبهم بالانفصال.

ويمثل الحفاظ على التماسك الاجتماعي،وتحقيق التكامل الداخلي بين القوى و التكوينات السياسة والاجتماعية هدفا رئيسيا للسياسة العامة في تركيا التي استطاعت أن تواجه تحديات البناء الداخلي و التكامل

[1] ياسر بشير العشي، المرجع السابق، ص 66.

[2] المرجع نفسه، ص67.

القومي من خلال فكرة"الدولنة"،وهي فكرة مركزية في **الايدولوجيا** "الاتاتوركية"،ومتضمنة في الدستور،ومن ثم فهي مقولة مؤسسة ذات طابع وجودي في تركيا الرّاهنة،**أي** وجود الدولة الهادفة لهندسة تكوين اجتماعي ،**أو** مجتمع بالمعنى الدارج ،ويتمحور هدف السياسة الخارجية هنا حول"وحدة الدولة" تجاه النزاعات الانقسامية **"أو السيادية"،ربما السياسات الإثنية لتكوينات أخرى** تبدو اقل نشاطا،وهوية الدولة اتجاه النزاعات العابرة لها مثل **"العثمنة" الأ**سلمة" وكذلك "الطورانية".....الخ.والواقع **أن** بين هذه وتلك الاحتمالات،وربما نزاعات،جدية **للانقسام الاجتماعي والسياسي،وأحيانا** العنف الداخلي،وكثيرا ما يحدث ذلك **بمواجهة الدولة،وأحيانا تحت** نظرها،وربما بتدبير منها[1].

3- المكانة الإقليمية"الدولة النموذج":

الموقع الجغرافي لتركيا جعل **أهم أهداف** السياسة من وجهة نظر مهندسي هذه السياسة ان تصبح تركيا دولة نموذجا، وان يصبح لها مكانة **إقليمية ودولية مؤثرة.**

وقد ذكرنا سابقا وجهة نظر وزير الخارجية التركية (أحمد داود **أوغلو) حول مكانة تركيا خلال الحرب الباردة،حيث كانت تركيا دولة طرفية ضمن الإطار** الاستراتيجي لحلف شمالي **الأطلسي"الناتو"،تعتمد على** المحيط الجغرافي للتحالف الغربي. لكن المفهوم الاستراتيجي للناتو تطور خلال فترة ما بعد الحرب الباردة ،فعلت حسابات تركيا لبيئتها الإستراتيجية.والوجود التركي في **أفغانستان إشارة** واضحة على هذا التغيير،حيث لم تعد **تركيا دولة طرفية بعد ألان .**

المطلب الثالث:أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية في ظل حكم الحزب"العدالة و التنمية":

[1] ياسر بشير العشي، **المرجع السابق**، ص 68.

يتطلب تحقيق الأهداف السياسية الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات،و تعبئة مجموعة من المورد و المهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف.وتكمن أهمية أدوات السياسة الخارجية من كونها عاملا مؤثرا و محددا لمسار و معالم السياسة الخارجية نفسها[1].

و قد تعددت التقسيمات لأدوات تنفيذ السياسة الخارجية،فهناك ما يقسمها إلى ست قنوات،وهي الأداة الدبلوماسية،و العامل الاقتصادي،والإكراه النفسي،و الحرب النفسية، و التفتيت الداخلي،والحرب.فيما تكلم الآخرون عن الأدوات أخرى حيث يقسمها "هيرمان" إلى أدوات محددة وهي: الأدوات الدبلوماسية،والاقتصادية،والعسكرية،والسياسة الداخلية،والرمزية.

فيما تضع تركيا نفسها فيما سماه وزير خارجيتها (أحمد داود أوغلو) ب"عملية التحول التاريخي العظيم ،حيث تسعى لان تصبح بلدا حكيما،وهذا يستلزم الكثير من التوقعات ،ويتطلب أدوات جديدة تفتقر إليها السياسة الخارجية التقليدية لتركيا.لذلك على تركيا الاعتماد على قدرتها،أفرادا وأمة ودولة،لحشد الموارد الأزمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وإذا افتقرت إلى أدوات محددة لتلبية المتطلبات الجديدة لهذه الأهداف،فلابد من تطوير هذه الأدوات وتحسينها للوصول إلى أهداف سياسية الخارجية بكل ثقة[2].

لذلك بعيدا عن التقسيمات النظرية لأدوات السياسة الخارجية ،وكون الباحث يدرس السياسة الخارجية التركية –في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية"-فانه سيدرس هذه الأدوات الجديدة التي يطرحها مهندسو السياسة الخارجية التركية وصانعو القرار في تركيا.

1-التوجه المتكامل للسياسة الخارجية:

تعتقد تركيا أ ا بحاجة إلى وضع سياسة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في اطار واحد لصياغة السياسات .

ولا يمكن لتركيا أن تدير ظهرها لبعض المناطق او تفديها مثلما فعلت في الماضي، فهي تملك هويات إقليمية متعددة،و من ثم لها القدرة على إتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في نفس الإطار، من

[1] سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة، الطبعة 2، 1998، ص91.

[2] المرجع نفسه، ص5.

مسار السلام في الشرق الأوسط إلى الاستقرار في القوقاز، مع منح الأولوية للقضايا الملحة دون ان تتجاهل الانشغالات السياسة الخارجية الأخرى.

على سبيل المثال،فان الخلاف بشان الاتحاد الأوروبي وقبرص كان على الأجندة في النصف الأول من العام 2004 م، وركزت السياسة الخارجية على العراق في النصف الثاني منه،بينما جاءت مأساة غزة على رأس الأجندة في أواخر 2008 م .ومثلما يقول داود أوغلو،من الخطأ الإبقاء ما بصورة مصطنعة في منطقة بعينها، وبدل ذلك ينبغي أن يبقى الانخراط التركي متجذراً في مبادئ العمق الاستراتيجي التي لا تزال ومرنة بما يكفي للرد بصورة ملائمة على التغيرات التي تحدث في أي وقت.و في سياق هذا النقاش أيضا يعارض داود أوغلو فكرة أن تكون تركيا مذنبة بتغيير المحاور في السياسة الخارجية.و على سبيل المثال يمنك ان يعتبر الأمر أن اهتمام تركيا كان منصبا على قبرص اذا ما نظر إلى نشاطها في 2004 م، او على الشرق الأوسط إلى ما نظر إلى نشاطها الدبلوماسية الكثيفة خلال الحرب على غزة [1].

كما تسعى تركيا وراء سياسة متكاملة تجمع كل مجالات السياسة الخارجية و قضاياها في صورة واحدة لصياغة السياسة.ويرفض داود أوغلو فكرة أن تركيا تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق الأوسطي،مؤكدا إلا تحتل مقعدا غير دائم في مجلس الأمن، عضو نشط في مجموعة العشرين،كما انها تحتفظ بكامل التزاماتها بمسار العضوية في الاتحاد الأوروبي. وتعد هذه الالتزامات المستمرة بالانخراط مع الغرب، الى جانب العلاقات الوطيدة مع الشرق، معالم مقاربة تشكل السيمات المميزة لتوجه السياسة الخارجية المتكاملة لدى تركيا.

ويذكر داود أوغلو أن تركيا و في ظل مرور المنطقة بعمليات تحول ديمقراطي، ستواصل سعيها للحفاظ على التوازن بين تعزيز القيم الديمقراطية، والدفاع عن مصالحها الوطنية تطبيقياً لسياسة خارجية متكاملة.

2-اعتماد السياسة الخارجية على الدبلوماسية المتوازنة (الأداة الدبلوماسية):

ينتقد داود أوغلو في كتابة العمق الاستراتيجي المستوي المتدني سابقا للانخراط الدبلوماسي التركي في منظمة المؤتمر الإسلامي،ويعزو ذلك إلى الفرصة التي ضيعتها تركيا في أبراز مرشح تركي في موقع الأمين العام للمنظمة عام 200م.ومن هنا وجهت تركيا سياستها الخارجية إلى مستوى عال من الاشتراك في انتخاب أمين عام

[1] سليم محمد، المرجع السابق، ص72،73.

المنظمة في عام 2004م. وكانت نتيجة الانتخاب كمال الدين إحسان أوغلو لشغل هذا المنصب من خلال التصويت الديمقراطي لأول مرة في تاريخ المنظمة .

كما شهدت عواصم المناطق المجاورة لتركيا زيارة اكبر عدد من السياسيين الأتراك في السنوات القليلة الأخيرة،وقد هدفت الدبلوماسية المبادرة هذه إلى بلوغ حالة "انعدام المشاكل" مع جيران تركيا،ثم انطلقت الى المرحلة التالية التي سماها داود أوغلو – في أول مؤتمر صحفي له كوزير للخارجية-"الحد الأقصى للتعاون" ،حيث تحتضن تركيا اليوم قمما رئيسية للمنظمات الدولية من منتدى المياه و البلدان الأقل نموا الى المجتمع الكاريبي،كما تستضيف أيضا المحادثات المباشرة بين أطراف النزاعات في الشرق الأوسط الى سهول أوراسيا.ومن الأمثلة على ذلك المحادثات غير مباشرة بين "اسرائيل"وسوريا و المحادثات المباشرة بين افغانستان و باكستان[1].

ويذكر داود أوغلو أن تركيا نفذت على مستوى الدبلوماسية الرسمية بالفعل عملية إعادة هيكلة كبرى للهيكل التنظيمي في وزارة الخارجية،وكذلك حسنت نوعية موظفيها من برامج تعليمية جديدة،وفي الوقت نفسه وسعت تمثيلها الدبلوماسية في الخارج.ففي عامي 2011 و 2012 م افتتحت 30 سفارة جديدة في أنحاء مختلفة من العالم شملت اثنتين وعشرين في افريقيا،وخمساً في أمريكا اللاتينية وثلاثاً في شرق آسيا،كما كانت لتركيا مشاركة فعَّالة في مجالات جديدة،مثل صُنع السلام و الوساطة[2].

أما على مستوى الدبلوماسية العامة ،فهناك نشاط كبير لتركيا في هذا المجال،حيث ان تنسيق السياسة الدبلوماسية-و التي تتم تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء – طورت مشاريع متعددة الإطراف في الداخل والخارج لإقامة حوار مع مختلف الجماعات ،وللمساعدة في فهم أفضل للسياسة التركية،و من خلال هذه البرامج، فان تركيا تهدف لزيادة وضوح دورها أمام الرأي العام،وتكون سندا رئيسا للقوى الناعمة التركية وقد شارك الباحث في برنامج تشرف عليه هذه الإدارة عنوانه جسر الشباب التركي-الفلسطيني،وقد استهدف البرنامج مجموعة من الشباب الفلسطيني من جميع المناطق الفلسطينية(غزة،و الضفة الغربية،و أراضي 48،و مخيمات اللجوء الفلسطينية في العالم) ،حيث كان هذا البرنامج جزءاً من مجموعة برامج لعدة دول عربية عنوانه "جسر الشباب العربي- التركي".

[1] سليم محمد، المرجع السابق، ص74.

[2] المرجع نفسه، ص6.

3- التواجد الدائم في الميدان"الحضور على الأرض":

تعتقد تركيا أنا لا بد أن تظل موجودة و حاضرة دائما على الساحة الإقليمية و الدولية،و لاسيما في أوقات الأزمات ،فمثلما يقول داود أوغلو :لا بد لتركيا أن تكون في الميدان سواء كان في ذلك الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط او القوقاز،و بمنظورها ورؤيتها التركية.

كما أشار الرئيس التركي عبد الله غول إلى أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول،ففي ظل التحولات الإقليمية و الدولية الخطيرة،يصبح من الخطأ إن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها،و هي جزء يتأثر بما يجري في محيطها و تأثر به،و لعل غزو العراق كان نموذجا لذلك.كما أطلق أردوغان شعار إن تركيا لا يمكن ان تجلس في المدرجات و تتفرج على اللعبة،بل يجب إن تكون لاعبا على أرض الملعب[1].

وقد أنفذت هذه الآلية في عدة حالات،كان آخرها الأزمة الروسية-الجورجية،و أزمات قطاع غزة وخصوصا عام 2012 م، حيث زار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان جورجيا و اذربيجان وروسيا قبل اي زعيم أخر في المنطقة و في أوروبا،و عرضت تركيا أرضية للاستقرار،و أرادت بحذر أزمة محتملة بين الناتو و روسيا في البحر الأسود.

كما زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أربعة بلدان عربية في أعقاب الهجوم "إسرائيل" على قطاع غزة عام 2008 م مباشرة ،و قاد فريق ترك برئاسة داود أوغلو،وزير الخارجية،دبلوماسية مكوكية بين دمشق و القاهرة خلال الأزمة إضافة إلى جهود كبيرة لتركيا بتعاون مع مصر و قطر في العدوان الأخير عليها عام 2012 م، حيث زار داود أوغلو شخصيا غزة إثناء العدوان مع وفد جامعة الدول العربية.

4-سياسة متساوية الأبعاد ومحتوية للجميع:

بمعنى الوقوف على مسلمة متساوية من جميع الإطراف،حيث ترى تركيا أنه ينبغي عليها ضم جميع اللاعبين الفاعلين ذوي العلاقة في ائتلاف واسع لحل المشاكل وصياغة المبادرات،و بهذا تواصل تركيا دبلوماسيتها بعناية و اعتدال،ويحافظ صانعو السياسة الأتراك على مسافة متساوية من جميع اللاعبين،و يتجنبون الاشتراك في أي

[1] نور الدين محمد، **تركيا الصيغة والدور**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة 1،2008، ص139.

تحالفات أو تكتلات إقليمية، وتستجيب سياسة تركيا الشاملة،وهذه السياسة المتساوية الأبعاد المحتوية للجميع تطمئن اللاعبين الإقليميين، و تأكد لهم على طبيعة الدور البناء للسياسة التركية [1].

[1] أراس بولنت،**التحول التركي تجاه المنطقة العربية،عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،الطبعة 1،2012، ص163.**

المبحث الثاني:العلاقات التركية– الأمريكية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية

منذ وصول حزب "العدالة و التنمية" إلى سدة الحكم في تركيا زاد التقارب التركي- الأمريكي خاصة في الميدان السياسي و العسكري،فمن خلال هذا المبحث سندرس المنظور التركي نحو **الولايات المتحدة والمنظور الأمريكي** باتجاه الطرف التركي .

المطلب الأول:الرؤية التركية للعلاقات مع أمريكا

عكست الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية مدى إدراك متخذ القرار التركي لخصوصية هذه العلاقة وأهميتها،ولضرورة تميزها لا اعتبارات-**أمنية،أو اقتصادية أو عسكرية،وبشكل سريع،يمكن** رصد ثلاثة ملامح أساسية مثلت تحولا مهما في نظره تركيا لعلاقتها مع الولايات المتحدة حسب رأي **أردوغان ورفاقه**[1]:

1. عدم إعطاء الولايات المتحدة(صك علي بياض) في توظيف تركيا لخدمة مصالحها وسياستها في منطقة **الشرق الأوسط على غرار ما كان عليه الحال ابان التسعينات.**

2- أعدة التفكير في الدائرة العربية بعيدا عن منظور العلاقة مع واشنطن،ما يعني التحلل نسبيا من أعباء هذه الأخيرة من اجل تحسين العلاقات مع العالم العربي.

3-الدفع باتجاه تحميل واشنطن جزءا من أعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وقد سعى حزب العدالة و التنمية إلى تطاير علاقته مع الولايات المتحدة ليس فقط انطلاقا من المصالح المشتركة بين الطرفين،وإنما من خلال ترسيخ معادلة جديدة للعلاقة تقوم على المقايضة(المحسوبة).وهو ما أثار حفيظة إدارة بوش التي كانت في حاجة إلى دعم تركي غير مشروط في سياستها الجديدة سواء الخاصة بالحرب على الإرهاب أو في إعادة هندسة الأوضاع في الشرق الأوسط.

[1] **ريز لطيف صادق،العلاقات الأمريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية** ،قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، **جامعة الشرق الأوسط** ،1432 ه- 2011 ،ص101.

1- المنظور التركي الأمني

أولا-تحجيم أماكن الخطر على الأمن التركي: ويمكن بيان الخطر على الأمن التركي يتعلق ب:

1. **حزب العمال الكردستاني**: إن المعركة التركية ضد الإرهاب التي **يقوم به** حزب العمال الكردستاني **تلقى دعما سياسيا و تعاونا وتنسيقا من واشنطن،كما** أن تقديم سوريا الحماية لحزب العمال الكردستاني هو عبارة **عن إشارة هامة بأن** يكون الدعم الأمريكي لتركيا توضيحا لسياسة الولايات المتحدة إزاء سوريا،**وتدعو** الحكومة التركية الولايات المتحدة و سوريا إلى قطع جميع أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني **و** سواه من الجماعات الإرهابية المعادية لتركيا،وهي من الشروط الرئيسة لتحسين العلاقات معهما،مهما تكن طبيعة أفعال **سوريا** في مجرى عملية السلام(**العربية-الاسرئيلية**)[1]

ولقد لعب المحدد الكردي (الموقف من حزب العمال الكردستاني) دورا مهما في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة،حيث تدعم الولايات المتحدة الموقف التركي من الحزب وتعتبره منظمة إرهابية **لذا،فقد تفهمت** الولايات المتحدة مخاوف تركيا أن تؤدي الإطاحة بصدام حسين إلى تشجيع الأكراد على الانفصال عن العراق،وتكوين دولتهم المستقلة في الشمال،وهو ما قد يشجع أكراد تركيا و الذين يتراوح عددهم ما بين 15-20 من عدد سكان تركيا البالغ حوالي 70 **مليون نسمة،على القيام بالشيئ نفسه و الانضمام للدولة الوليدة.وقد وصل الدعم** الأمريكي لتركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني إلى أوجه أواخر عام 2007،حين قام الحزب ببعض الهجمات داخل تركيا،ما دفع بها إلى الرد عليه بعنف،**وقد قدمت الولايات المتحدة دعما لوجيستيا** مهما لتركيا ساعدها على توجيه ضربات جوية إلى مواقع حزب العمال في شمال العراق،ووصل الأمر إلى حد دخول القوات التركية إلى عمق الأراضي العراقية لمطاردة فلول حزب العمال في كهوف كردستان و جبالها .

2-**الحرب على العراق 2003**: كان رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في عملية غزو العراق و إسقاط نظامه بمثابة صدمة غير متوقعة للولايات المتحدة،ويمكن تلخيص تداعيات القرار فيما يلي:

[1] ريز لطيف صادق، المرجع السابق، ص104.

1) زيادة مساحة التوتر وعدم الثقة بين الطرفين الامريكي و التركي،والتي كانت قد بدات مؤشراتها مع وصول حزب العدالة و التنمية للحكم قبل شهور قليلة من غزو العراق.

2) إثارة الشكوك الأمريكية تجاه تركيا باعتبارها حليفا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات.

3) ظهور نتائج عملية لهذا التوتر تمثلت في تأجيل الولايات المتحدة إعطاء تركيا قرضا ماليا وصلت قيمته8.5 مليار دولار، فضلا عن رفض واشنطن نشر قوات تركية في العراق للمساعدة في جهود إعادة الأعمار .

وقد أدت هذه التداعيات إلى ظهور موجة من الغضب الشعبي في تركيا إزاء إدارة الرئيس بوش وسياساته في المنطقة،وامتدت ظاهرة (ضد الأمركة) كي تصل إلى أحد أهم حلفاء واشنطن وفي الشرق الأوسط.

وقد تبع هذه المتغيرات حدوث فجوة في الإدراك و الرؤية بين كلا الطرفين،مما انعكس بالضرورة على اختلاف مصادر التهديد لكل طرف.لذا،فقد اتخذت تركيا مسارا مغايراً لمسار واشنطن في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط،زان صب لاحقا في خدمة مصالح واشنطن بشكل غير مباشر،فمن حيث اختلاف مصادر التهديد،ففي الوقت الذي رأت فيه واشنطن أن (تنظيم القاعدة) هو المصدر الأساس لتهديد أمنها القومي،فان تركيا رأت في إن (حزب العمال الكردستاني) هو الخطر المباشر على أمنها القومي.

وفي حين رأت واشنطن أن دولا مثل إيران وسوريا وحلفاءهما مثل حزب الله وحماس تمثل تحديا للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط،مما يعني ضرورة عزل هذه الاطراف ومعاداتها،رات انقرة انه لا مصلحة في معاداة هذه الاطراف،بل ضرورة التواصل معها واحترام مصالحها وقدراتها في حل قضايا المنطقة.لذا،فقد ابدت حكومة العدالة و التنمية انفتاحا ملحوظاً على إيران وسوريا وحزب الله وحماس،فضلا عن السعي للعب دور مباشر بين دمشق وتل أبيب[1].

ثانيا– إبقاء الدعم العسكري الأمريكي لتركيا: أن الدعم الذي ترغب به تركيا من قبل الولايات المتحدة يتمحور في توجهين هما:

1.تركيا والهاجس الروسي: يمكن القول أن من منظور تركيا لتهديد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من الهاجس الروسي قبل استلام حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في البلاد،كان نتيجة لعلاقة الترابط و التفاعل بين ثلاثة معطيات أساسية،أثرت بشكل حاسم في رسم السياسة الخارجية لتركيا،وفي تحديد خيارها السياسي-الأمني،وهي:

[1] ريز لطيف صادق، المرجع السابق، ص105.

ا- طبيعة العلاقات السوفييتية-الأمريكية أبان الحرب البارد وبعدها.

ب- الواقع الجغرافي تأثيره على تركيا و الاتحاد السوفييتي في الوقت ذاته،والذي تجسد في النِّزاع على المضائق بشكل خاص.

ج- إدراك النخب السياسة و الاقتصادية التركية لأهمية الواقع الجغرافي التركي و لطبيعة النظام الدولي،والتعبير عن هذا الإدراك من خلال المنظور العقادي ذي الاتجاه الغربي الذي أرساه أتاتورك وتشبثت به النخبة المؤثرة في عملية اتخاذ القرار و الصانعة له.

ولعل العامل الأخير كان الأكثر أهمية في تحديد اتجاه تركيا نحو التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية،والذي استمد على الأرجح من الاقتناع التركي العميق بأفضلية قيم النظام السياسي و الاقتصادي الغربي من ناحية،وتأثير العوامل التاريخية و السياسية-الأمنية من ناحية ثانية نحو الغرب،وهو الخيار الذي يعكس الشعور الأوروبي لتركيا،بمعنى الشعور الذي يعكس رغبة تركيا في النَّظر إليها كدولة أوروبية وليست شرقية كما ينظر إليها الغرب.

2.تركيا و الهاجس اليوناني:

اعترضت اليونان حتى منتصف عام 1999،ومازلت مستمرة في الاعتراض على كافة أشكال المساعدات المقدمة إلى تركيا،ومقاومتها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا،يساندها في ذلك اللوبي اليوناني الموالي لها داخل الولايات المتحدة الأمريكية.ونجحت في الإبقاء على نسبة المساعدات العسكرية الأمريكية بين تركيا وبينها في حدود نسبة 7.10،لحد الآن،بسبب الانحياز العام للكونجرس الأمريكي،وإصراره على تطبيق هذه النسبة بدعوى الحفاظ على التوازن السِّياسي و العسكري بينها وبين منافستها،الأمر الذي طالما انتقدته تركيا وسعت إلى تغييره[1].

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أمسكت على الدوام بآلية التوازن السياسي والعسكري بين الجانبين،فان تركيا لا تملك سوى الحفاظ على هذا التوازن،وذلك من خلال علاقة جيدة ومتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية،لا سيما أنها تفتقر إلى اي دعم دولي يذكر بخصوص موقفها من قبرص،وفي كل الاحوال،فإن العلاقات مع الولايات المتحدة-وفقا للمنظور التركي-ستأخذ أبعاداً أكثر أهمية في ظل التغيرات الدولية الراهنة،وقد تأكد ذلك بوضوح في قمة حلف شمال الأطلسي(الناتو)

[1] ريز لطيف صادق، المرجع السابق، ص106.

حيث تعززت بدرجة أكبر أهمية تركيا للناتو وللإستراتيجية الأمريكية،لاسيما أن تركيا حالياً تعتبر نقطة متميزة للإطلالة الأمريكية على ثلاثة من أهم مراكز التوتر وهي:منطقة القوقاز-آسيا الوسطى،ومنطقة البلقان،ومنطقة الشرق الأوسط و الشرق المتوسط[1].

وتمر العلاقات الأمريكية-التركية بأزمة حادة لها جذور كثيرة، واحد هذه الجذور وليس كلها كما يتصور البعض هو قرار مجلس النواب الأمريكي بأن عمليات مقتل الأرمن على يد العثمانيين أيام الحرب العالمية الأولى هي عمليات إبادة جماعية،وليس هذا كل شيء،فالعرض الأساسي لم يبدأ بعد،فالعلاقات الأمريكية-التركية تنهار منذ سنوات،والتفسير الأساسي لهذا بسيط لكنه فظ،حيث لا تتكامل سياسات واشنطن،بشكل واسع وعميق،مع مصالح تركيا السياسة الخارجية في الكثير من المناطق،ولا يوجد مقدار من الدبلوماسية الأمريكية قادر على إلغاء تغيير هذا الواقع.وسيتم تناول بعضها من المسائل [2].

2 : المنظور التركي الاقتصادي و السياسي

تعد الأزمة الاقتصادية التي ش هدا تركيا عام 2001 وبعد أن أثار صندوق النقد الدولي في معرض تشخيصه لنقاط ضعف الاقتصادي التركي إلى ضرورة استقرار الإطار المؤسساتي التركي بصورة عامة و الاقتصاد بصورة خاصة،الأمر الذي دعا الحكومة إلى خلق مناخ استثماري أفضل وتسريع السائد في أوساط النخبة الاقتصادية التركية بخصوص إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي شكل عاملا فاعلا ساهم في النمو الاقتصادي التركي ونظرا لأهمية الاقتصاد وارتباطه سيتم تناول ذلك في فقرتين:

أولا–المنظور التركي الاقتصادي:

يعزى توجه السياسة الخارجية التركية نحو الغرب،في جانب مهم منه،إلى الحاجة للمساعدات الاقتصادية و العسكرية،وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الجهة الرئيسة التي تطلعت إليها تركيا للحصول على تلك المساعدات،والتي عللتها واشنطن باكها "للحفاظ على الديمقراطية و الحرية" و التي ظهرت في تركيا،ولتعزيز توجهها نحو "التعددية الحزبية"،ولدفعها نحو "الليبرالية"،وقد ترتب على ذلك نتيجتان مهمتان:

1- قبول عضوية تركيا في مجلس أوروبا عام 1949 وفي حلف شمال الأطلسي عام 1952،أي ربطها بالتحالف الغربي.

[1] ريز لطيف صادق، المرجع السابق، ص106.
[2] المرجع نفسه، ص114.

2- تدفق المساعدات الأمريكية الاقتصادية و العسكرية إلى تركيا،وهو ما أدى اعتمادها على تلك المساعدات بدرجة كبيرة في خططها التنموية،والتوسع في المشروعات الصناعية التي قادها إلى الافتراض،ومن ثم المديونية،واعتمادها على المساعدات العسكرية في التجهيز و التمويل و الصيانة و التدريب و التصنيع العسكري فيما بعد.

المطلب الثاني:المنظور الأمريكي للعلاقات مع تركيا

تمثل تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط،وذلك ليس فقط بسبب البعد الجيوستراتيجي لتركيا،والذي أعطاها ميزة تنافسية عالية ،وإنا أيضا بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب و الولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه ، لذا فقد دخلت أنقرة في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الغرب و الولايات المتحدة ،بشكل جعلها بمثابة (حجر الزاوية) في أي سياسة أمريكية اتجاه الشرق الأوسط [1].

و لتحقيق ذلك تم تقسيم المطلب إلى فرعين :

1 : تحقيق المصالح الأمنية و العسكرية الأمريكية :

تنظر الولايات المتحدة لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوربا و حتى القوقاز ،مرورا بالبلقان و الشرق الأوسط وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف قرن خلا على توطيد علاقاتها بأنقرة و دعمها عسكريا واقتصاديا ،وقد توطدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها ،خاصة في ظل تكثيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية وغزو واحتلال العراق [2].

أولا: محاربة الإرهاب :

وعلى المستوى اللوجستي و الإستخباراتي،فقد اتسمت العلاقة بين البلدين بدرجة رفيعة من التنسيق الأمني و الإستخباراتي،و تم تشكل هيئة مشتركة بين البلدين للتنسيق في العديد من القضايا الإستخباراتية .

[1] العناني خليل، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ،بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،الطبعة 1، 201 ،ص149.
[2] المرجع نفسه، ص149.

و في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف إبان إدارة الرئيس بوش الابن بـ (الحرب على الإرهاب)،فعلى سبيل المثال ،تجاوبت تركيا بأريحية مع تفعيل المادة (5) من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو والتي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة الخاصة بحلف الناتو لأية دولة تواجه عدوانا خارجيا،و خلال أقل من 24 ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001.

وكان هذا الدور محل تقدير و إعجاب الولايات المتحدة التي استفادت معنوياً و رمزياً من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها على افغانستان ،فضلا عن إرسال تركيا لما يقرب من حوالي 1200 جندي لتقديم العون لقوات الدعم و الإسناد (إيساف) التابعة لحلف الناتو ،و لا تزال تركيا تقوم بدور مهم في إطار تقديم العون اللوجستي و التدريبي لقوات الجيش الأفغانية ،ومن المتوقع أن تلعب تركيا دورا محوريا في إطار الإستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما لمعالجة الوضع في أفغانستان[1] .

ثانيا :الإبقاء على التحالفات العسكرية :

– حلف الناتو :

طيلة التسعينات ،كانت تركيا بمثابة " قوس الكماشة "الذي سعت من خلاله واشنطن لتقويض النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين ،وذلك ضمن إستراتيجية "الاحتواء المزدوج "التي وضعتها إدارة بيل كلينتون اتجاه العراق وقيادته ،وقد تم استخدام قاعدة (إنجرليك)العسكرية الجوية مرات عديدة لفرض حظر الطيران على شمال العراق ،و القيام بقصفه أحيانا ،ولا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بنحو 1500 جندي بتلك القاعدة ،كما لعبت تركيا دورا مهما ضمن مهام قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو:التي سعت لحفظ الأمن و الاستقرار في وسط وشرق أوروبا بعد تفكك الإتحاد السوفييتي السابق.

وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ،وأنه يجب العمل على حمايتها في مواجهة اية تهديدات إقليمية سواء من جانب صدام حسين او دول الجوار مثل سوريا و إيران .

[1] العناني خليل، المرجع السابق، ص150.

وقد كان للثقل الإستراتيجي الذي اكتسبته الولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة الحرب الباردة دور هام في التغيير الذي طرأ على العلاقات التركية – الأمريكية، و علاقات تركيا مع الإتحاد الأوربي ،وعلاقات أمريكا مع الإتحاد الأوربي .

رأت تركيا في العلاقات مع أمريكا بديلا عن علاقاتها مع دول الإتحاد الأوربي عندما تتعثر المفاوضات مع الإتحاد ،واعتمدت على محور حلف الناتو من أجل دعم هذه العلاقة .ورأت أمريكا في تركيا عاملا فاعلا في التأثير على منطقة البلقان وشرق أوربا و الشرق الأوسط عندما تتعارض سياستها مع سياسات بعض الدول الأوربية .وقد استخدمت أمريكا تركيا كأوراق من أجل تحقيق مهمات عالمية وإقليمية من خلال حلف الناتو .

وتعد منطقة بحر قزوين الغنية بالبترول و دول آسيا التي ظهرت بعد الحرب الباردة مناطق تأثير متبادل بين أمريكا وتركيا. كما ظهر التوافق بين المصالح الأمريكية و التركية ما ظهر في البلقان [1].

2 :تحقيق المصالح الاقتصادية و السياسية

إذا كانت العلاقات الأمريكية – التركية قد شهدت توترا طيلة فترتي الرئيس بوش الإبن ،إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف إستراتيجي مهم ،لا يمكن التفريط فيه، مهما وصل درجة الاختلافات معه.وقد زاد من ذلك التحول ما مارسته حكومة العدالة والتنمية في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط ،وإنما باعتباره أحد المنافذ المهمةتركيا في حال رفض الإتحاد الأوربي عضويتها به. وقد بدا واضحا أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما زاد الطلب الأمريكي عليها ،و ازدادت كحليف يعتمد عليه .

وقد أكد كثيرون على أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط و القوقاز وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات أهمها :

- تعد تركيا ممرا احتياطيا لإمدادات النفط و الغاز من دول آسيا الوسطى لأوربا عبر خط (باكو – تفليس– جيهان)وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا ،بسبب موقعها الإستراتيجي كممر بحري و ملاحي يخترق البحر الأسود و بحر قزوين و البحر المتوسط[1] .

[1] العناني خليل، المرجع السابق، ص91.

أولا: المساهمة في بناء المشاريع الأمريكية (مشروع الشرق الأوسط الكبير)

أسهمت حرب الخليج الثانية في بروز أهمية تركيا الإستراتيجية مجددا ،تلك الأهمية التي بدت لوهلة من الزمن متجهة نحو التراجع ،إثر ما لاح في الأفق الدولي من تغيرات في سياسة الإتحاد السوفييتي السابق ،ومن تطورات في العلاقة ما بين الشرق و الغرب منذ عام 1985.

وأيا كانت الترتيبات الموضوعة للمنطقة في ضوء المصالح و الأهداف الأمريكية ،و التي لم تتبلور معالمها الرئيسة كواقع قائم لحد الآن ،فإن ما ترشح منها من إشارات أوردها بعض المسؤولين الرسميين الأمريكيين و الأتراك و تداولتها الأوساط الأمريكية و التركية وغيرها، تشير إلى أن ثمة دورا فعالا ستأديه تركيا فيها، وذلك على أساس جملة من الاعتبارات،و التي نرى انها تتمثل في الاستفادة من الأهمية الإستراتيجية لموقع تركيا ،وممارسة مزيد من الضغط على الدول العربية المجاورة لها باستخدام ورقة المياه،و دورها في المستجدات المستمرة لحرب الخليج الثانية و الثالثة ،و كذلك دورها فيما يسمى الترتيبات الشرق اوسطية ،او تطبيع علاقاتها وتعزيز اتفاقاتها وتعاونها الشامل مع الكيان الإسرائيلي [2].

وتجدر الإشارة إلى ظهور تعقيدات في مشكلة مياه الفرات نتيجة إقحام تركيا أطرافا أخرى في هذه المشكلة ،و خصوصا بمشاركة إسرائيل و بريطانيا في مشروع الجاب و الذي يعد تعزيزا لسيادة تركيا على مياه نهري الدجلة والفرات .

رغم تشكيل لجنة عراقية سورية تركية عام 1983 لتحقيق اقتسام عادل لمياه دجلة و الفرات وسيؤدي مشروع الجاب إلى انخفاض نسبة مياه الفرات 15 مليار متر مكعب سنويا ،مما يعني أن كمية المياه التي ستعبر الحدود التركية السورية ستنخفض من 28 مليار متر مكعب إلى 13 مليار متر مكعب وهذا يعني انخفاض حصة سوريا 40%وانخفاض حصة العراق بنسبة 80%،وقد ذكر المسؤول عن مشروع الجاب بأن المياه ستكون لها قيمة أكبر من قيمة النفط ،لأن المياه ثروة نادرة جدا في بلدان الشرق الأوسط الخمس عشرة [3].

كما أعلنت تركيا عام 1988 مشروع(أنابيب السلام)وهو يقضي إنشاء خطين من الأنابيب ينقلان فائض مياه الشرب من مياه نهري جيحان وسيحان التركيين إلى سوريا والاردن والسعودية ودول الخليج العربي،

[1] العناني خليل، المرجع السابق، ص151.
[2] المرجع نفسه، ص264.
[3] المرجع نفسه، ص263.

و يمول تنفيذه من الدول الخليجية .وقد طالب شمعون بيرز عام 1988نظيره التركي مسعود يلماز **إمداد** إسرائيل بالمياه و إدراجها ضمن مشروع أنابيب السلام .

ثانيا :تأمين المصالح الاقتصادية الشرق أوسطية

في الحقيقة ،يقول بيرل perle **للأتراك** :"**لا** يمكن أن تحققوا أي نجاح و أنتم في هذه الحالة ،لذلك **يجب** أن نأتي ونتمركز في شرق تركيا،وسنأتي في النهاية ،لكننا نفضل أن ندخل بإذن منكم على أن ندخل بطرق أخرى ،ويجب أن نتمركز في تركيا من أجل حماية مصالحنا في الشرق الأوسط ،أما تركيا وحسب رأي بيرل و بيورت فلا تستطيع أن تقوم بأي دور سوى الحارس لأمريكا .

كما يرى بيرل أن سبل تكليف الجيش التركي بمهمة الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة ،في أنه يعطي القيمة الحقيقية (الرخيصة)للجندي التركي مقابل قيمة الجندي الأمريكي ،ويحدد أيضا موقع الحارس ،فالدور **الذي تقوم به تركيا هو أقل تكلفة بالنسبة لأمريكا إذا ما** قامت به هي نفسها ،فوجود جندي أمريكي في تركيا **يكلف الولايات المتحدة سنويا 90 ألف دولار**، أما الجندي التركي فلا يكلف سوى **6 آلاف دولار سنويا .**

أما وزارة الدفاع الأمريكية فقد أكدت أهمية تركيا : "تأتي أهمية تركيا بالنسبة للدول الغربية من موقعها الإستراتيجي،اكثر من قدرتها العسكرية ،وتشكل تركيا اهمية حيوية بالنسبة لامريكا ومصالحها في الشرق **الأوسط** "[1].

[1] العناني خليل، **المرجع السابق**، ص98.

المطلب الثالث:موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الأرمن

من بين أهم المحددات في العلاقات الأمريكية التركية،حيث ساهم في توتر العلاقات بينهما،ففي 28أيلول/سبتمبر عام 2007 م،صوتت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي،لمشروع قرار يؤيد أن ما وقع للأرمن في الدولة العثمانية عام 1915 م كان ''إبادة''،وأن على السياسة الأمريكية الاعتراف بذلك اعترافًا تامًا، خاصة في سياساتها حيال تركيا[1].

ومن جانبها استدعت تركيا سفيرها في واشنطن وهددت بإيقاف التعاون العسكري معها. وقد صرح الرئيس التركي السابق ''عبد الله جول'' على ذلك بالقول'' غير مقبول وليس له أساس ولا يحترم الأتراك.''

ولم يخفف من حدة الموقف التركي سوى تنصل الإدارة الأمريكية من ذلك القرار،حيث أعلن الرئيس الأمريكي السابق ''جورج دبليو بوش'' آنذاك، أن القرار'' سيلحق ضرراً كبيراً بعلاقتنا بحليف أساسي في الناتو والحرب العالمية على الإرهاب بل وحذر –آنذاك- وزير الدفاع الأمريكي الأسبق''روبرت جيتس'' من الموقف التركي على القرار قائلاً أن الأتراك كانوا واضحين بما فيه الكفاية''، مضيفًا أن'' 70% من الإمدادات الجوية الأمريكية و30% من الوقود و95% من الآليات المدرعة الجديدة المخصصة للعراق تعبر تركيا.''

والجدير بالملاحظة هنا،أن عام 2015 س يشكل تحديا للقضية الأرمنية،ففي هذا العام ستحل الذكرى المئوية لما يسمى بـ ''مذبحة الأرمن''،وبالتالي فإن الموقف الأميركي من القضية سيكون مرهونًا بمدى تطور العلاقات التركية الأمريكية،والتركية الإسرائيلية[2].

[1] معمر خولي، العلاقات الأمريكية التركية على المحك، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية و السياسية، 15 ديسمبر 2014 . من الرابط التالي:"http://rawabetcenter.com/archives/1820/feed"

[2] معمر خولي،من الرابط التالي:"http://rawabetcenter.com/archives/1820/feed"

المبحث الثالث:جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوربية

إن الحلم التركي بالإنظمام للإتحاد الأوربي ،حلم لم يتحقق بعد،وذلك نظرا لعدة أسباب و شروط حالت دون ذلك ،بالإضافة إلى مجموعة شروط يجب على تركيا التزامها ،بالرغم من إصرار الموقف الأمريكي على الإنظمام إلى عضوية الإتحاد الأوربي، وذلك منذ عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلنتون".

المطلب الأول:أسباب رفض إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي

الأسباب المعلنة:

1- أن تركيا دولة آسيوية ،و ليست دولة أوربية بشكل كامل .

2-عدم تلبية تركيا للشروط الجديدة و الإضافية التي فرضها علها البرلمان الأوربي ،إلى جانب "معايير كوبنهاغن "،للانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوربي .

3-المعارضة الشعبية الأوربية القوية لدخول تركيا إلى النادي الأوربي،و التكلفة الاقتصادية العالية المنتظر أن تتحملها أوربا لتحقيق ذلك .

4-رفض تركيا الاعتراف بالجمهورية القبرصية .الدولة العضو في الإتحاد الأوربي .وإصرارها على منع السفن و الطائرات القبرصية من استخدام الموانئ و المطارات التركية ،و الذي تراه الدول الأوربية بمثابة خطوة أولى للاعتراف التركي بالحكومة القبرصية اليونانية ؛ ولكن تركيا تصر على عدمالاعتراف بالجمهورية القبرصية ما لم يقم الإتحاد الأوربي باتخاذ خطوات متزامنة لفتح التجارة بين الدول الأعضاء به،وبين الكيان التركي في شمال جزيرة قبرص [1].

5-رفض الجمهورية القبرصية انضمام تركيا إلى عضوية الإتحاد الأوربي ،واستخدامها لحق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به .بصفتها دولة عضوا في الإتحاد .في عرقلة مفاوضات الانضمام.

6-استمرار عمل تركيا بعقوبة الإعدام ،وعدم العمل .من المنظور الأوربي. بقانون الدفاع عن حقوق الإنسان .

[1] تامر كامل محمد و آخرين، **العلاقات التركية– الأمريكية و الشرق الأوسط في عالم مابعد الحرب الباردة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى ،2004، ص120 .

7-وجود مجموعة من القضايا المعلقة بين الإتحاد الأوربي و بين تركيا ،و التي من أهمها الآتي :

*القضية الأرمينية[1] .

*قضية الأقلية الكردية .

*القضية القبرصية .

*القضايا الخلافية التركية /اليونانية .

*معارضة تركيا الاشتراك العسكري.واستخدام أراضيها في غزو العراق عام 2003.

الأسباب غير المعلنة :

1- أن تركيا "وريث الإمبراطورية العثمانية "لا تمثل دولة بقدر ما تمثله من بقايا الخلافة العثمانية،وأن صراعها القديم مع أوربا مازال قابعا في العقلية الأوربية .

2- استحالة اندماج دولة تركيا ،ذات الهوية الإسلامية ،في دول القارة الأوربية المسيحية ،ذلك أن الدول الأوربية على قناعة تامة من أن الهوية التركية من الداخل هي هوية إسلامية على الرغم مما تدعيه تركيا من أنها دولة علمانية، و تنص على ذلك في دستورها ؛ولكن الأوربيون يروا دولة علمانية غير مكتملة الأركان .

3- إثارة تركيا لإشكالية أكبر الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي من حيث تعداد السكان؛فعند حلول عام 2015.سوف يتجاوز تعداد سكان تركيا (70.1مليون نسمة حاليا)تعداد سكان ألمانيا. أكبر الدول الأعضاء حاليا من حيث تعداد السكان ؛الأمر الذي سوف يكون له انعكاسات تثير القلق على وزن تركيا في عملية التصويت ،و في تمثيلها داخل الإتحاد الأوربي ،خصما من وزن و تمثيل دولة ألمانيا[2] .

4- ان الإتحاد الاوربي ينفق معظم امواله في تطوير المجال الزراعي ،و في تقديم المساعدات إلى المناطق الفقيرة من الدول الأعضاء ،وتركيا تحتاج إلى الأمرين معا بصورة كبيرة ،وبشكل ملح ؛ما من شأنه أن يشكل عبئا على

[1] تامر كامل محمد و آخرين، المرجع السابق، ص121.

[2] علي الحاج، سياسة دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير1995، ص121.

الميزانية الأوربية ،التي تعان **أصلا** من مشاكل تمويلية خطيرة ،وتحتاج إلى إصلاحات جدية،سواء **بانضمام تركيا** إلى عضوية الإتحاد الأوربي ،أم من غير **انضمامها** .

5- رفض أوربا **اقتسام حدودها الخارجية .حال انضمام** تركيا إلى الإتحاد الأوربي . مع كل من إيران ،وسورية، **والعراق** [1].

المطلب الثاني : القضايا ذات التأثير على إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي .

1.القضية الأرمينية :

1-1 الخلفية التاريخية

-بدات القضية الارمينية في الظهور في نهاية عهد **الدولة العثمانية ،عندما ظهرت مطالبا ت داخلية وخارجية** تتعلق بحقوق الأعراق،و الأديان الأخرى في الدولة ،بعد ظهور النزعات القومية في أواخر عهد الدولة العثمانية.

-يدعى الارمن بانهم تعرضوا إلى مذابح تطهير عرقي في نهاية الدولة العثمانية مابين عامي 1923،1915،**و راح ضحيتها** (1.5) مليون أرمني ؛بينما يدعي الأتراك أن الأرمن قاموا بمجازر جماعية ضد المواطنين الأتراك **من قبل** [2].

1-2 الموقف الحالي

-**يعد الجدل الثائر حول القضية الأرمينية ، بين** الاعتراف بحدوث مذابح التطهير من عدمه ،من اهم القضايا التي تسببت في حدوث أزمات داخلية و خارجية لتركيا .

-حققت تركيا في الفترة الأخيرة إنجازات مهمة في مجال تلبية مطالب الأقليات ،والتي من بينها الأقلية الأرمينية و ذلك في إطار تحقيق المعايير السياسية من "معايير كوبنهاجن " ،على طريق **انضمام** تركيا إلى عضوية الإتحاد الأوربي

2. قضية الأقلية الكردية :

2-1 الخلفية التاريخية

[1] علي الحاج، المرجع السابق، ص122.
[2] المرجع نفسه، ص122.

-تمثل ازمة الا كراد اهم القضايا التي تهدد وحدة الدولة التركية ،واحد العقبات امام انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي، حيث يطالب الأكراد بإقامة حكم ذاتي لهم في جنوب شرق تركيا .

-تعود جذور القضية الكردية إلى "اتفاقية سيفر " عام 1920 بين تركيا وبين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى،والتي نصت على إقامة كيان قومي كردي في جنوب شرق تركيا ،و يحصل الشعب التركي بعد خمس سنوات على الاستقلال .

و قد نجح "مصطفى كمال أتاتورك "في حذف ذلك النص في معاهدة "لوزان "عام 1923.و منذ ذلك التاريخ،تتعامل المؤسسات الحاكمة التركية المتعاقبة مع قضية الاقلية التركية على انها قضية داخلية .

-بدات القضية تهدد الوحدة التركية مع بروز عمليات حزب العمال الكردستاني الانفصالي في عام 1984 ،بزعامة "عبد الله أوجلان ". وامتدت الواجهات الدامية من الجيش التركي و بين الانفصاليين الأكراد إلى منطقة شمال العراق ،حيث تقطن الأقلية التركية العراقية،والتي تتمتع بالحكم الذاتي .و من الجدير بالذكر،أن اعتقال "عبد الله أوجلا ن "في نهاية التسعينيات من القرن العشرين لم يؤد إلى إنهاء التمرد الكردي.

2-2 الموقف الحالي

-استمرت العمليات العسكرية في منطقة جنوب شرق تركيا ، والتي تطورت في عام 2007 إلى توغل الجيش التركي داخل الاراضي العراقية ،في إطار ملاحقة المتمردين الا كراد؛ إلا انها لم تحقق نتائج حاسمة .

-اتجهت تركيا إلى تقوية علاقاتها مع العراق ،بما يضمن قيام الاخيرة بدور اكبر في مقاومة التمرد الكردي ،المدعوم بشكل غير مباشر من إقليم كردستان في شمال العراق [1].

3. القضية القبرصية :

3-1 الخلفية التاريخية:

-تعود جذور القضية القبرصية إلى نهايات القرن التاسع عشر،عندما انتقلت السيادة على الجزيرة إلى بريطانيا عام 1878،واستمرت حتى عام 1960،تاريخ إعلان استقلالها و يشكل اليونانيون أغلبية السكان ،ونسبتهم (80%) من تعداد سكان الجزيرة،مقابل نسبة (20%) من الأتراك الموجودين منذ العهد العثماني .وفي

[1] علي الحاج، المرجع السابق، ص123.

ظل الخلافات المتدمة بين تركيا وبين اليونان حول بحر إيجة،والصراع الإقليمي بينهما،ظلت جزيرة قبرص موضعا للأزمات بين الدولتين[1].

-تفجرت القضية القبرصية عام 1974،مع التدخل العسكري التركي،نتيجة الانقلاب اليوناني الذي وقع في الجزيرة،واحتلت القوات التركية القسم الشمالي من الجزيرة ،و الذي تقدر مساحته بنحو (38%) من المساحة الكلية للجزيرة.

-أعلن القبارصة الأتراك عام 1983عن قيام جمهورية شمالي قبرص التركية ، وهي الدولة التي لم يعتر ف ا أحد في العالم سوى تركيا،بل وأصدر مجلس الأمن الدولي قراره الرقم (541) باها دولة غير مشروعة .

3-2 الموقف الحالي :

-تحولت القضية القبرصية في إحدى أسس السياسة الخارجية التركية في الثمانينيات و التسعينيات من القرن العشرين،إلى إحدى الملفات القابلة للتفاوض في السَّنوات الأخيرة، بسبب تراجع اهتمام تركيا بالمواجهة مع اليونان كجبهة أساسية،وفي الوقت نفسه،إعطاء ملف الانضمام إلى الإتحاد الأوربي الأولوية في السياسة الخارجية التركية،بعد أن أصبح تقسيم الجزيرة عقبة في طريق انضمام تركيا إلى عضوية الإتحاد الأوربي،ولأن جمهورية قبرص تستطيع ممارسة حق "الفيتو "ضد انضمام تركيا .

-شهدت القضية القبرصية عام 2008 تحولات مهمة،أبرزها البدء في محادثات إعادة توحيد الجزيرةوالتي كانت توقفت عام 2004 ،حين عارض القبارصة اليونانيون خطة السلام،التي اقترحتها منظمة الأمم المتحدة،و وافق عليها القبارصة الأتراك.

4. القضايا الخلافية التركية /اليونانية

هناك أربع قضايا خلافية بين تركيا وبين اليونان، إلى جانب القضية القبرصية، وبياها كالاتي :

4-1 الوجود العسكري اليوناني في بعض جزر بحر إيجة الشرقية

ترى اليونان أن الوجود العسكري في جزر بحر إيجة الشرقية حق شرعي لها في إطار الدفاع عن أراضيها، في حين تعده تركيا تهديدا لامنها القومي، نظراً لقرب تلك الجزر من السّاحل التركي .

4-2 السيطرة على المجال الجوي

[1] علي الحاج، المرجع السابق، ص124.

تتهم تركيا اليونان باستغلال الاتفاق الثنائي المبرم بينهما في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين،و الذي عهد فيه لليونان بتولي المسؤولية التقنية للسيطرة على المجال الجوي في بحر إيجة،وإدعاء اليونان بأن بلوغ المال الجوي التركي (عشرة أميال) ،يتعارض مع تعليمات منظمة الطيران المدني الدولية،ويهدف إلى حجب"مجال معلومات الطيران"عن اليونان بحجة السيادة التركية،وبدعوى الحق في ضبط الطائرات العسكرية الأجنبية.

4-3 الجرف القاري

ترى تركيا أن إدعاءات اليونان بتجاوزها على الجرف القاري للجزر اليونانية أثناء العمليات التركية للتنقيب عن النفط في أماكن مختلفة من بحر إيجة،أمرا مبالغا فيه،ولا يتفق مع التحديد المتوازن و المتكافئ للجرف القاري لبحر إيجة،و الذي له وضع متميز، ويقتضي حلا خاصاً به .

4- 4 المياه الإقليمية

ترى تركيا أن مد اليونان حدود مياهها الإقليمية وراء حدودها الحالية البالغة(6)أميال إلى (12)ميلا بحريا في بحر إيجة، يرقى إلى مستوى التهديد،وسوف يترتب عليه نتائج خطيرة تأثر على فاعلية القدرات الدفاعية ،والاقتصادية،والتجارية التركية [1].

المطلب الثالث:مدى تلبية تركيا لشروط الانضمام إلى الإتحاد الأوربي

1 .التعديلات الدستورية

شهد دستور عام 1982،أربعة عشر تعديلا حتى الآن،تركزت في غالبها على تعزيز و ترسيخ الحقوق و الحريات الأساسية،وتطوير و توطيد الديمقراطية في الدولة التركية، والتي من أهمها الآتي :

1-1 إلغاء عقوبة الإعدام،ومحاكم أمن الدولة.

1-2 ضمان حرية الصحافة.

1-3 وضع الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الحريات و حقوق الإنسان موضع التنفيذ واعتبار أا تعلو على التشريعات الوطنية.

1-4 حماية المواطن التركي بعدم تسليمه إلى أية دولة أجنبية،إلا إذا قررت محكمة العدل الدولية ذلك.

[1] علي الحاج، المرجع السابق، ص125.

5-1 أن ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة.

2 .تقرير المائدة المستديرة للأعمال التركية

يعرض التقرير الذي صدر مؤخراً عن "المائدة المستديرة للأعمال التركية "،تحليلا عميقاً حول تقدم تركيا نحو رعاية نظاماً ديمقراطيا أكثر عمقاً،ونظاماً اقتصاديا أكثر قوة،وهيكلاً اجتماعيا أكثر استقرارا،في إطار تلبية شروط الانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوربي " معايير كوبنهاجن"،ويضع التقرير الخطوط العريضة للإصلاحات التي يراها تتبلور في المجتمع التركي،ويبرز منها الآتي[1] :

2-1 تطوير النظام الديمقراطي،سواء في النظام البرلماني،أو الإدارة العامة (الحكومة و أجهزا)،أو النظام القضائي،أو حقوق الإنسان .

2- 2 تقوية النظام الاقتصادي،من خلال ارتفاع معدلات نمو التنمية المستدامة،وزيادة الإنتاج،وتنامي منافسة السوق الحرة،والإجراءات الاستثمارية الجاذبة، وذيب الاقتصاد غير الرسمي (تدعيم القطاع الخاص)،وعمليات خصخصة القطاع العام،و غيرها .

2- 3 التطوير في الهيكل الاجتماعي في مجالات التعليم،و سوق العمل،والمساومات الاجتماعية.

2- 4 تنفيذ الحكومة الإلكترونية في مجالات الرعاية الصحية،و نظام التعليم،والخدمات القانونية،والخدمات العامة،و التجارة الإلكترونية،وغيرها .

2- 5 تخفيف القيود على حرية الفكر و الرأي و التعبير.

2- 6 عدم اضطهاد الأكراد،و السماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس .

3 .إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات و التشريعات الدستورية و القانونية

استكمالا لما سبق،اتخذت الحكومة التركية الحالية إجراءات جادة محددة وواضحة،نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا، و تشريعاتها الدستورية و القانونية للتواؤم مع "معايير كوبنهاجن "،الأمر الذي يبرز من الآتي :

[1] علي حسين باكير و آخرين، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ،القاهرة : مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى،2010، ص200.

3-1 صياغة عدد من القوانين الجديدةالتي يتم بمقتضاها إجراء تعديلات دستورية أو قانونية،وأطلق عليها "حزم قانونية للتواؤم مع الإتحاد الأوربي "،وبلغ مجموعها سبع حزم قانونية [1].

3-2 إعادة تنظيم مجلس الأمن القومي التركي دستورياً،وفقاً لمعايير الإتحاد الأوربي، وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة،وقد أدى ذلك إلى الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية،وذلك من خلال تقليص وضعها الدستوري و القانوني، بما يلغي هيمنتها على مجلس الأمن القومي .

4 .الاستفتاء التركي على التعديلات الدستورية

4-1 أجرى،يوم 12 سبتمبر 2010،استفتاء شعبي على تعديل الدستور التركي،بنسبة مشاركة بلغت (77 %) من أصل (55) مليون تركي مؤهلين للتصويت،والذي انتهى إلى تصويت الشعب التركي بنسبة (58 %) لصالح إقرار الإصلاحات الدستورية، والتي تشتمل على (26) مادة ،من أهمها الآتي :

*جعل المؤسسة العسكرية عرضة للمسائلة أمام القضاء المدني .

*منح موظفي المؤسسات الحكومية الحق في العصيان المدني .

*رفع الحصانة عن رجال إنقلاب عام 1980 .

*منح البرلمان سلطات أوسع في تعيين القضاة ،بما يشكل مؤثرا على إضعاف المؤسسة القضائية .

[1] علي حسين باكير و آخرين، المرجع السابق، ص201.

2-4 على الجانب الآخر ،تصاعدت مخاوف المعارضة (42 %من نسبة الاستفتاء) من التداعيات الآتية :

*تراجع العلمانية التركية .

* تعرض استقلالية القضاء التركي للخطر .

3-4 أعلنت وسائل الإعلام العالمية عن الإشادة الدولية، و الأوربية بالنتائج الإيجابية للاستفتاء التركي على إجراء إصلاحات قانونية ودستورية، و الذي يمثل انتصاراً للديمقراطية التركية، وتحولاً جديداً في تاريخها، يكون من شأنه دعم فرص تركيا للانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوربي [1].

[1] علي حسين باكير و آخرين، المرجع السابق، ص202.

خلاصة

نستخلص من الفصل الثاني أن أهداف و مبادئ السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب " العدالة والتنمية لم تغيرت كثيرا عن السياسات السابقة،حيث اتبع الحزب سياسة خارجية مبادرة وفعالة،وذلك وفقا لمسارين،المسار الأول سياسة" العمق الإستراتيجي"،و المسار الثاني " سياسة تصفير المشاكل "،و التي هدفت لحل مشاكل تركيا مع جيرانها،اي صفر مشكلة،حيث كان الحزب ،يحمل رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا ،و موقعها و دورها في السّاحتين الإقليمية و الدولية ،و التي تتطلب دراسة و قراءة صحيحة للظروف و المتغيرات الدولية ،وذلك حسب مهندس هذه الرؤية أحمد داود أوغلو .

أما عن علاقة تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية فقد إتسمت بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ بداية الحرب العالمية الثانية،أي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة "الاحتواء" الأمريكية،وانطلقت الولايات المتحدة في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق،وقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت ورادار.

فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة إلى درجة أن قواتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحلف الاطلسي، ورغم ان العلاقات بينهما مرت احيانا بفترات توتر لاسيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام 1974 إلا انها كانت ترتقي دوما إلى حالة ارقى وأمتن،خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين في 10 كانون الثاني عام 1980 والتي أعطت دوراً متميزاً لتركيا على الصعيد العسكري والاستراتيجي في المنطقة.

فهذه (الاتفاقية) جاءت عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران والاجتياح السوفيتي لأفغانستان. كما أن تركيا استفادت من هذه الاتفاقية بالحصول على ترسانة عسكرية ضخمة من الدول الغربية،وزيادة المساعدات المخصصة لها. وقد وصلت المساعدات السنوية لها من الولايات المتحدة في عام 1985 إلى 934 مليون دولار بعد أن كانت عام 1980 بحدود 400 مليون دولار.

في نهاية هذا الفصل يمكن القول إن مسيرة تركيا لنيل عضوية الاتحاد الاوروبي محفوفة بالعقبات لاسباب تركية تتعلق بالهوية والجغرافيا والتاريخ والاقتصاد وعدد السكان .

الفصل الثالث

التوجهات التركية تجاه أزمات

الشَّرق الأوسط

تمهيد

يحتوي الفصل الأول على التوجهات التركية اتجاه أزمات الشرق الأوسط،حيث تناولنا في المبحث الأول العلاقات التركية – العربية، والتي حاولنا فيها توضيح أهمية الموروث التاريخي، العربي – العثماني و تأثيره في العلاقات التركية . العربية،مرورا إلى دراسة تركيا و الثورات العربية الحالية و تاثيراتها المتزايدة، سواء مع العراق أو مع سوريا أو مع لبنان، وكذلك قمنا بإدراج، أجندة السياسة الخارجية التركية نحو القضية الفلسطينية ،و كيف تنظر تركيا إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب و المسلمين .

كذلك تضمن هذا المبحث مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية، وما هي الفرص والتحديات، و مدى قدرة أنقرة على الاستمرار في اعتمادمبدأ التوازن في علاقتها مع الأطراف العربية، وماذا يجب على أنقرة حتى تقيم أفضل العلاقات مع المحيط العربي .

أما فيما يخص المبحث الثاني فجاء تحت عنوان التنافس التركي الإيراني لاحتلال مكانة بارزة و دور إقليمي، حيث تناول بؤر التنافس بين الطرفين، خاصة في المنطقة الشرق أوسطية،مرورا إلى مبادرات التعاون و المشاريع المشتركة بين تركيا و إيران، و توضيح مسألة الموقف التركي من الملف النووي الإيراني، وكيف تنظر أنقرة تجاه ذلك .

وبخصوص المبحث الثالث من هذا الفصل، فهو يهدف إلى معرفة السياسة الإقليمية التركية نحو منطقة الخليج العربي، و ذلك من حيث التوجهات الإقليمية التركية،و العوامل المؤثرة على سياسة تركيا اتجاه المحيط الخليجي، منها العوامل الداخلية التركيةومنها تر كيا ومشروع الشَّرق الأوسط الكبير، والمتغير الإيراني، إضافة إلى الكشف عن مجالات السياسة الإقليمية التركية في منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول:علاقات تركيا مع العالم العربي

تميزت العلاقات التركية-العربية في القرن العشرين بالصراع والتعاون والاتفاق والاختلاف،لكن المتغيرات الإقليمية والدولية بعد نهاية الحرب الباردة ستدفع تركيا إلى التقرب من المنطقة العربية في إطار التعاون المتبادل وتجاوز الخلافات، فكان التقارب العربي-التركي خياراً استراتيجيا وركيزة أساسية في السياسية الخارجية التركية الجديدة، وهو ما يفسر التوجه الاستراتيجي الجديد لتركيا في علاقاتها بالدول العربية توجه يطوي صفحة الماضي ويتطلع إلى تعزيز المصالح الإستراتيجية المتبادلة بين الطرفين .

المطلب الأول:تداعيات الثورات العربية على تركيا

شكلت التساؤلات السابقة إطار موضوعيا لتلمس مستقبل الدور التركي في المنطقة الشرق اوسطية و العربية تحديدا.

وجاءت الثورات العربية لتضع الاختبار الجدي و القاسي واحدة من اكبر التحولات في تاريخ تركيا الحديث و التي مثلتها إستراتجية العمق الاستراتيجي الحزب العدالة و التنمية بكل عناوينها المثيرة و الجذابة،ولتشكل حدا فاصلا بين مرحلتين من سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية.

كان واضحا أن تركيا تفاجأت بقيام الثورات العربية، ولم تكن بالتالي مستعدة لها ولكيفية التعاطي معها في البداية على الأقل،فاتسم أداء الدبلوماسية التركية بالارتباك واختلطت المصالح بالمبادئ، وبانت ازدواجية المعايير في التأمل مع هذا الحدث في أكثر من ملف[1].

و لكن مع الوقت كانت تركيا تبلور سياسات أكثر وضوحا، طرحت علامات استفهام كبيرة وتساؤلات عما إذا كانت السياسة الخارجية التركية أمام منعطف جديد عنوانه الانقلاب على سياسات الانفتاح السابقة التي سادت مع وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة عام 2002.

كانت تركيا بعد سياسات الانفتاح الجديدة على البلدان العربية تواجه كتلة عربية واحدة في قبولها للدخول التركي إلى المنطقة العربية، وإن كان التعاطي مع كل محور سياسي له خصوصيته .

[1] محمد نور الدين،**الدور التركي تجاه المحيط العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يناير 2012، ص25.

لذلك عندما بدأت الثورات في تونس ومصر،و من ثم في ليبيا واليمن وسورية و البحرين ، لم يعد هناك، قبالة تركيا، كتلة عربية واحدة بل كتل بتعدد البلدان التي فيها الثورات[1].

تباينت المواقف التركية من الثورات العربية،و اتبعت تجاهها سياسة مركبة،فلكل بلد حالة مستقلة عن الأخر،و الثابت من متابعة المواقف التركية من الثورات في الوطن العربي إن تركيا ترى في نفسها لاعبا من حقه إن يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من منطلق إن استقرارها يهم تركيا،و انها تسدي النصح لا الإملاء. بل إن أردوغان اعتبر ما يجري في سورية مثلا جزءاً من السياسة الداخلية التركية، وليس من سياستها الخارجية.

تجد تركيا في نفسها القوة و القدرة على التعبير،و أحيانا الممارسة، عما تتطلع إليه في أول تجربة علنية لها في التعامل مع البلدان العربية و الأنظمة تحديدا,وإذا كان هذا دأب الدول الكبرى فإن سلطة حزب العدالة و التنمية باتت تنظر إلى الآخرين، ولاسيما القريبين منها و بتحديد اكبر العرب، على انها ايضا لاعب كبير.

ولعل إحساس تركيا الوهمي في جزء كبير منه بوجود فائض قوة لديها وفائض ثقة بالنفس هو ما يدفعها أحيانا إلى التصدي للملفات اكبر من قدرة دبلوماسيتها ومن قدرة تركيا نفسها الفعلية على القيام بها، **وربما ابعد من** ذلك من خلال التطلع لدور تاريخي يعيد عقارب الساعة إلى الوراء واستعادة دور أفندي المنطقة العربية و **الإسلامية**، وهو ما أوقع تركيا في ارتباكات، بل إخفاقات في **أكثر من ملف، من مصر وليبيا و البحرين**، إلى **سورية**[2].

أيضاً فائض القوة هذا يجعل تركيا أحيانا تمارس سياسة اللعب على توازنات القوة بين البلدان العربية، كما **داخل كل بلد**، وهو ما اعتبر أحيانا بأنه تدخل في **الشؤون الداخلية للبلدان العربية وهو ما ستكون له أثار سلبية** في صورة تركيا ودورها في المنطقة العربية.

لم تمارس تركيا إزاء التحركات الشعبية العربية دورا متوازنا، فقد مارست في الحالة المصرية كل فائض الباشاوية تجاه الخديوية، عندما دعا أردوغان مبارك إلى التنحي قبل **أن يواجه** ربه في مترين مربعين، **على حد** تعبيره.وأيدت أنقرة من قبل الإطاحة ب زين العابدين بن علي في تونس، ودعت إلى تلبية **المطالب المحقة** للشعوب في اليمن و **البحرين**.

---

[1] محمد نور الدين، **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يناير 2012، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص26.

وعندما جاء الدور إلى ليبيا كان الوضع مختلفا فقد وقفت العلاقات الاقتصادية،كما العلاقات الشخصية بين رئيس الحكومة التركية رجب طيب **أردوغان والرئيس الليبي** معمر القذافي حاجزاً **أمام موقف تركي مشابه لما كان** عليه تجاه مصر وتونس.

و رفض أردوغان تدخل حلف شمال الأطلسي بداية،قائلا بالحرف اي شان له هناك؟ لكنه عاد ووافق على **التدخل الأطلسي بداية، بل شاركت تركيا بعملياته الخلفية قبل أن تعلن أنقرة**،وان على مضض،انه لم **بعد هناك** مجال للكلام مع القذافي،رافعة الغطاء عنه ومعرفته بالمجلس الوطني الانتقالي للمعارضة الليبية في بنغازي على **أنه الممثل الشرعي لليبيا.**

وفي **الحالة السورية كانت الميكيافلية** التركية تبلغ ذروتها فسورية أعطت تركيا كل شيء في السَّ**نوات** الأخيرة.أعطتها الاستقرار الأمني في المسالة الكردية،وأخرجت سورية مسالة المياه من أن تكون مشكلة **مع تركيا ومن التداول الإعلامي**،رغم أن موقف حزب العدالة والتنمية لم يختلف قيد أنملة عن مواقف الحكومات **العلمانية** السابقة في الاستمرار في بناء السُّ**دود و تقليل كميات** المياه الممررة إلى سورية و العراق،فضلا عن سوء **نوعيتها.**

وأدخلت سورية،بالمسلسلات المدبلجة،تركيا إلى كل بيت عربي ومنحتها دورا إقليميا وعالميا،وهو أن تكون الوسيط بين سورية وإسرائيل تماما،كما كانت إيران قد منحت هذا الشرف إلى تركيا في مفاوضات البرنامج **النووي** مع الغرب ،وأعطت تركيا امتياز تخصيب اليورانيوم فيها بعدما رفضت منح هذا الدور لروسيا أو **الصين**[1].

والاهم من ذلك أن الايدولوجيا البعثية المتشددة ضد تركيا العثمانية،وضد تركيا الأطلسية، وضد تركيا الاسرائيلية هي نفسها التي أدخلت التركي،وعلى حصان أبيض،**بل** ومجنح أيضا،إلى الداخل العربي كأ**سرة بذلك** أحد أهم الحواجز الإيديولوجية و النفسية التي كانت تقف سدا بوجه تركيا في المنطقة العربية.

وعبر سورية بالذات مارست تركيا ابرز نجاحاتها في السياسة الخارجية عندما ألغت تأشيرات الدخول بين **البلدين،وتأسست منطقة جوار اقتصادي من** دون حواجز جمركية،انضم إليها لاحقاً الأردن ولبنان في ما عرفت

[1] محمد نور الدين، المرجع السابق، ص27.

ب الاتحاد الرباعي رغم عدم التكافؤ في القدرات الاقتصادية بين سورية وتركيا،حيث أصيبت الصناعة السورية بخسائر كبيرة.لقد كانت سورية باختصار بوابة تركيا الرئيسية إلى الوطن العربي.

لكن حين بدأت الاضطرابات في سورية لم تتردد تركيا في التعاطي مع سورية بطريقة وصائبة مفاجئة،وفتح مدرسة يومية في تلقين الدروس للقيادة السورية في ما يجب أن تفعله وبأية طريقة .

ولم يكتف الأتراك بذلك بل استضافوا ونظموا واختصوا معظم مؤتمرات المعارضة السورية،ومن اسطنبول نفسها كان إعلان تشكيل المجلس الوطني السوري برئاسة المعارض السوري برهان غليون، ما ادخل العلاقات الثنائية بين تركيا وسورية مرحلة جديدة أحدث ضرارا فادحا على المستويات،بل إن أنقرة أعلنت،على لسان أردوغان من على باب البيت الأبيض في نهاية سبتمبر 2011، قطع كل العلاقات مع دمشق،داعية الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي وفارضة عقوبات اقتصادية،ومهددة بتدخل عسكري لغايات إنسانية.

من خلال التعاطي التركي مع الثورات العربية المتنقلة يمكن ملاحظة ما يلي[1]:

1- إن تركيا غادرت موقعها الوسطى و الحيادي السابق من الدول والقوى، وتحولت الى طرف في الصراعات بين الدول العربية و إقليمية وفي الصراعات الداخلية ، فساد التوتر علاقاتها مع عدد كبير من الدول مثل سورية وإيران و العراق و روسيا واليونان وقبرص و اليونانية،فضلا عن إسرائيل ،في تراجع لمبدأ تصفير المشكلات في السياسة الخارجية التركية.

2-أظهرت تركيا على امتداد الثورات العربية،ولا سيما في سورية نزعة مذهبية في خطابها ولاسيما عندما أعاد أردوغان الصراع في سورية إلى جذور وذهبية،ووقف إلى جانب المعارضة ضد النظام في عملية تراجع عن احد أهم صفات النموذج التركي،وهو العلمانية،و البقاء على مسافة واحدة من كل المجموعات الدينية داخل تركيا وخارجها،وما يجعله هذا الخطاب المذهبي من مخاطر عالية جدا على الصراعات داخل العالمين العربي و الإسلامي، وتركيا نفسها.

3- نزعت تركيا في مرحلة الثورات العربية إلى استخدام العنف و القوة في بلدان (ليبيا) ، و إلى التهديد باستخدامه في بلدان أخرى (سورية)، وانسحب ذلك على علاقاتها مع دول إقليمية أخرى مثل قبرص اليونانية وإسرائيل،ما اعتبر تخليا عن سياسة القوة الناعمة واعتماد القوة الخشنة.

[1] محمد نور الدين، المرجع السابق، ص28.

4- نهجت تركيا في الثورات العربية خطا متناغما مع السياسات الغربية و الامريكية تحديدا في المنطقة، وتجلى ذلك في التطابق الكامل في المواقف بين أنقرة و واشنطن،و التنسيق في كل الملفات من ليبيا إلى مصر وسورية و إيران.

وقد اعترف وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلوا بذلك في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2011 بقوله أن تركيا اخذت مكانها في البلوك (المعسكر الغربي)، كما إن الرئيس التركي عبد الله غول وصف العلاقات التركية-الأمريكية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بأنها ستازة، كما ليس في أي وقت مضى.

المطلب الثاني:القضية الفلسطينية في أجندة السياسة الخارجية التركية

على الرغم من استمرار العلاقات الوثيقة بين تركيا و إسرائيل فان التوجهات الجديد و لتركيا في الانفتاح على العرب و المسلمين و لا سيما المواقف الايديولوجية و المبدئية بل العلمية أحيانا تجاه القضية وضعت إسرائيل أمام وضع حرج وأكثر صعوبة.

وفي ظل استمرار المشروع الصهيوني في السيطرة على المنطقة و التحكم بمفرده بمصيرها فان أية محاولة لدخول تركيا على خط النفوذ الإقليمي، كدولة مسلمة،هو أمر تتنجس منه إسرائيل وتعارضه،فكيف إذا كان لهذا الدخول وجه إسلامي؟ وكان وزير خارجية تركيا يرى إن إسرائيل دولة غير شرعية،ومصيرها إلى زوال،وفقا لما نقلت عنه إحدى الصحف الإسرائيلية في أواخر نوفمبر 2010.

على الرغم من النجاحات التي عرفها الدور التركي في الشَّرق الأوسط و المحيط العربي غير أن الحكم على افاق استمراره بهذه الوتيرة لا يزال مبكرا الجزم بها[1].

لقد وضعت تركيا بالتأكيد قدماً قوية في المنطقة،واستطاعت إن تصل إلى وجدان الإنسان العادي في الشارع العربي،كما نجحت في إقامة علاقات متينة مبدئية ومصالحيه مع معظم الدول العربية،غير أن هذا النجاح ارتبط أيضا بظروف واكبت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة من احتلال العراق وتصعيد إسرائيل لجرائمها ضد الشعب الفلسطيني ولبنان،و تصاعد التوتر بين إيران والغرب.

[1] محمد نور الدين، المرجع السابق، ص15.

وهي عوامل ساعدت تركيا لكي تظهر وجها ايجابيا من القضايا العربية وفي المحيط العربي من دون الاضطرار إلى اتخاذ مواقف حرجة في بعض القضايا[1].

المطلب الثالث: مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية

أما طبيعة الدور التركي في المستقبل في المنطقة العربية ومحيطها و الإطار الذي سيتخذه و المسار الذي سيعتمده فمرتبط برأينا بعوامل متعددة منها[2]:

1-مدى قدرة أنقرة على الاستمرار في اعتماد مبدأ التوازن في العلاقة مع كل الإطراف العربيةالتوازن يبقى الدور التركي حيا و مؤثرا، إذ أن القدرة على التواصل مع الجميع بكل تناقضاتهم شرط أساسي لاستمرار القبول بالدور و الحضور التركيين في المنطقة.

2- إن إتباع سياسة مقبولة لدى الجميع تتطلب سياسات دقيقة تراعي التعقيدات الكثيرة التي تتسم بها المجتمعات العربية و الشرق اوسطية،ومن ذلك البنية و المذهبية و العرقية لهذه المجتمعات،ولاسيما المحيط المباشر لتركيا.

وهي بنية تنسحب بقوة أيضا على المجتمع التركي نفسه،إذ بقدر ما تنأى تركيا عن إتباع سياسات عرقية ودينية ومذهبية بقدر ما توسع وتعمق علاقاتها بالمنطقة العربية و المناطق الأخرى في القوقاز و البلقان،وكذلك تنأي عن تأثير هذه الحساسيات في بنيتها الداخلية من هنا مثلا هذا التحول في سياسة انقر الخارجية تجاه إقليم كردستان في شمال العراق واعتمادها سياسة جديدة تجاهه وهي الاعتراف به ضمنا و التواصل معه بعدما كانت تعتبر ذلك اعترافا بمبدأ التقسيم الذي تخشى من تأثيراته في الداخل التركي.

3- تتحسس مجتمعات الوطن العربي و المحيطة به من الأدوار الفوقية لبعض القوى،ومحاولة كل منها تنصيب نفسها سيد المنطقة ولعب دورالأفندي.وتركيا لا اعتبارات تاريخية، كونها كانت بالفعل سيدة المنطقة لاكثر من أربعمائة عام،تختزن نزعة إمبراطورية تثير الهواجس من إمكانية إعادة استخدامها وبعثها بهذا الشكل او ذاك.

[1] محمد نور الدين، المرجع السابق، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص16.

وبقدر ما تبتعد تركيا عن سياسات تشي بمحاولات السيطرة على الآخرين وتنصيب نفسها زعيمة للمنطقة العربية و الإسلامية وبقدر ما تنتهج سياسات مكافئة هدف إلى تكتلات يستفيد منها الجميع،بقدر ما يمكن لها أن تتقدم بدورها وتعزِّز حضورها.

4-وسوف يتعين على تركيا، إذا ما أرادت أن تقيم أفضل العلاقات مع المحيط العربي أن تتبع سياسة دقيقة في ما يتصل بالملفات الخلافية التي تواجه الوطن العربي مع القوى التي لدى لتركيا معها علاقات جيدة أو بنيوية[1].

فتركيا لا تزال على علاقات جيدة مع إسرائيل وهي عضو في حلف شمال الأطلسي وفي مفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،ولن يكون خيارها سهلاً لدى مواجهة استحقاقات التعارض الجذري في قضايا بين العرب و إسرائيل،أو بين العرب و الغرب،أو بين الإسلام و الغرب .

فالموقف التركي مثلا من مساندة حركة حماس في المرحلة الماضية لن يكون نفسه في ظل نهج حماس في المقاومة وعدم الاعتراف بإسرائيل،وهو يتعارض مع سقف التسوية الذي تعترف به تركيا.

تماما مثل الحرج الذي يمكن أن تتعرض له تركيا من جراء نصب الدرع الصاروخي الأطلسي في تركيا الذي يهدف إلى اعتراض الصواريخ البالستية الإيرانية في ظل علاقات تركية ممتازة مع إيران. وهو ما ستعتبره طهران عملاً عدائياً يتصل بأمنها القومي.

أيضا الحرج الذي وقعت فيه تركيا بعد الاعتداء على أسطول الحرية وقتل الناشطين الأتراك التسعة،حيث لم تكن ردة الفعل التركية بقدر حجم الاعتداء الذي أراقت فيه إسرائيل دماء تركية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما،إذا كانت أنقرة مضطرة هنا إلى مرعاه وجود علاقات مصالح وثيقة مع إسرائيل،وعلاقات متينة مع الولايات المتحدة الامريكية،وهو ما حال دون ذهابها إلى أبعد،في ردة فعلها.

5- إن السعي التركي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيكون عاملا مؤثرا في تحديد طبيعة دورها و المدى الذي يمكن أن تذهب إليه في الشَّرق الاوسط ومحيطاها الاخرى.

[1] محمد نور الدين، المرجع السابق، ص18.

وهنا توجد قراءات متعددة لهذه المسألة: هل تنشط تركيا دورها في المنطقة من اجل اتخاذه منصة لتعزيز فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي حتى **إذا تحقق هدف الانضمام و**تراجع هذا الدور؟ أم إن تصاعد الدور التركي هو نتيجة لخيبة أمل تركيا من مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي **فباتت تفتش عن زعامة**،في مكان أخر؟ **أم أن لدى تركيا خياراً ثالثاً ،وهو** أن انضمامها إلى **الاتحاد الأوروبي** سيعزِّز علوية دورها في المنطقة العربية و **الإسلامية والشرق** الأوسط وفي العالم عموما؟ إن المسار الذي ستتخذه العلاقة التركية-**الأوروبية سيكون من عوامل تحديد** طبيعة ووجهة الدور التركي في المنطقة العربية[1].

[1] محمد نور الدين، **المرجع السابق**، ص19.

المبحث الثاني:التنافس التركي الإيراني لاحتلال مكانة إقليمية بارزة

سيتناول هذا المبحث التنافس التركي الإيراني،حول من يلعب دور إقليمي أكثر أهمية من الأخر ،بالإضافة إلى الخطوط العريضة للتنافس و التعاون بين الطرفين،وكيف ينظر الطرف التركي نحو امتلاك إيران للسلاح النووي.

المطلب الأول:بؤر التنافس التركي الإيراني

هناك العديد من الملفات،التي تتنافس تركيا و إيران من أجلها في منطقة الشرق

الأوسط و لعل من أهمها الملفات التالية [1]:

أولا:الملف السياسي:

لقد أصبح مستقبل العراق و الوضع السائد فيه مثار قلق مختلف الأطراف المعنية بالشأن العراقي،وأيا ما كان موقف تركيا وإيران من الوضع الأمني و سبل معالجته فإن الامات التي تلقتها إيران بصفة خاصة بالمشاركة في المسؤولية عن هذا " الانفلات الأمني " الحادث في العراق،إضافة إلى التطور السريع في مسألة إرسال قوات عربية و إسلامية إلى العراق،كان لهما انعكاسهما على مباحثات أردوغان في طهران خصوصا في ظل الشرط العراقي المعلن باستثناء دول الجوار الجغرافي من دعوة إرسال قوات وهو الشرط الذي أثار توترا بين العراق و إيران.

كما شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا ملحوظا في الضغوط الأمريكية و التحرشات الإسرائيلية بطهران،بينما نحا الإتحاد الأوربي منحى سلبيا خصوصا فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.

أما بالنسبة لتركيا،فقد أصيبت العلاقات التركية –الإسرائيلية بتوتر شديد نتيجة الدور الإسرائيلي المتزايد في المنطقة الكردية شمال العراق، ولم تنجح أنقرة في الحصول على عوائد إستراتيجية من الحرب على العراق على الرغم من تراجع النفوذ الإيراني و سقوط النظام السياسي العراقي السابق .

[1] بوعشرين دنيا، التنافس الإيراني التركي من أجل السيطرة و النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 2002–2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012-2013، ص36.

و لأن جار تركيا الجديد هو الولايات المتحدة فقد ترتب على ذلك بالضرورة فقدان تركيا لدور " الوكيل " للمرة الأولى منذ عصر الحرب الباردة ، ويمكن إضافة خسائر أخرى،منها على سبيل المثال : الانتعاش المحتمل في دور الأكراد العراقيين و تهديده المباشر للامن القومي التركي.

حتى مع عدم قيام دولة كردية بسبب الظروف الإقليمية و الداخلية الكردية،فإن وجود الأكراد في شمال العراق،بهذه الكيفية وعلى هذه المساحة من الارض يشكل تهديدا للامن القومي التركي،ناهيك عن احتمال سيطرة الأكراد على نفط كركوك و الموصل،و أقصى ما تناور عليه السياسة التركية الحالية هو منع الأكراد من الحصول على نفط كركوك، لأن ذلك ليس ضروريا لتهديم قطاع القومية فقط، ل أيضا لربطهم اقتصادياً بتركيا،وبالتالي مع اختلال التوازن داخل العراق كجزء من فضاء تركيا الإستراتيجي .

وعلى الرغم من التحفظ الإيراني بشأن العلاقات التركية – الإسرائيلية،إلا أن أنقرة راغبة في الرُّقي بالعلاقات مع طهران إلى مستوى العلاقات المتطورة بين تركيا و سوريا والتي شهدت قفزات نوعية فقد وضح أن تركيا تسعى إلى نسج شبكة قوية للعلاقات الإقليمية ليبرز مثلث جديد وهو " تركيا - إيران - سوريا ".

إذ ليس من المتاح لدى أنقرة الرد المباشر على ما تتعرض له مصالحها في شمال العراق البؤرة الأقرب و الأخطر على أمنها،كما أن مستقبل لحاق تركيا بالقطار الأوربي غير أكيد،لأن تركيا اختارت العمل على الدائرة الوسطى،فلا هي ترد على ما يجري في مجالها الحيوي بشكل مباشر،ولا هي تجاهلت ما يجري في الدائرة الأوسع التي تتطلع إليها،في محاولة لإيجاد دور فاعل لها على المستوى الإقليمي[1].

ثانيا: الملف الأمني:

تعيش في كلا البلدين أقليات كردية وهما يتخوفان من أن يؤدي حصول الأكراد في شمال العراق على حكم ذاتي إلى تقوية الطموحات الانفصالية للأكراد.

[1] بوعشرين دنيا، المرجع السابق، ص37.

ومن ثم اتفق الجانبان الإيراني و التركي على التنسيق في المجال الامني لمواجهة الانفصاليين الأكراد القابعين في المثلث الحدودي الإيراني التركي العراقي، حيث تم التوقيع على مذكرة " تفاهم أمني "[1].

وبدا أن الأمر أقرب إلى مساومة بين البلدين،إذ قال علي أشقر أحمدي نائب وزير الداخلية الإيراني. أن طهران وافقت على هذا الطلب الذي ستتخذ أنقرة في مقابله إجراءات مماثلة حيال منظمة مجاهدي خلق كبرى حركات المعارضة المسلحة للنظام الإيراني،و أكد أحمدي أن "إيران و تركيا قررتا إعتبار حزب العمل الكردستاني و مجاهدي خلق مجموعتين إرهابيتين ".

ثالثا:الملف الاقتصادي :

يشكل هيكل التجارة الخارجية لكل من إيران وتركيا،عاملا مهما في تحديد فرص توسع العلاقات الإقتصادية بين الدولتين،لأنه كلما كان هناك توافق بين صادرات وواردات إيران من جهة،وبين واردات وصادرات تركيا من جهة أخرى،فإن إمكانية زيادة الصادرات الإيرانية لتركيا و زيادة الواردات الإيرانية منها تتزايد في نطاق حجم التوافق المتحقق في هيكل التجارة الخارجية بين الدولتين.

كذلك فإن الجوار الجغرافي المباشر بين إيران وتركيا وما يترتب عليه من انخفاض نفقات النقل و التأمين على حركة السلع و الأفراد بينهما [2].

يؤثر بشكل إيجابي على القدرة التنافسية لصادرات إيران إلى تركيا،و تتمثل الصادرات السلعية الإيرانية إلى تركيا .في مواد الطاقة و بالتحديد النفط الخام و منتجاته و الغاز الطبيعيوهي صادرات مرشحة للتزايد في السنوات القادمة،خاصة وأن إيران تعد من الدول القليلة التي سيستمر مخزونها النفطي صامدا لنحو سبعة عقود قادمة عند نفس مستوى الإنتاج و الصادرات الإيرانية الراهنة.

أما بالنسبة للواردات الإيرانية من تركيا،فإنها محدودة إلى حد كبير،ولا تعبر مطلقا عن حجم المميزات النسبية للتعامل الاقتصادي بين الدولتين،بل إن هناك إمكانات لكثير من السِّلع الصناعية الاستهلاكية و المعمرة و الغذائية التي تصدرتركيا سلعا مناظرة لها كما أن إيران مستورد كبير لزيادة الواردات الإيرانية من تركيا،حيث تعتبر إيران مستوردا كبيرا للقمح و الشعير،في حين تعتبر تركيا مصدرا لهما.

[1] بوعشرين دنيا، المرجع السابق، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص40.

وبالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال بين إيران وتركيا فهي لا تذكر نظرا لأن كلتيهما تعد مستوردة لخدمات رؤوس الأموال ، أما حركة السياحة بين إيران و تركيا فإنها منتعشة .

لكن الغالبية الساحقة،سياحة إيرانية إلى تركيا ، حيث تعد إيران خامس أهم مورد للسياح لتركيا منها،بعد ألمانيا وروسيا وبريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية .

تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء التركي الأسبق **نجم الدين أركان ، كان قد عقد اتفاقاً** مع إيران في عام **1996 م يقضي بقيام إيران** بتصدير أربعة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا سنويا ولمدة 22 عاما بقيمة تبلغ **22مليار دولار على الأقل،على أن** ينقل هذا الغاز من إيران إلى تركيا، **من خلال خط أنابيب**،يبلغ طوله 1370 كيلو مترا منها 720 كيلو مترا داخل **تركيا تكلفتها المبدئية 1200 مليون دولار** على أن تتحمل تركيا تكاليف الجزء التركي من **خط الأنابيب،فضلا عما أبدته من استعداد** للمساهمة في تمويل بناء الجزء الإيراني من الخط .

غير أن البلدين لم يتمكنا من حل الخلاف الأكبر الذي يتعلق بتصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا،**حيث قررت** الأخيرة وقف **استيراده عام 2002 بعد ستة أشهر من بدأ تنفيذ الاتفاق** بسبب نوعية الغاز التي قالت إنها " سيئة " و طلبت من إيران خفض سعره و كشفت تصريحات المسؤولين من الجانبين ما يؤكد ذلك وهو ما دعا **إليه أردوغان وهو يغادر طهران**،للتذكير بأن المباحثات بشأن هذا الموضوع ستستمر[1].

فمن بين إجمالي مليارى دولار هو حجم التبادل التجاري تحتل منتجات النفط والغاز نحو **1.6مليار دولار**،ومع ذلك يأمل المسؤولون من كلا الجانبين أن يزيد حجم التبادل التجاري الكلي إلى ثلاثة مليارات دولار هذا العام ثم إلى خمسة مليارات عام 2005 .

في هذا الإطار،**أكد** النائب الأول للرئيس الإيراني **محمد رضا عارف "أن إقامة منطقة تجارة حرة بين كل من** تركيا و إيران وباكستان من شانها ان تسهم في تعزيز العلاقات **الاقتصادية** بين الدول الثلاث**و يمكن أن تنظم كل من سوريا ولبنان لاحقاً** إلى المنطقة"[2] .

رابعا:الملف الثقافي:

[1] بوعشرين دنيا، المرجع السابق، ص41.

[2] المرجع نفسه، ص41.

أجريت محادثات بين الجانبين الإيراني و التركي بشأن الملف الثقافي،إذ إفتتح الرئيس التركي **نجدت سيزار** فرعا للغة و الأدب التركيين في جامعة طهران وهذا ما تطالب به القومية التركية الأذرية في إيران منذ سنوات [1].

فيما يوجد حاليا نحو 11 فرعا لتدريس اللّغة **و الأدب** الفارسيين في مختلف الجامعات التركية وهو ما **يرجع** إلى أن إيران تؤكد دوما على الدّين و التاريخ المشترك مع دول الجوار كأساس للتواصل و الحوار في حين تؤكد **تركيا على** الاشتراك اللغوي و الثقافي بينها و بين الدول التي تتحدث معظمها بلهجات تركية مختلفة.

المطلب الثاني : مبادرات التَّعاون و المشاريع المشتركة بين تركيا و إيران

بالرغم من الاختلافات التي تحملها العلاقات التركية – الإيرانية في المنطقة الشَّرق **أوسطية إلا أن هناك** تقارب في جوانب أخرى من بينها وجود مشاريع كبرى ،و مبادرات تعاونية مشتركة بين البلدين في ظل التوتر السائد في المنطقة التي تجمعهما و نذكر جوانب هذا التعاون فيما يلي [2]:

1- التعاون الاقتصادي التركي - الإيراني :

إن آفاق التعاون بين تركيا وإيران قائمة ،فقد وقع البلدان في أوت 2007، **اتفاقا أوليا لبناء خطين لأنابيب الغاز لنقله من إيران و تركمانستان** إلى تركيا لإعادة بيعه في أوربا وبطاقة تصل إلى **30 مليار م3 ، و** ينص **الاتفاق** على مساهمة تركيا في **تطوير حقول "بارس" الجنوبية الإيرانية للغاز .**

ما قد يدفع الولايات المتحدة إلى ممارسة المزيد من الضغط على الحكومة التركية عبر القوى العلمانية والمؤسسة **العسكرية** في تركيا لكبح **أي احتمال لتطوي العلاقات الإيرانية** – التركية على غرار ماحدث عام **1996م**،عندما وقّع حزب الرفاه الإسلامي **(الذي ورثه حزب العدالة و التنمية) اتفاقا بين البلدين لتزويد** إيران لتركيا بالغاز،غير **أن الاتفاق** لم يطبق في حينها بحجة أنه في غير صالح تركيا تلاه **ايار حكومة حزب** الرفاه .

و تمارس الولايات المتحدة ضغوطا على تركيا **لإاء العقد الخاص بتطوير حقول" باريس**" الغازية الإيرانية ؛و **الذي يقدر الاستثمار** التركي فيه بحوالي **3.5مليار دولار.**

[1] بوعشرين دنيا، المرجع السابق، ص46.
[2] المرجع نفسه، ص47.

وتحل الأرقام المتوفرة على أن التعاون و التبادل التجاري بين البلدين على التنامي فقد ضئل حجمه عام 2005 إلى 4.4 مليار دولار و هو مايزيد بنسبة 57%،عن عام 2004 [1].

ثم عاد للقفز بنسبة تفوق حوالي 32% في عام 2006 م،مع العلم أن الكثير من البضائع الأوربية تمر عبر تركيا في طريقها لإيران .

واعتبرت جسراً للحضارات في الإتحاد الأوربي و نقطة تواصل مهمة بين عدة دول وهذا ما أكده وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتش"، فقد أشار في جويلية2010 إلى أنه يعتقد بأن تركيا تتحرك شرقاً،وعزا هذا التحول إلى استجابة الإتحاد الأوربي الفائرة بطلب تركيا للانضمام إليه.

2- المبادرات و المشاريع الجهوية المشتركة :

لقد صرّح الرئيس التركي "طيب رجب أردوغان "أن بلاده تسعى لأن تصل قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى حوالي 20مليار دولارعام 2011 م، وهذا ماحاولت الوصول إليه على الرغم من العوائق الكثيرة،هذا و يدرك الإيرانيون من ناحية أخرى أن تركيا تسعى لتكون نقطة عبور إمدادات الطاقة من الخليج وبحر قزوين إلى أوربا، كما تحرك إيران حاجة تركيا إلى الطاقة .

قام رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان " بزيارة مهمة إلى إيران في الثامن والعشرين في شهر يوليو الماضي لمدة يومين،على رأس وفد وزاري و إعلامي كبير. إضافة إلى130من رجال الأعمال الأتراك،في أول زيارة له إلى إيران منذ تولّيه رئاسة الوزراء في مارس عام 2003.

والذي تزامن مع الغزو الأمريكي- البريطاني للعراق،وتنبع أهمية زيارة أردوغان لطهران من التطورات التي شهدا العلاقات الثنائية والتي ألقت بظلالها على " الدوافع " و" المنافع"الخاصة بالدولتين وسط بيئة إقليمية و ولية د تطورا ت سرعة ومتلاحقة يوما بعد آخر[2].

وقد سعت تركيا إلى تعزيز مكانتها في عدد من المشروعات،كنقطة عبور للطاقة نحو أوربا منها :

[1] بوعشرين دنيا، المرجع السابق، ص48.
[2] المرجع نفسه، ص50.

2-1-افتتاح عام 2006 خط أنابيب نفط "باكوتيبليسي – جيهان "حيث يتم نقل النفط الأذري من بحر قزوين إلى ميناء جهان التركي.

2-2- خط عبر الأناضول ويمر من ميناء " سامسون " التركي على البحر الاسود **وينقل هذا الخط نفط** دول بحر قزوين .و الذي ينقل حاليا بالطرق البحرية من الموانئ القوقازية على البحر الأسود عبر مضائق البوسفور ثم إلى البحر المتوسط .

2 -3- مشروع عبر قزوين لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان و كازاخستان عبر **قزوين** إلى أذربيجان ثم جورجيا فتركيا .

وقد سعت روسيا لإيجاد طرق لنقل الغاز عبر تركيا،**وهو ما** دفع تركيا إلى التحول نحو إيران للإيحاء لروسيا أن لديها بديلا في هذا المجال .

أما بالنسبة للمجال النووي ،فلم تبدي تركيا تخوفاً ولا قلقا من البرنامج النووي الإيراني بخاصة بعد أن أعلنوا في عام 2007 **بأم سيقومون ببناء مفاعل نووي قرب مدينة "**سينوب " التركية على البحر الأسود.

وهو ما يشكل دعما لفكرة المشروع النووي الإيراني بطريقة غير **مباشرة وهو** ما تأكد من خلال المبادرة التركية البرازيلية لتخصيب اليورانيوم الإيراني لدى تركيا .

ومن ناحية أخرى تتلاقى كل من إيران و تركيا عند نقطة معارضتها لفكرة إقامة دولة كردية في شمال العراق[1].

المطلب الثالث:الموقف التركي اتجاه الملف النووي الإيراني

على الرغم من حالة التوتر والاستنفار التي عكستها تصريحات بعض المسؤولين في بعض الدول الإقليمية إزاء التقدُّم الحاصل في المفاوضات بين إيران ومجموعة (5+1) **بشأن الملف النووي** خلال الفترة القليلة الماضية،**فقد** كان هناك شبه تجاهل في تركيا لهذا الموضوع لفترة طويلة؛حيث لم تكن المفاوضات الأميركية-**الإيرانية تحظى** باهتمام كبي،ولم تحضر بشكل قوي في وسائل الإعلام أو في تصريحات المسؤولين الأتراك؛ لكن مع إعلان التوصُّل إلى اتفاق "معايير خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) "في لوزان السويسرية بتاريخ 2 **من إبريل/نيسان** 2015،**بدأت** المواقف الرسمية التركية تتوالى،وقد تقاطعت مع زيارة رئيس الجمهورية التركية رجب

[1] بوعشرين دنيا، المرجع السابق، ص51.

طيب أردوغان إلى طهران في 7 من إبريل/نيسان؛ التي شهدت انعقاد المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، وتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية لاسيما في المجال الاقتصادي.

1- منطلقات الموقف الرسمي التركي من الاتفاق النووي بين إيران وأمريكا :

التعليق التركي الرسمي الأول على الاتفاق النووي الأميركي-الإيراني جاء بعد ساعات قليلة من قِبَل وزير الخارجية داوود أوغلو؛ الذي قال: "نحن -في تركيا- مسرورون بأنَّ المفاوضات قد انتهت بتفاهم سياسي، نحن سعداء بأنْ نرى أنَّ هناك إجماعًا على الإطار العام للاتفاق، ونأمل أنَّ يتوصلوا إلى الاتفاق النهائي".

أمَّا التعليق الثاني فكان لرئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف،أثناء تواجد الأخير في زيارة رسمية في أنقرة، وقد وصف داود أوغلو الاتفاق بأنه "خطوة إيجابية"ودعا الأطراف إلى التصرُّف بمسؤولية من أجل الدفع بالملف قدمًا إلى الأمام؛ ليكون بداية عهد جديد من الاستقرار للمنطقة[1].

وصدر التعليق الثالث عن النَّاطق الرّسمي باسم رئاسة الجمهورية التركية "إبراهيم كالين" في 6 من إبريل/نيسان؛ أي قبل يوم واحد من توجُّه أردوغان في زيارة رسمية إلى العاصمة الإيرانية طهران، وأبدى فيه ارتياح بلاده للتوصُّل إلى اتفاقية بشأن برنامج إيران النووي بين إيران ودول (1 + 5)،مشيراً إلى أنَّ حجم التبادل التجاري بين البلدين سيشهد ارتفاعًا ملحوظًا عقب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.

هذه الردود الرسمية الصادرة عن أعلى الجهات الرسمية التركيَّة تأتي متَّسقة ومنسجمة مع الموقف التركي الرسمي المبدئي من الملف النووي الإيراني، وهو الموقف الذي يقوم على ضرورة تجنُّب الخيار العسكري، ويدعم منذ البداية التوصُّل إلى حلٍّ سياسي ودبلوماسي للملف النووي الإيراني؛ ما دام أنَّ برنامج إيران النووي للاستخدامات النووية السلمية المشروعة؛ وليس برنامجًا عسكريًا لإنتاج اسلحة نووية، وقد ترسّخ هذا المعطى بشكل واضح من خلال الخطوات التي اتخذها الحكومة التركية خلال السنوات الماضية؛ واهمها:

- رفض العقوبات المفروضة على إيران منذ عام 2006.

[1] . Thomas Barrabi, **Iran Nuclear Deal: How Lifted Sanctions Will Benefit The Iranian Economy**, Ibtimes, 2-4-2015,p55.

- التوسُّط بين إيران والغرب، وإطلاق عملية تفاوضية بالتعاون مع البرازيل لحلِّ الأزمة النووية الإيرانية في عام 2010.
- تحدِّي العقوبات الأميركية والأوربية التي فُرِضت على إيران في عام 2010، **والتصويت ضد قرار فرض** هذه على طهران عندما كانت أنقرة عضواً في مجلس الأمن[1].

لم يسبق للحكومة التركية أن اعترضت على ضرورة التوصُّل لاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، ولم تعترض كذلك على حقّ إيران في تخصيب اليورانيوم محليّا (سنناقش دافعه في الورقة). الموقف التركي كان ولا يزال يقول: إنَّ لإيران الحقَّ في الحصول على الطاقة النووية السلمية؛ ما دام كان موقفها جيِّداً مع الوكالة **الدولية للطاقة** الذرية من ناحية المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب الالتزامات التي تفرضها الوكالة.

ضمن هذه المحددات، تفسِّر أنقرة **-أيضًا-** الاتفاق الحالي الذي أُعلن في **2 من إبريل/نيسان 2015 على** أنَّه يأتي في سياق استكمال جهدها الدبلوماسي والتفاوضي الأساسي الذي بذلته في المرحلة الأولى من **التفاوض عام 2010**؛ عندما استطاعت بالتعاون مع للبرازيل التوصُّل إلى اتفاق عُرِ**ف باسم: "إعلان طهران". وقد عارضته حينها الولايات المتحدة بقوة.**

ومنذ ذلك العام وحتى اليوم لا يملّ الاتراك من إعادة التذكير بهذا الامر، والتاكيد عليه في كلّ تقدم يكون في السياق التفاوضي، وهو الأمر الذي عبرّ وا عنه إبَّان الاتفاق الإطاري الأول عام 2013، وأيضًا في هذا الاتفاق الإطاري الذي وُقِّع في **2 من إبريل/نيسان 2015**؛ لاسيما مع زيارة أردوغان إلى طهران؛ حيث كرّر هذا الموقف هناك وقام الرئيس الإيراني حسن روحاني بشكر تركيا على الدعم المتواصل الذي قدَّمته لإيران في مفاوضات البرنامج النووي الإيراني.

2- الانعكاسات الإيجابية المحتملة على تركيا :

2-1- انتفاء خطر التهديد النووي الإيراني والخيار العسكري:

لطالما كان احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي يُشَكِّل مصدر قلق بالنسبة إلى تركيا خلال السنوات الماضية؛ **لكن أنقرة حاولت التعامل مع الموضوع برويّة ومن دون توتر أو انفعال، على الرغم من إدراك الجانب** التركي أنَّ امتلاك النظام الإيراني للسلاح النووي سينعكس بشكل سلبي بالضرورة على أمن تركيا، وعلى التوازن

[1] Thomas Barrabi,op.cit,p56.

الراسخ منذ عقود طويلة في ميزان القوى بين البلدين، وعلى استقرار منطقة الشرق الأوسط برُمَّتها؛ ناهيك عن ان امتلاك إيران للسلاح النووي، كان سيخوّلها بسط سيطرتها السياسية على منطقة الشرق الاوسط؛ لذلك فإنَّ الاتفاق قطع الطريق على هذا الأمر، والوصول إلى حلٍّ دبلوماسي من دون اللجوء إلى خيار القوَّة العسكرية سوف يزيل كل هذه الاحتمالات السلبية، وهو أمر جيِّد بالنسبة إلى تركيا[1].

بعضهم قد يجادل بأنَّ تركيا تستطيع على الدوام الاعتماد على المظلة النووية لحلف شمال الأطلسي؛ لكنَّ ذلك في حقيقة الأمر لا يُرضي تطلعات أنقرة في حال كانت إيران تمتلك أسلحة نووية، ولا يبعث على الطمأنينة بشكل كافٍ ؛ سيما مع الاختبارات المتكررة والمخيِّبة للآمال بشأن مدى تضامن الحلف مع تركيا في الأزمات لاسيما العراقية والسورية الحالية.

2-2- التاكيد على حقّ تخصيب اليورانيوم محليّا :

أحد أهمِّ أسباب عدم معارضة تركيا لحقِّ إيران في تخصيب اليورانيوم ذاتيّا، هو الطموح ربما في فعل الامر نفسه مستقبلاً؛ إذ يرى الجانب التركي أنَّه من الممكن أنَّ يكون في هذا الموقع نفسه مستقبلاً، وإذا ما عارض حقّ التخصيب ذاتيّا فقد يغلق ذلك الباب امامه لاية عملية مشابهة في المستقبل؛ خاصة ان انقرة تمتلك خططًا نووية طموحة، كما أنَّ اعتمادها الكبير على الطاقة واستهلاكها المتزايد لها يحتِّم عليها إيجاد مصادر بديلة، ولا شك أنَّ الطاقة النووية تقع في صلب هذا التصوُّر، وهي أحد أهم أهداف الحكومة التركية المستقبلية.

قبل عدَّة أيام أعلنت الحكومة التركية انطلاق أعمال التشييد والبناء في المفاعل النووي الأول في البلاد ضمن مشروعٍ يهدف إلى بناء أربعة مفاعلات في منطقة "أكويو" وحدها بمدينة مرسين؛بتكلفة حوالي 20 مليار دولار وبقدرة 1200(ميغا واط)للمفاعل الواحد، علمًا بأنَّ الجانب التركي كان قد وقَّع اتفاقًا مع الحكومة اليابانية العام الماضي تضمَّن بندًا يُركِّز على عملية تخصيب اليورانيوم واستخراج البلوتونيوم، وقد أثار ذلك حينها لغطًا كبيراً في الإعلام؛ على الرغم من تأكيد وزير الطاقة أنَّ الاتفاق عادي كغيره من الاتفاقيات التي وقَّعتها الحكومة التركية مع شركاء آخرين، وأنَّه لا نية حالية لدى تركيا في تخصيب اليورانيوم محليّا[2].

[1] www.w3.org/1999/xhtml
[2] Thomas Barrabi, op.cit,p60.

وبناءً على هذه التقييم فإن الاتفاق النووي الأخير بين أميركا وإيران يُعزِّز من موقف أنقرة واحتفاظها بحقوقها المستقبلية فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم محليًا بما يتوافق مع اتفاقية منع الانتشار النووي؛ لاسيما في ظلّ التوجهات المتزايدة لدى الولايات المتحدة والقوى النووية المحدودة في العالم لدفع البلدان الطامحة إلى طاقة نووية للابتعاد عن حقّ التخصيب محليًا (كي لا يؤدي إتقان الدول للتخصيب بنسب عالية وإتقان دورة الوقود إلى وجود المزيد من الدول التي تمتلك أسلحة نووية) مقابل أن يتم تأمين الوقود النووي لها[1].

2-3- تحسُّن العلاقات التركية-الأميركية :

هناك من يرى أنَّ الاتفاق قد يؤدي إلى تحسين العلاقات الأميركية-التركية؛ إذ لطالما شهدت هذه العلاقات بين البلدين حالة من المد والجزر في السنوات القليلة الماضية،وشهدت مشاكل ناجمة عن مواقف مختلفة أو متضاربة من حالات بعينها،أو بسبب موقف إحدى الدولتين من دولة ثالثة؛كالموقف الأميركي إلى جانب إسرائيل إبّان الاعتداء على أسطول الحرية،أو الموقف التركي إلى جانب إيران إبَّان فرض العقوبات على الأخيرة عام 2010 بسبب برنامجها النووي[2].

كما أنَّ الاتفاق الأميركي-الإيراني قد يضع أنقرة في موقع أفضل لإدارة علاقات ثنائية متعددة؛ وذلك مع دول الخليج وإيران من جهة، أو مع إسرائيل وإيران من جهة أخرى،لكن هذه الافتراضات تعدُّ مجرَّد احتمالات لا يمكن القطع بها أو بأحدها،وتعتمد في النهاية على الشق السياسي من تداعيات الاتفاق الأميركي-الإيراني؛ وهو الشق غير المذكور والأكثر غموضًا في الموضوع.

3- الانعكاسات السلبية المحتملة على تركيا:

3-1- احتدام التنافس الجيوبوليتيكي :

الاتفاق النووي الأميركي-الإيراني لا يتطرَّق إلى سياسة إيران الإقليمية،وعلى الرغم من أن بعض المسؤولين الأتراك يأمل في أنْ يؤدي إلى استقرار إقليمي (ذكرنا تصريح رئيس الوزراء)،فإنّ الانطباع العام السائد لدى الجانب التركي هو أنَّه لن يؤدِّيَ إلى تغيير السلوك الإيراني؛ بل إنَّ الاتفاق قد يعطي إيران دفعة إقليمية، ويعزِّز من اندفاعها الجيوسياسي.

[1]Thomas Barrabi, op.cit,p61.

[2]www.w3.org/1999/xhtml

الاتفاق يقوِّي العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين إيران والغرب عمومًا، وقد يحُوِّلها إلى نجم صاعد، وهذا يعطيها أفضلية إقليمية لإيران؛ خاصة مع الآمال الأميركية المعقودة عليها بالعمل على ملفات مشتركة هي في الأساس تعمل فيها ضد المصلحة التركية؛ سواء في سوريا أو في العراق أو في الخليج[1].

وفي كلتا الحالتين؛ سواء أدى الاتفاق إلى تغيير سلوك إيران أو لم يؤدِّ إلى ذلك، فإنه سيترك انعكاساته على موقع أنقرة ودورها الإقليمي، ولا يبدو أن أنقرة قد حسمت أمرها حتى الآن في الاعتماد على سياسة واضحة لمواجهة مثل هذا التحوُّل؛ وذلك باستثناء محاولة الاستفادة من الشَّق الاقتصادي الذي يؤمِّنه الاتفاق لها.

3-2- تراجع قدرة تركيا على الضغط والمناورة :

إذا ما صحَّ السيناريو القائل: إنَّ إيران ستواصل اندفاعها وتوسُّعها الإقليمي؛ فهذا سيتطلَّب من أنقرة حتمًا مواقف أكثر حِدَّة ووضوحًا في وجه إيران؛ لكنَّ الاعتماد الشديد، الزائد عن اللازم، على مصادر الطاقة الإيرانية ناهيك عن حجم التبادل التجاري، والاعتماد الاقتصادي على طهران، قد يؤدي في المحصِّلة حينها إلى إضعاف قدرة انقرة على التعبير عن موقفها السياسي بشكل صدامي؛ وهو ما يعني تقليص قدرها على المناورة وعلى القيام بإجراءات تضغط من خلالها على الجانب الإيراني، وهو الأمر الذي سيحتِّم عليها بالضرورة البحث عن وسائل أخرى[2].

3-3- تقويض أمن الطاقة :

صحيح أنَّ رفع العقوبات عن إيران سيؤدي إلى تحرير قطاع الطاقة لديها، وتصدير المزيد من النفط والغاز بما يؤمن لتركيا النفط والغاز بأسعار رخيصة، وصحيح أنَّ موقع إيران حينها قد يؤثِّر على دور روسيا، ويقلِّص من حصتها المصدرة إلى المستهلكين في تركيا وأوروبا، ويساعد تركيا على أن تستفيد من التنافس بين الطرفين على تصدير المزيد من موارد الطاقة؛ لكنَّ استيراد تركيا للمزيد من النفط والغاز الإيراني لا يساعد على إنجاح سياسة تنويع واردات الطاقة، وقد يُقَوِّض من أمن الطاقة التركي؛ خاصة إذا فشلت أنقرة في الخروج من دائرة الاعتماد على إيران وروسيا،وكذلك في إطلاق برنامجها النووي للطاقة السلمية، وهو البرنامج الذي فشلت في إطلاقه مرارًا وتكرارًا منذ السبعينات لأسباب مالية في الغالب.

---

[1] Thomas Barrabi, op.cit,p62.

[2] www.world-nuclear.org/info

الاتفاق قد يفتح مزيدًا من الفرص الاقتصادية أمام أنقرة؛لكن الانفتاح على علاقات اقتصادية أوسع مع إيران مع بقاء التناقض في الأجندة السياسية الإقليمية للطرفين في ظل تحرُّر إيران من القيود والضُّغوط الاقتصادية والسياسية،سيؤدي إلى تآكل التوازن في ميزان القوى لصالح إيران؛إذا لم يطرأ أيُّ تغيير على هذه المعادلة على المدى المتوسط والبعيد. هذا الوضع قد يترك أمام أنقرة واحدًا من ثلاثة خيارات:

- إما ان يدفع انقرة إلى تغيير اجندتها السياسية في المواضيع الإقليمية لتفادي الصدام مع إيران، والاستفادة القصوى من المكاسب الاقتصادية .
- وأما أنَّه سيدفعها إلى اللجوء لأدوار أخرى لإقناع إيران بتغيير سياساتها بالطرق الناعمة (كتادية دور الوسيط أو المبادر، أو زيادة الحوافز الاقتصادية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل)[1].

[1] www.world-nuclear.org/info

المبحث الثالث:السِّياسة الإقليمية التركية في منطقة الخليج العربي

ارتبطت العلاقات الخليجية التركية بالمتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة العربية منذ مطلع سبعينات القرن المنصرم حتى يومنا الراهن و في السنوات الأخيرة ،صارت العلاقات الثنائية سواء العلاقات السياسية أو الاقتصادية تشهد تطور ملحوظ على كل الأصعدة ،بين تركيا و دول مجلس التعاون الخليجي،وهذا ما سنراه في هذا المبحث .

المطلب الأول:التوجهات الإقليمية التركية نحو منطقة الخليج العربي

لقد غيرت تركيا وجهة نظرها من الغرب إلى دول المنطقة العربية و منها دول الخليج العربي، و منذ السبعينات بدأت تظهر عوامل شجعت على ذلك ، منها أزمة النفط في العام1973 و التي بدت فيها دول الخليج العربي كلاعب إقليمي مؤثر في السياسة الدولية . كما أن رفض السوق الأوروبية المشتركة في السبعينيات المطالب التركية لدعم برنامج التنمية و الإصلاح الاقتصادي و توسيع امتيازاتها في السوق . و هو ما دفع تركيا للعودة إلى المنطقة للبحث عن التمويل و استثمارات للنهوض بواقعها الاقتصادي المتردي أن ذاك وجاءت الأزمة القبرصية الثانية في العام 1974 نتيجة للغزو التركي لجزيرة قبرص، و ما تبعه من إجراءات الأمريكية تمثلت بفرض حظر التسلح المقصور على الغرب فقط.وكانت أولى الخطوات الاستضافة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في العام 1976 ل تطوير علاقاتها بالدول الإسلامية، و منها المنطقة الخليجية. هذا التوجه الجديد اثر زيارات مكثفة في الثمانينات أدت إلى تطوير العلاقات الاقتصادية ، ولعل مؤشرات التجارة في إجمالي الصادرات التركية إلى دول الخليج العربي نحو(4و5) مليارات دولار في عام 1981 مقابل (9و2) مليار دولار عام 1980 ولكن تقلص هذا النمو في العلاقات الاقتصادية الخليجية بسبب انخفاض أسعار النفط في الثمانينات و انعكاساته على الاقتصاد الخليجي. و لعلنا نلاحظ أن الصيغة الاقتصادية كانت المبرر التركي للانفتاح على الخليج، لاسيما القيود التي تفرضها العلمانية في تركيا تصعب من ارتياد مجالات أخرى[1].

و في هذا السياق قال الرئيس التركي الراحل (تورغوت اوزال)" إن انفتاح تركيا على الدول الخليجية في هذا الوقت جاء لدوافع اقتصادية كون تلك الدول سوقا استهلاكية من الدرجة الأولى" وكما أضافت الحرب العراقية

[1] سعد حقي توفيق،(السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002- 2008)،مجلة العلوم السياسية، العددان 38-39، ص7.

الإيرانية 1980-1988 عاملا جديدا ساهم وبشكل فاعل في تطور الاقتصاد التركي بسبب استفادة تركيا من العلاقات الاقتصادية بين طرفي الحرب .

إن حرب الخليج الثانية 1991 جعلت السياسة التركية المعنية بالتطورات الإقليمية أكثر من الدولية و ذلك لثلاثة السباب :

1- الدعوات الطردية للسعي نحو إقامة دولة مستقلة وهو ما يشكل خطا احمرا في السياسة التركية.

2- تفكك الاتحاد السوفيتي حينما كانت تركيا احد جدران الصد الغربي ضد المعسكر الاشتراكي.

3- احتياج تركيا لرؤوس الأموال العربية خاصة في الخليج و تسويق نفسها كدولة تبيع الأسلحة[1].

و من هنا بدأت تركيا تنتهج سياسة الحل و الربط داخل منطقة الشرق الأوسط حيث وطدت علاقتها بإسرائيل في منتصف التسعينيات وسعت إلى دخول الاتحاد الأوروبي،علاوة على أنا حليف قوي للولايات المتحدة بسبب ارتباطها العسكري، و في الوقت نفسه أصبح لها علاقة بالدول الخليجية،و استطاعت السياسة الخارجية التركية ان تفصل بين المسارات تلك حتى لا يؤثر احدها على الأخر.

و ساهمت عوامل أخرى في دفع تركيا لتطوير تشابكها مع المنطقة و خاصة الأداة الاقتصادية ، لعل أبرزها أزمة نقص المياه التي بدأت نبرها تعلو في الخليج و المنطقة بشكل عام ، و مرور تركيا بأزمة اقتصادية عنيفة خاصة بعد سنتين من زلزال 1990و صعود حزب العدالة و التنمية ذي التوجهات الإسلامية لسدة الحكم في تركيا (2002)، و الاحتلال الأمريكي للعراق (2003). كما ازداد الطلب التركي على النفط و الغاز لدفع النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد أن ذاك ، خاصة في ظل تراجع التوقعات من نفط بحر قزوين و ازدياد أهمية الشرق الأوسط و الخليج الغربي بخاصة.

وعلى الجانب الخليجي،فثمة عط فيها الاقتصاد بالسياسة دفعت مجلس التعاون الخليجي نحو تركيا، لعل من أبرزها عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث 11 ايلول 2001 ، فضلا عن أن الفوائض النفطية التي جنتها دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الماضية فرضت بحث عن فرص استثمارية في المنطقة و خاصة تركيا التي تكسب أهمية بسبب إمكانيتها الاقتصادية .

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق ، ص8.

و ما شجع على زيارة توجهات الأتراك نحو منطقة الخليج انخفاض مشاكل تركيا الخارجية.فتراجع حدة التوترات بين تركيا و اليونان قد قلص من الهواجس الأمنية لدى الأتراك في منطقة بحر ايجة كما تزامن ذلك مع انفراج علاقات تركيا بسورية،و توقيع اتفاق تعاون مع إيران،و تراجع ملحوظ في الطموحات التركية في أسيا الوسطى و قوقاز قادة بدوره إلى انحسار حدة التقاطب مع بقية اللاعبين الرئيسيين،على ضوء تطورات بيئة الأمن الإقليمي،ألغت تركيا مناقصة لشراء 145 طائرة هليوكوبتر هجومية تنافس للفوز بها شركات أمركية و روسية وكذالك إلغاء صفقات لشراء دبابات و طائرات استطلاع .

و قد وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا على اتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي في البحرين في 30 ايار 2005 و من ابرز ملامح هذه الاتفاقية:

1-تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة بين الطرفين.

2-تبادل المعرفة و الخبرات الفنية اللازمة لتلك المجالات.

3- تشجيع تبادل الممثلين و الوفود و البعثات الاقتصادية و التجارية و الفنية بين الطرفين.

4-اقامة المعارض و تقديم التسهيلات و المساعداتاللازمة من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما.

و في 12 ايلول 2008 وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا في جدة مذكرة تفاهم و ذلك لتطوير العلاقات بينهما بمختلف أشكالها لأسباب عديدة:

* إ تمثل نقلة نوعية في العلاقات التركية – الخليجية و لا سيما إن هذه المذكرة تؤسس لحوار منتظم بين الجانبين و هذا ما أشار إليه وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم على هامش التوقيع على مذكرة التفاهم بقوله " بموجب آلية الاستراتيجي بين دول المنطقة و تركيا فإننا نرتئي أن يتم عقد اجتماع وزراء خارجية تركيا و مجلس التعاون الخليجي مرة واحدة في السنة على أن تنفذ هذه الاجتماعات بشكل دوري و الدول التي ترأس القمة الخليجية "[1].

*إن التوقيع على هذه المذكرة من شانه أن يمثل دفعة قوية للحوار الاقتصادي بين الجانبين و الذي بدا منذ التوقيع في أيار 2005 على اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارية حرة بين الطرفين، و هو الحوار الذي مازال

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق ،ص9.

مستمراً و لم يصل الى نهايته. و لاشك ان التوصل إلى إقامة منطقة تجارية مشتركة سوف يدفع بالعلاقات الاقتصادية بين الجانبين إلى الإمام بشكل كبير[1].

* إن التوقيع على المذكرة جاء في الوقت الذي تتحرك فيه تركيا بقوة تجاه منطقة الشرق الأوسط و يتعاظم دورها الإقليمي بشكل ملحوظ ، و لعل انخراطها في الوساطة بين إسرائيل و سورية في مفاوضات السلام غير المباشرة الدائرة بينها منذ فترة، و حضور رئيس وزرائها للقمة الرباعية التي عقدت في العاصمة السورية دمشق مؤخرا إضافة إلى الرئيس الفرنسي و السوري و أمير قطر، و دورها في ملف البرنامج النووي الإيراني ، وزيارة الرئيس الإيراني نجاد لها في عام 2008 هي كلها مؤشرات على تعاظم هذا الدور .

ويبدو أن تركيا ترى أن الأحوال المهنية من اجل أداء هذا الدور على خلفية القلق الخليجي و العربي من برنامج إيران النووي ،و غياب القوى الإقليمية العربية على ملئ الفراغ السياسي في المنطقة إضافة إلى ترحيب الو لايات المتحدة و إسرائيل بهذا الدور التركي.

*فيتمثل في حقيقة انه في ظل القلق بجاه برنامج ايران النووي و تدخلاتها في الملفات العربية من العراق إلى فلسطين إلى لبنان،فان الدول الخليجية تبدو مرحبة بدور تركي يستطيع أن يوازن الدور الإقليمي المتنامي لإيران في الشرق الأوسط و لعل هذا ما يتضح من زيارات العديد من المسؤولين الخليجيين إلى تركيا خلال السنوات الأخيرة و لاسيما الزيارة التي قام بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى أنقرة في اب 2006 حيث يتم النظر إلى تركيا على المستوى الخليجي و العربي بو صفها الموازن لإيران .

و قد ذكر بعض المعنيين بأن مذكرة التفاهم التركية – الخليجية هي تعني إيران بالدرجة لأساسية وقد لا تكون تستمد منها و لكنها رسالة مباشرة موجهة إليها لو اجعة سيا ا الإقليمية خصوصاً في الخليج لناحية التمدد و التمسك بالمشروع النووي و الأزمة مع دولة الإمارات،حيث ذكر وزير الخارجية التركي (علي بابا جان) " أن تركيا تولي أهمية كبيرة لأمن الخليج و استقراره .

و هي ستكون في طليعة الدول التي قد تتأثر بشكل مُباشر من أي تدهور أمني هناك " و في الواقع أن الوثيقة تتطرق إلى تنسيق بنيوي منظم و شامل في المجالات السّياسية و الإنمائية و الأمنية و الدفاعية. و هي وثيقة مطاطة سيصعب إيقاف موقعيها عند نقطة معينة إذا ما وجدت فائدة في المضي وتوسيع رقعة التعاون

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق ،ص10.

والانتشار، كما أن تركيا لن تفرط بهذه السهولة بما بنته بصبر وتأن حتى الآن ولن تسمح بمثل هذه السهولة لأي كان أن يهدد مشروعها الانفتاحي ألتقاربي على دول الخليج و هذا الذي يضع امن و استقرار دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة تطلعاته[1].

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة على السِّياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي

1- العوامل الداخلية التركية:

تسعى حكومة العدالة و التنمية إلى توسيع قاعدا الشعبية و تأكيد جدارا وتعمل على تحسين موقفها السياسي في مواجهة خصومها السياسيين المتربصين بها على نحو ما تجلى في الدعوة القضائية التي كانت مرفوعة ضد حزب العدالة و التنمية الحاكم و قياداته أمام المحكمة الدستورية العليا طلبا لتجميده و منع قياداته من مزاولة العمل السياسي بتهمة مناهضة العلمانية و السعي لا سلمه الدولة التركية(20) و على الصعيد الخارجي تتطلع حكومة العدالة و التنمية إلى إقليمي في منطقة الخليج العربي و تشجيع السلام و التعاون بين المنطقة [2].

2- تركيا و مشروع الشرق الأوسط الكبير :

انفردت تركيا بين دول الشرق الأوسط بترويجها للأمن و الحرية منذ أحداث أيلول 2001 و إدراك الجانب التركي أثناء الزيارة التي قام بها (أردوغان) إلى واشنطن خلال العام 2004 مسألة مهمة في العلاقات التركية الأمريكية لا يحمل أن تنقضي قريبا . فالتنمية الاقتصادية و التطورات و الديمقراطية التركية دلائل ايجابية ليست شائعة في المنطقة. و كان مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي و اجتماع الدول الثمانية المتقدمة صناعيا قد أيد الفكرة القائلة بأن تركيا بلغت مرحلة تداخلت عندها المصالح الأمريكية و الأوروبية ، و بهذا المعنى يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تقدم إسهامات فعلية و بنائة إذا ما تأكد أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يعني فرض الإرادة الأمريكية و المصالح الأمريكية على المنطقة، بل من الضروري إجراء عمليات تحليل مشتركة للمشكلات و التحديات القائمة وسبل معالجتها، و في عام 2002روجت الولايات المتحدة لهذا المشروع

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق ،ص10.

[2] المرجع نفسه،ص11.

باعتباره يوفر الاستقرار و الديمقراطية و التنمية الاقتصادية في منطقة تضُم بلدانا تتراوح بين المغرب العربي و شبه القارة الهندية و المملكة العربية السعودية و آسيا الوسطى .

إن هذا المشروع هو احد المساعي الأمريكية لتحويل العالم إلى مكان امن بالنسبة لمصالحها[1].

وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بإمكانيات هائلة من حيث التوفيق بين التنمية الاقتصادية و الحداثة في منطقة الخليج العربي ، وهو ما يمكن أن يشكل نموذجا يحتذي به في المناطق أخرى، و ينشط مجلس التعاون الخليجي أيضا في مجال توفير الأموال لعدد من المشاريع المتعلقة بالمرافق الاقتصادية الأساسية خارج منطقة الخليج. وتعد تركيا مفتاحا طبيعيا لأي مشروع أوفكرة هدف إلى تعزيز الديمقراطية ورفع مستوى المعيشة، وذلك بفضل تمتعها بهوية أوروبية و أخرى شرق أوسطي، و تطورها السياسي و الاجتماعي، و ارتفاع مستوى المعيشة بشكل متزايدة . وفي ذلك رسالة إلى الدول الإسلامية الأخرى، و لا سيما بالنظر إلى أهدافا كبيرا أبدى اعتراض في بداية الأمر على مبادرة الشرق الأوسط الكبير حتى بعد تعديلها و تخفيفها في مؤتمر قمة الثمانية المتقدمة صناعياً ، حيث أطلق عليها اسم (الشراكة من اجل التقدم و المستقبل المشترك في منطقة الشرق الأوسط الكبير و شمال إفريقيا) و عندما تكون الحكومة منتخبة ديمقراطيا كما هو الحال في تركيا يكون لديها مجال للبت فيما إذا كانت المشاريع الخارجية مناسبة للبلاد، كما يمكن ان تقبلها أو ترفضها حينما تراه مناسباً[2] .

كذلك يمكن أن يكون النموذج السياسي التركي نموذجا مثاليا للتغير الديمقراطي في المنطقة العربية، ساهم بشكل كبير وغير مباشر في إيجاد نوع من التوجس العربي تجاهها. غير أن التحرك التركي الحالي تجاه دول الخليج يتم في ظروف أفضل فقد فشل المشروع الأمريكي ، و بالتالي لم يعد النموذج السِّياسي التركي مطروحاً على دول المنطقة، كما أن دول الخليج تطلب الدور التركي في المنطقة و تلح عليه في إطار سعيها إلى حلف إقليمي قوي في مواجهة إيران، خاصة في ظل المشكلات التي يواجهها العراق وانكفاء مصر على مواجهة نفسها و انشغال باكستان بمشكلاتها الداخلية.

3 - المتغير الإيراني:

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق ،ص12.

[2] المرجع نفسه،ص13.

إن التوقيع على وثيقة التفاهم التركية الخليجية في 12 ايلول 2008 تعني إيران بالدرجة الأولى حيث تولي تركيا أهمية كبيرة لأمن الخليج و استقراره و كما ذكر(علي بابا جان)وزير خارجية تركيا " إن تركيا ستكون في طليعة الدول التي قد تتأثر بشكل مباشر من أي تدهور أمني هناك".

فالدور الاستراتيجي لتركيا في الخليج هو من اجل إثبات التوازن في المنطقةحيث يشكل التعاون التر كي الخليجي بمثابة موازن للدور الإيراني المتصاعد في المنطقة ،و لا سيما بعد تنامي دور إيران في العراق و لبنان حيث تسعى إيران إلى فرض نفسها قوة إقليمية،لا سيما في خضم مواجهاتها مع الغرب حول برنامجها النووي المثير للجدل.

إن حالة الاستقرار في الخليج العربي هي مسالة حيوية للمصالح التركية حيث يؤثر الاستقرار بشكل مباشر على تركيا،و ترى تركيا إن مجلس التعاون الخليجي يتحمل مسؤولية هامة في توفير الآمن و الاستقرار في المنطقة، فضلا عن ذلك تشكل العلاقات التركية الإسرائيلية جناحا آخر لتعزيز الدور التركي في المنطقة .

إن القوة العسكرية و الخوف من انتشار التأثير الإيراني يمثل قلقا للطرفين،فالمنافسة التركية على الأسواق الخليجية تلعب على وتر خوف من إيران، المسؤولين الخليجيون يحرصون على استدعاء الأتراك من باب خلق التوازن الإقليمي.

و على ما يبدو أن ذلك يتم بتشجيع من واشنطن من اجل توطيد العلاقات التركية الخليجية ، حيث تعمل إيران على توطيد إقدامها في العراق و يخشى من حدوث مزيد من النفوذ الإيراني في إمارات الخليج . و تأتي الخطوة التركية بعد أسابيع من فتح إيران مكاتب إدارية في إحدى الجزر الإمار اتية التي احتلتها إيران [1].

إن الهواجس من تنامي القوة العسكرية الإيرانية تحكم سلوك دول مجلس التعاون الخليجي.و تحاول بعض الدول الخليجية النشطة دبلوماسيا إن تعالج الأمر بحكمة.فقطر تمارس دورا توقفيها ملحوظا عكسته زيارة كبار مسؤوليها إلى طهران أكثر من مرة طيلة الأعوام الماضية.وتعد استضافة قطر للرئيس الإيراني احمدي نجاد في قمة التعاون الخليجي ذروة نجاح الدبلوماسية القطرية على هذا الصعيد .

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق ،ص14.

وينظر لتوطيد الدول العربية الخليجية لعلاقاتها مع تركيا انه قد يساهم في خلق توازن مع إيران ذي الطموح النووي و الاقتصادي،لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي كان يمثل سابقا بقدراته العسكرية و الاقتصادية احد عناصر التوازن مع طموحات إيران في المنطقة .

4- المتغير الأوروبي :

لقي احتمال انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا لدى مجلس التعاون الخليجي، حيث أن إصلاح النظام السياسي و القضائي على خلفية تركيا الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي قد جعل منها بلدا فريدا في الشرق الأوسط [1].

وبينما درجت تركيا على الموازنة بين فوضى الأوضاع في الشرق الأوسط و السلام و الاستقرار في أوروبا،يبدو إا أخذت تقترب أكثر من الاتحاد الأوروبي و نتيجة لذلك،يبدوا إن السياسة الخارجية التركية أصبحت تولي اهتماما كبيرا بالمطالب المجتمعية.

و على مدى سنوات و التشدد المستمر من الاتحاد الأوروبي و منذ ثلاثة عقود حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بفرض شروط سياسية تلو الأخرى و بحيث لا تنتهي تركيا من تطبيق شرط أوروبي حتى يفرض الأوروبيون شرطا جديدا إن لم يكن سلسلة من شروط دون نهاية.كذلك بالنسبة لدول الخليج العربي التي تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حيث تعاني دول الخليج من مماطلة أوروبية في التوصل إلى اتفاق للتبادل الحر مع الدول التعاون حيث أن دول الاتحاد في كل مرة يتم فيها الاقتراب من التوصيل إلى اتفاق تقوم بإثارة مطالب و شروط جديدة [2].

هذا التزامن الخليجي التركي يتيح فرصا استثنائية للتوجه نحو الشرق مدفوعا بالاعتبارات الجيوسياسية و على أسس الاقتصاد السياسي الذي بات حاليا يقتنع حاليا سواء في دول التعاون أو تركيا .

إن الاتجاه شرقا لابد منه وسط تكتلات الاقتصاد الدولي الكبرى و التي لا تنتظر أحدا و لا يتيح لأحد أن يركب قطارها،هذه المماطلة الأوروبية في إدماج تركيا دول مجلس التعاون دفعت في اتجاه حوار استراتيجي بين تركيا و دول الخليج العربي في يوليو 2008 حيث عقد خبراء مجلس التعاون الخليجي و نظرائهم الأتراك

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص15.

[2] المرجع نفسه، ص15.

بمشاركة الأمانة العامة لمس التعاون بمقر الأمانة العامة لمس التعاون بالعاصمة السعودية الرياض الاجتماع التحضيري للحوار الاستراتيجي بين دول المجلس التعاون و تركيا،و من خلال ذلك تم إطلاق حوار استراتيجي بين أنقرة و عواصم الخليج و استعراض العلاقات بين دول المجلس و تركيا و سبل دعمها و الدفع بها قدما، و خاصة قيما يتعلق منها بسير المفاوضات بين الجانبين بشان إبرام اتفاقية تجارة حرة بين دول المس و تركيا .

لقد أخذت تركيا في الظهور كدولة لها بعض الخصوصية في المنطقة بفضل مجتمعها المدني المتطور و تطورها السياسي، و قدرا الاقتصادية، و قوالها الاجتماعية الفاعلة، و قدرا على التوفيق بين الإسلام و الديمقراطية داخل البلاد. و تعد هذه القوة المدنية واحدة من المصادر المحددة لإحداث التغيير من داخل الشرق الأوسط، فظلا عن ذلك تتفق السياسة الخارجية التركية مع السياسات الخارجية و المنية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي إلى جانب سياساته الإقليمية التي اتبعها خلال الآونة الأخيرة و لقد برهنت تركيا على إمكانية معالجة الاضطرابات و الفوضى الحالية و الفوضى الحالية في بلدان الشرق الأوسط،و هو ما فيه عظة و عبرة لدول المنطقة.

وتتفق التطبيقات التركية مع سعي مجلس التعاون الخليجي الى تعزيز علاقته مع الاتحاد الأوروبي فلقد دفعت الأوضاع الأمنية التي أعقبت 11 أيلول الطرفين تماما كما دفعتهما الحرب العراقية إلى اتخاذ مواقف مشتركة، لكنها أكدت أيضا إن الوضع الأمني في المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضع داخل حدود الاتحاد الأوروبي،و بينما لا يبعث الوضع الحالي لهذه العلاقة على الإعجاب في شان التعاون بين الطرفين أن يعود عليها بفوائد جمة . ويدل الحوار الأوروبي المتوسطي و سياسة الحوار التي اتبعها الاتحاد الأوروبي على ضرورة إيجاد وسائل لتحسين العلاقات بين الجانبين . و تعد مواضيع امن الطاقة و الخطر النووي الإيراني و إعادة الأوضاع السياسية إلى طبيعتها في العراق نماذج للمجالات التي يمكن التعاون بشأنها[1].

و من شأن انخراط تركيا في آليات الاتحاد الأوروبي أن يعمل على تيسير هذا التعاون. و قد برزت بالفعل بعض بوادر هذه العلاقة التعاونية المستقبلية، حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون الخليجي وتركيا على سبيل المثال سياسة واحدة في مواجهة الآثار التي تترتب عليها حيازة إيران أسلحة نووية في منطقة الخليج العربي، فالأطراف الثلاثة جميعاً تريد خلو إيران من الأسلحة النووية،كما تريد أيضا خلو الشرق الأوسط

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص16.

منها،لكن الأطراف الثلاثة جميعاً لا تريد أن تواجم الولايات المتحدة إيران بل تحبذ بذل الجهود الدبلوماسية و اتخاذ إجراءات اقتصادية ضد إيران، إذا دعت الضرورة إلى ذلك[1].

إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،لن يكون في المقابل كافيا لوحده لتقوم تركيا بجسر اقتصادي، له كل عوامل النجاح الجغرافي و القرب و العامل النفسي، بين أوروبا و العالم الإسلامي في الشَّرق الأوسط و آسيا الوُسطى و القوقاز.

إن سياسة الانفتاح التي تنتهجها حكومة حزب العدالة و التنمية الحالية تجاه الجوار العربي و الإسلامي،هو العامل الأكثر حسماً في إمكانية قيام تركيا بدور جسر اقتصادي بين أوروبا و العالم الإسلامي .

لذا فإن تقريب أوروبا من السوق الإسلامية و فتح الأبواب أمامها مرتبط باستمرار عملية الانفتاح التركي الحالية.و من مصلحة أوروبا تشجيع هذه السياسة التركية[2].

إن ذات العلاقة الحسنة مع العالم الإسلامي و الحدود المشتركة في عمقه ،و الروابط المتعددة مع العالم التركي ستكون فرصة نادرة لتمدد الاقتصاد الأوروبي إلى سوق إسلامية تقدر بأكثر من مليار نسمة . و العالم الإسلامي ذو بنية نفسية مهيأة للتعاون و فتح أسواقه أمام إمكانية تحول أوروبا لأي قوة قادرة على إعادة التوازن إلى النظام العالمي، بل ربما التفوق في مرحلة لاحقة ليست بعيدة.

المطلب الثالث : مجالات السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي

شهدت العلاقات التركية –الخليجية في السنوات الأخيرة تطوراً في المجالات الاتية:

1- التطور الاقتصادي :

شهدت هذه العلاقات تطورا ملحوظا مع الطفرة النفطية الأولى في مطلع السبعينيات واتجهت نحو قفزة جديدة مع الطفرة النفطية ،بيد أن قد تراجع ملحوظا من الضرر قد طرأ بعد حرب الخليج الثانية ،إذ انحصرت بوضوح حجم الاستثمارات التركية في المنطقة وتراجع عدد الشركات التركية العاملة فيها .

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص17.
[2] المرجع نفسه، ص17.

إلا أن نمطا مستجدا من التعاون أخذ في البروز عقب حرب الخليج الثانية مفاده إمكانية حضور تركي متقدم في الخليج من مدخل أوسع هو مدخل التعاون الشرق أوسطي الذي بشر به ،حتى حين مؤتمر مدريد و إتفاقية السلام التي أعقبته .وتشير الإحصاءات المتاحة إلى حالة متواضعة على مستوى التبادل التجاري بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي،لا يتسم أبدا مع حجم التجارة الدولية لهذه الدول .وتمثل المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري لتركيا،و قد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2002 (129)مليون دولار،وبلغ عدد المشاريع المشتركة بينهما 36 مشروعا،وفق مؤشرات العام نفسه [1].

وازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (54%)بين عامي 2002و 2003 فبلغ في العام 2003 حوالي 23 مليار درهم مقارنة ب (15) مليار درهم في العام 2002 ،وارتفع عدد الشركات التركية العاملة في دبي إلى 80 شركة ذلك العام .كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البحرين و تركيا (34) مليون دولار في العام 2003 منها 9 ملايين دولار تمثل صادرات البحرين إلى تركيا، في حين صدرت تركيا إلى البحرين ما قيمته (25) مليون دولار .

وتمثلت صادرات البحرين من الألمنيوم إلى تركيا نحو 99% من مجمل صادراتها بينما تصدر تركيا إلى البحرين العديد من منتوجاتها من بينها الذهب والمنتوجات الغذائية .

وطبقا للأرقام الرسمية فإن واردات البحرين من تركيا بلغت (0 .07 %) من واردات ها من العالم الخارجي في العام 2003،في حين بلغت صادرات البحرين إلى تركيا نحو (0 .05 0%) من إجمالي صادراتها في العالم الخارجي وأهم السلع التي تستوردها البحرين من تركيا هي قضبان الحديد والأسلاك الكهربائية والسيارات الخاصة .إذ شكلت هذه الواردات مانسبته35 % من إجمالي واردات البحرين من تركيا في العام 2003 .

إن دول مجلس التعاون الخليجي تحرص على الظفر بتركيا بوصفها دولة مستثمرة للأموال بسبب إمكانياتها الصناعية و الزراعية،كما تمثل تركيا سوقا كبيرا بسكانها السبعين مليون،وكذلك بموقعها الجغرافي الذي يمثل منفذا للخليج على أوربا و آسيا الوسطى ومركزا بين البلدان المنتجة و المستهلكة للنفط .كما تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة دول مجلس التعاون الخليجي في التَّعامل التجاري مع تركيا [2].

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص18.
[2] المرجع نفسه، ص19.

وكانت القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية بين البلدين في العام 2003 قد بلغت (1.2)مليار دولار،وبلغت المستوى ذاته خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2004، وبالنظر إلى كون أسواق هذه البلدان أسواقا ناشئة ،لأن لديها الرغبة و الإرادة لتعزيز هذه الحركة التجارية .

وتأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 13 بين الدول التي تستقبل الصادرات التركية،حيث بلغت قيمة الصادرات التركية إليها (714)مليون دولار في النصف الأول من العام 2004 .

وتوجد أعداد كبيرة من العمال الأتراك في دول خليجية عدة بينهم (100)ألف عامل في المملكة العربية السعودية ،فضلا عن ذلك يحج كل عام 200 ألف تركي،وتعد تركيا مقصداً سياحياً طبيعياً لمواطني دول مجلس التَّعاون الخليجي،كما يقوم السعوديين والكويتيين بشراء عقارات في تركيا[1].

لقد صب قطاع المال و الأعمال النشط في تركيا خلال عام 200 بشكل متزايد على أسواق الخليج العربي لاستفادة من الطفرة التي يشهدها العديد من دول الخليج،و تمثلت القطاعات الخليجية الرئيسية التي ركز عليها نشاط الشركات في المنسوجات والإنشاءات و الخدمات المستقلة بتقديم وجبات الطعام .وتنشط شركة (غاما)التركية للإنشاءات في منطقة الخليج،بينما تبيع شركة (منتكس) للمنسوجات منتجاتها في اسواق دول مجلس التَّعاون الخليجي و يمر القطاع المالي التركي أيضا بمرحلة تحول كبرى ،حيث تسعى تركيا إلى القيام بدور نشط في الأسواق المالية الخليجية فمثلا فتح بنك(يابي كريدي) فرعاً له في البحرين و يتزايد حجم مشاركة الشركات التركية في المعارض التجارية الخليجية بشكل عام ، كما يتزايد في المعارض الدولية .

2- المساعي نحو إنشاء سكة حديدية تربط تركيا بدول الخليج العربي :

ظهرت حاجة لتأسيس خطوط سكة حديدية تربط بين دول الخليج وتركيا ،ولاسيما في ظل التطورات السياسية و الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة ،و المشروع ليس بجديد فقد ظهر المشروع منذ القرن الماضي وظهرت محاولات إحيائه في العام 1955 جمع السعودية و سوريا و الأردن ،و في عام 1978 تم الاتفاق بين الدول الثلاثة على إنشاء خط عريض يربط هذه الدول،ووضعت در اسات للمشروع،غير أن المبادرة

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص18.

ا **لجديدة يبدو أنا لا** تطرح مجرد إحياء أو بعث خط الحجاز بل تتجاوز في رؤيتها إلى أبعد من ذلك بكثير بربط الخليج بأكمله مرورا عبر الشام بتركيا وفق معطيات الجغرافيا الطبيعية و السِّياسية في آن واحد [1].

فالجديد الذي تطرحه فكرة إنشاء سكة حديد تركية – خليجية لا يتوقف عن مشروع مواصلات أو إحياء مشروع سكة حديد الحجاز بل يتجاوز الأمر تلك الحدود،إذا ما استوعبنا جيداً معطيات الواقع الجديد بكل ثوابته ومتغيراته الإقليمية والدولية .

كما لا تقتصر إيجابيات سكة الحديد المقترحة على ملف التَّعاون **الاقتصادي** بل ستكون هذه لربما **مرتكزاً رئيساً لنمط من أنماط التكامل الاقتصادي** والتفاعل الحضاري على جميع المستويات بين العَرب **وتركيا على غرار السوق الأوربية** المشتركة ،وضمن الخطة المقترحة في **سكة الحديد** التي ستمر عبر **خطين** :

الأول: عبر عمان و الإمارات،**البحرين و قطر،السعودية و الكويت،العراق وصولاً** إلى تركيا.

الثاني: عبر عمان **و الإمارات،البحرين و قطر،السعودية،الأردن ،سوريا وصولاً** إلى تركيا [2].

3- معوقات السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي :

3-1- شعور بعض القوى الإقليمية و العربية بأن سيناريو الدور التركي المرتقب لن يكون سوى على حساب مكانته و موقعها في لعبة النفوذ و التوازن ،وإن الدور التركي قد يكون مقدمة لدور إسرائيلي **أوسع نطاقا**،خصوصا إن العلاقة التركية – **الإسرائيلية تشهد تطورا منذ التوقيع على اتفاق** التعاون التركي – **الإسرائيلي عام** 1996 .

3-2- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يكون لحلف الأطلسي دورا بارزا في مشروع الشرق الأوسط الكبير،كما تسعى لتوسيع برنامج حوار المتوسط القائم حاليا في إطار الأطلسي كي يشمل دول الشَّرق **الأوسط أيضا**،وترغب كذلك في **أن تتوسط الآليات** الأخرى في الحلف لتوسيع النِّطاق الأمني مع الدول الشَّرق الأوسطية المدرجة في المشروع ،وكل هذه المساعي تصب في التحليل المباشر لمصلحة الدور التركي.

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص20.

[2] المرجع نفسه، ص21.

3-3- إن التّخلي التركي في الانخراط في قضايا المنطقة لم يكن مبعثه التوجهات الغربية المفرطة لأنقرة فحسب ،وإنما كان نتاجاً أيضا لرغبة أمريكية و إسرائيلية صارمة في إبقاء الأتراك بمنئ عن عمقهم الحضاري و الإستراتيجي في العالم العربي بغية تامين المشاريع الامريكية و الإسرائيلية في المنطقة و الحيلولة دون تهديدها من قبل أي تقارب تركي إسلامي.

3-4- كذلك لم تحسم تركيا امرها بشان علاقاتها العربية الإسلامية إذ ان هناك تيارا كبيرا في داخله ينظر إلى العلاقة مع العالم الإسلامي بريبة،ويرى أن مجال تركيا هو أوربا وليس الشرق الأوسط،وبالتالي فإن أي تغير داخلي يذهب بحزب العدالة و التنمية بعيدا عن السلطة لصالح تيار علماني يمكن أن يحدث تحولا جوهريا في علاقات انقرة الخارجية ،ويوجه ضربة إلى توجهاتها الشرق أوسطية ،فمثل ما حدث بعد الإطاحة (بنجم الدين أربكان) ،زعيم حزب الرفاه الإسلامي في العام 1997 ،والذي كان مهندس إنشاء مجموعة الثماني الإسلامية حيث تراجع التوجه الشرق أوسطي لتركيا بشكل لافت إلى أن جاء حزب العدالة و التنمية إلى السلطة[1].

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص22.

خلاصة

نستنتج من نهاية الفصل الثالث و الاخير أن تركيا تحاول رفع شعار كبير وهو أن تكون حدودها بحلول عام 2023 مفتوحة مع كل جيرانها ، وتكون على تكامل سياسي واقتصادي معها بعيداً عن كل النزاعات و الخلافات ،ويشكل الوطن العربي خصوصا القسم المجاور جغرافيا لتركيا هدفاً مركزياً لها، وقد بدأت بالفعل في مثل هذه المحاولات بالتوقيع على اتفاقية صيف 2010 لإقامة إتحاد جمركي بينها و بين سورية و لبنان و الأردن و العراق.

ولاشك أن الظروف التي شهدها الوضع العربي واشتداد الضُّغوط على سورية ،و الأزمات المتتالية التي عرفها العراق ، و رغبة بعض العرب استمالة الأتراك إلى جانبهم ضد دول أخرى في المنطقة كانت تدفع الجانب العربي بدوره إلى ملاقاة الدور التركي و تسهيل دخوله إلى المنطقة و التعاون معه إلى أقصى الحدود.

أما بالنسبة للثورات العربية فقد تباينت المواقف التركية من الربيع العربي، واتبعت اتجاهها سياسة مركبة، فلكل بلد حالة مستقلة عن الآخر. والثابت من متابعة المواقف التركية من الثورات في الوطن العربي أن تركيا ترى نفسها طرفاً من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية .

و بخصوص العلاقات التركية الإيرانية، فكلاهما تلعب دوراً مكملاً للأخرى في المنطقة ،رغم اختلاف نظاميهما السياسي و فلسفة تعامليهما الخارجية،حيث تقوم سياستهما الخارجية على نقطتين أساسيتين في المنطقة ،و هما المقاومة و الحوار، فتركيا تدعم المقاومة و تتبنى الحياد و الحوار في القضايا الإقليمية، في نفس الوقت إيران هي الأخرى تدعم المقاومة و ترفض التطبيع مع إسرائيل،و تعمل على توطيد العلاقات مع دول كسوريا و جماعات كحزب الله في لبنان و الجماعات الشيعية في العراق...،

و يمثل اكتساب إيران أو تركيا للطاقة النووية ضربة قاضية لإستراتجية إسرائيل الأمنية بالمنطقة، لذلك هي ترفض بقوة اكتساب دولة غيرها بالمنطقة للطاقة النووية و تتفق كل من إيران و تركيا على ضرورة نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط، وكانت إيران أول من طرح مبادرة لإخلاء المنطقة من السلاح النووي عام 1974 و لا تزال تطالب بذلك، و هي تقصد تحديدا إسرائيل التي تمتلك ما بين 100 و 400 رأس نووي و هو ما يمثل خطراً حقيقياً في المنطقة.

خاتمـــــة

خاتمة

في بداية التسعينات، أي مع انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج وعملية التسوية السلمية العربية – الإسرائيلية اتجه النشاط الإقليمي للسياسة التركية نحو الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وذلك في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة والبحث عن الدور،وقد تزامن هذا التوجه مع التغيرات التي شهدها العالم .

فتركيا بـ **كونها بلد يربط بين الشرق والغرب، تسعى جاهدة لإثبات مكانتها كفاعل إقليمي مهم و ريادي** في المنطقة الشرق أوسطية، **لكي نستطيع فهم وتحليل الدور الإقليمي**، وذلك بدراسة الإستراتيجيات و **السياسات المتبعة**، والاهداف التي سطرتها القيادة التركية على جميع الأصعدة، والنتائج التي حققتها، **فقد قامت تركيا** بتجاوز العوائق السيكولوجية و التي أثرت سلباً **على الانفتاح** الدبلوماسي للخارجية التركية، **خاصة** نحو المنطقة الشرق أوسطية،كما قامت تركيا بإقامة و تطوير مراكز بحثية **ومعاهد أكاديمية مهمتها متابعة وتقييم التطورات الإقليمية وتقديم التصورات والسيناريوهات بصدد التعامل معها ومواجهتها،كما بادرت بتشكيل** مجالات المصالح المشتركة التي تعزز السِّلم **بالمنطقة**، والمبادرة و بفعالية في التعامل مع المشكلات الإقليمية ومنها **عملية السلام** في الشرق **الأوسَط** .

فعلى صعيد الواقع، المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية **منذ بداية الألفية الثالثة، حتّمت على الأتراك إعادة النّظر** في سياستهم و التخفيف من توجهِها الغربي، فتحديات **الاحتلال الأمريكي للعراق وما جلبه من عدم الاستقرار** في الشمال العراقي مثّل **مصدر قلق للأتراك**، مثله مثل البرنامج النووي الإيراني وما **يدور حوله من لغط سياسي، وكذا** التواجد الروسي في منطقة بحر قزوين، **كل ذلك** في وقت لم تكن فيه **العلاقات مع** الولايات المتحدة في أحسن أحوالها، **وكان** هدف الأتراك التاريخي في **الانضمام** إلى الإتحاد الأوربي **يواجه مشاكل عديدة**،بالإضافة إلى مشاكلهم مع اليونانيين في بحر إيجة لم تحُ **ل ليومنا هذا، لكن** اقترنت **كل** هذه **التحديات بوجود رغبة قوية لدى رجال وقيادات حزب العدالة والتنمية** في مد جسور التقارب مع **الشعوب الإسلامية**ولاسيما دول منطقة **الشرق الأوسط، هذا ماحتم على أنقرة إتباع سياسة خارجية قوامها التوازن واعتماد أفكار منها** سياسة العمق الإستراتيجي، سياسة تصفير المشاكل، **والدبلوماسية المتناغمة، وانتهاج سياسة القوة الناعمة.**

فالدور الذي تلعبه تركيا،ونظراً لنجاعته و فاعليته ومقابلته بترحيب كبير **من قبل الرأي** العام العربي و **الإسلامي بصفة خاصة، ولوجود عوامل أخرى**، أسهم في تراجع نفوذ القوى الإقليمية الكبرى (مصر- السعودية) في التراجع أمام الدويلات الصغيرة في الخليج التي تمتلك ثروات **هائلة نتجت عن امتلاكها للنفط،**

والتي نمى اقتصادها بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة وانفتحت على السوق العالمية من خلال العمل على إنشاء الاستثمارات الضخمة في العديد من دول العالم، كما انفتحت على الثقافة الغربية وقامت بتحسين مستوى التعليم، فاستضافت أكبر وأشهر جامعات العالم لتحمل حركة التحديث لكل الدول بالمنطقة ولتقوم بدور ريادي مستمد من نفوذها المادي .

فإذا كانت قضية المياه أو التحالف مع إسرائيل أو مختلف المشاريع الأخرى، هي أهم مداخل تركيا لصياغة دورها في المشروع الشّرق أوسطي المراد تفعيله، فكلها تدور في فلك إيجاد دور تركي مع الدول العربية التي اتخذت معها عداوات كثيرة، إلا أن الدور التركي بقي فاعلاً مع وصول الحزب الإسلامي للسلطة وهذا هو المدخل الجديد لتركيا في المنطقة من خلال الإسلام و التاريخ.

فرغبة تركيا في التواجد في نظام إقليمي قوي يمكن أن يضاهي في مكانته الإتحاد الأوروبي، الذي هو دائم الصدارة لرغبة تركيا في الانضمام إليه و كاعتبار آخر فتركيا العلمانية لا تجد مانعاً في التواجد مع إسرائيل في نظام إقليمي واحد لكن مع الأخذ بأعلى درجات التعاون الثنائي التركي- الإسرائيلي، كانت في فترة حكم "أوزال" الذي يحسب على الإسلاميين، لذلك يمكن وضع التوجه التركي نحو الشّرق الأوسط في كفة المصلحة، التي تحقق مصالحها من خلال تواجدها في هذا الإقليم.

واستخلاصاً لما سبق فإنّ الدور التركي هو دور له أهميته البالغة في منطقة الشّرق الأوسط، وذلك نظرا للنهج البراغماتي الذي انتهجته الجمهورية التركية منذ قيامها، والذي لن يتغير حتى و لو تغيرت الحكومات و الأحزاب المتداولة على السلطة، والإستراتيجيات والسّياسات والأساليب، لكن المصلحة تبقى هي المحدد الوحيد والأخير لكل الدول.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: نشأة وتطور الدولة التركية وأهميتها الإستراتيجية في الشَّرق الأوسط 15

تمهيد.....16

المبحث الأول: محددات تركيا طبيعياً 17

المطلب الأول: حدود تركيا و مكوناتها طبيعيا و بشريا واقتصاديا.....17

المطلب الثاني: النظام السياسي و صناعة القرار في السياسة الخارجية التركية 25

لمطلب الثالث: ملامح ومعالم السياسة الخارجية التركية عبر الصيرورة التاريخية 33

المبحث الثاني: الإطار النظري لتحليل الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط 37

المطلب الأول: نظرية الدور في تحليل سلوكيات الدولة التركية في العلاقات الدولية.....37

المطلب الثاني:دور الموازن الإقليمي ضمن سياسة تركيا الخارجية. 40

المطلب الثالث:محددات السياسة الخارجية التركية. 44

المبحث الثالث: تركيا و الشرق الأوسط 47

المطلب الأول: الأمن القومي التركي 47

المطلب الثاني: التهديد العراقي- السوري لأمن تركيا.....50

المطلب الثالث: الأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط 52

خلاصة الفصل.....54

الفصل الثاني: دور تركيا الإقليمي في ظل حكم حزب العدالة و التنمية.....56

تمهيد 57

المبحث الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية ".....58

المطلب الأول: نظريات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية.....58

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية.....65

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية.....69

المبحث الثاني: العلاقات التركية-الأمريكية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية.....74

المطلب الأول: الرؤية التركية للعلاقات مع أمريكا 74

المطلب الثاني: المنظور الأمريكي للعلاقات مع تركيا.....79

المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الأرمن. 79
المبحث الثالث: جدلية الاستيعاب و الاستبعاد في العلاقات التركية الأوربية. 84
المطلب الأول: أسباب رفض إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي.....85
المطلب الثاني: القضايا ذات التأثير على إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي.....87
المطلب الثالث: مدى تلبية تركيا لشروط الانضمام للإتحاد الأوربي..... 90
خلاصة الفصل.....95
الفصل الثالث: التوجهات التركية تجاه أزمات الشرق الأوسط.....96
تمهيد.....97
المبحث الأول: علاقات تركيا مع العالم العربي.....98
المطلب الأول: تداعيات الثورات العربية على تركيا.....98
المطلب الثاني: القضية الفلسطينية في أجندة السياسة الخارجية التركية.....102
المطلب الثالث: مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية.....103
المبحث الثاني: التنافس التركي الإيراني لاحتلال مكانة إقليمية بارزة.....106
المطلب الأول: بؤر التنافس التركي الإيراني.....106
المطلب الثاني: مبادرات التعاون و المشاريع المشتركة بين تركيا و إيران.....110
المطلب الثالثللموقف التر كي اتجاه الملف النووي الإيراني.....113
المبحث الثالث: السياسة الإقليمية التركية في منطقة الخليج العربي.....119
المطلب الأول: التوجهات الإقليمية التركية نحو منطقة الخليج العربي.....119
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي. 123
المطلب الثالث: مجالات السياسة الإقليمية التركية في الخليج العربي.....128
خلاصة الفصل.....133
خاتمة.....136
قائمة المصادر و المراجع. 137

قائمة المصادر المراجع:

أولا: باللُّغة العربية:

ا- الكتب:

1- أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي :موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، (تر:محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل) ،الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث ،2010 .

2- أحمد فيروز، **صنع تركيا الحديثة** ، (تر: سلمان داود الواسطي و حمدي حميد الدوري) ، بغداد :دار الحكمة ،2000 .

3- الكيلاني، **صناعة القرار في تركيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1998 .

4- الكيلاني، **تركيا و العرب،دراسة في العلاقات العربية التركية**، أبو ظبي: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية ،سلسلة دراسات إستراتيجية ،1996.

5- تامر كامل محمد و آخرين، **العلاقات التركية – الأمريكية و الشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة**، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى ،2004 .

6- جلال معوض، **صناعة القرار في تركيا**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1998.

7- محمد نور الدين ،**الدور التركي تجاه المحيط العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يناير 2012 .

8- معمر خولي، **العلاقات الأمريكية التركية على المحك**، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية و السياسية، 15 ديسمبر 2014 .

9- عبد العظيم الجنزورى، **الإتحاد الأوربي (الدولة الأوربية الكنفدرالية)** ،القاهرة : دار النهضة العربية ،1999 .

10- عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا –المؤسسة العسكرية و السياسة العامة،** أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى ،2008 .

11- عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية : الإستمرارية – التغيير،** بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012 .

12- علي الحاج ،**سياسة دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 1995.

13- علي حسين باكير و آخرين، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** ،القاهرة : مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى ،2010 .

14- فيليب روبنس، **تركيا و الشرق الأوسط** ،(تر:ميخائيل نجم خوري) ،دمشق: دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث .

15- محمد نور الدين ،**الدور التركي تجاه المحيط العربي،** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، يناير 2012 .

16- نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة ،مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية،** بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1998 .

17- عماد الضميري، **تركيا و الشرق الأوسط** ،فلسطين :مركز القدس للدراسات السياسية، 2002.

ب– المجلات:

1- سعد حقي توفيق، (السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002- 2008)،**مجلة العلوم السياسية** ،العددان 38-39 .

2- سعد ناجي جواد و منعم صاحي حسني،(الأمن التركي بين مهمتين)،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 116، أبريل 1994 .

3- شادي أورغوفنتش،(الأمن التركي و الشرق الأوسط)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 26 ،ربيع 1996 .

4- صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية – العربية، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، ا لد 6، العدد 2، 2013 .

5- عبد الله تركماني، (محددات السياسة الخارجية التركية)،**موقع الحوار المتمدن**،مواضيع و أبحاث سياسية ،العدد 2841، 2009/11/27 – 14:28.

6- **هاكان ياووز**،(العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية)،**مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 33 ،1998.

ج– المذكرات والرسائل الجامعية :

1- **آمال بوساحة، المقاربة التركية للشّرق الأوسط بين الخطاب و الممارسة السياسية – دراسة حالة سوريا منذ 2010**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، **جامعة الجزائر ،الجزائر**، أكتوبر2013 .

2- **بوعشرين دنيا،التنافس الإيراني التركي من أجل السيطرة و النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 2002–2012**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،**جامعة الجزائر 3** ،السنة الجامعية 2012-2013 .

3- ريز لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية** ،قدمت هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، **جامعة الشرق الأوسط** ،1432ه- 2011 .

4- **ياسر** بشير العشي ،**السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية 2002** ،قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية و العلاقات الدولية ،1435ه -2014 .

د– المذكرات والرسائل الجامعية الغير منشورة :

1- أبوحمدي ،أكرم نصر،**أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، رسالة** ماجستير غير منشورة، **عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة** ، الأردن ،2007 .

2- القطاونة، ياسين، **الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية :1991– 2008**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ،الأردن ، 2009 .

3- عماد الضميري ،**الدور الإقليمي في الشّرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير ،غير منشورة، الجامعة الأردنية ،2000 .

هـ– الجرائد:

1- جريدة الرأي الأردنية ،العدد 9568 ،1996/11/12،ص18.

ثانياً : باللغة الأجنبية:

Feroz Ahmad ,**the making of modern turkey** , making of the middle East series (London;New york: Routledge,1993),p 69.

Kemal krisci ,**Post cold–war turkich security and the middle East**,journal of middle East review of international afairs, vol1, no.2,july,1997,p2.

Thomas Barrabi, **Iran Nuclear Deal**: **How Lifted Sanctions Will Benefit The Iranian Economy**, Ibtimes, 2-4-2015: (A: 12 April 2015).

. مواقع إلكترونية:

. الإتحاد الأوربي ، موسوعة مقاتل الصحراء ، موقع الموسوعة على الانترنت (www.moqatel.com)

. http://www.ahewar.org/rezgar.ico

. http://rawabetcenter.com/archives/1820/feed

. html xmlns=http://www.w3.org/1999/xhtml